علاقة التشكيل الصَّرفى بالمعنى من خلال تأويل الصيغ الصرفية دراسة فى أمالى ابن الشجرى

د. فايز صبحى عبد السلام تركى
كلية الآداب والعلوم – جامعة سبها
ليبيا – وادى الحياة – أوباري

المُقدِّمةُ

الحمد لله القائم بالقسط ، المالك للقبض والبسط ، الذي لا راد لمَا يقضيه ، ولا دافع لِمَا يمضيه ، أَحمدُه على نِعَمه التي لا تُحصى ، والصلاة والسلام على المبعوث رحمةً للعالمين ، سيدنا محمد ، وعلى آله وصَحْبه ، مصابيحِ الخَلْقِ ، ومَن اهتدى بهديهم إلى يوم الدِّين ، أمَّا بعدُ ،

فإنَّ التشكيل الصرفيَّ جزءٌ من شبكة التَّشْكيلات اللُّغوية في النَّص ، سواءٌ أكان نَثْرًا أم شِعْرًا ، يُسْهم بقدرٍ مَّا في تشكيل هذا النَّصِّ أو ذاك ، ضمْن ما يُسْهم به النظام اللغويُّ في سبيل ظهور النصِّ بالمعنى الذي أراد مُبدعه أنْ يصل للمُتلقي به ، فإذا كان جِسْمُ الإنسان يمكن تعريفه بأنَّه شبكةٌ من الأوردة والشرايين والأعضاء ومَجموعة الأوتار والعضلات ، بها تَدَبُّ الحياة في الجسم ، ويحيا مُتماسكًا ، دون ترهُّل ، فإنَّه يمكن تشبيه النَّصِّ بجسم الإنسان ، تقوم على خدمته وظهوره بمظهرٍ ما مَجموعةٌ من التَّشكيلات اللُّغوية ، منها التَّشْكيل الصوتيُّ ، والتشكيل الصَرفيُّ ، والتَّشْكيل النَّحويُّ ، والتَّشكيل البلاغيُّ .

ولمَّا كان الأمر كذلك ، فإنَّ التَّشْكيل الصرفيّ يعمل متعانقًا مع المعنى– كغيره من التَّشْكيلات اللُّغوية – على أنْ يحيا النَّصُّ جسدًا ، روحه ما أراده مبدعه من مفهوم ، بذَلَ فيه كُلَّ ما في وسعه من إمكانات ؛ من أجل إيصاله للمتلقي على صورته الكائن بها ، ومن أدوات التَّشكيل الصرفيِّ ما يحدث للصِّيَغ الصَّرْفيّة من تأويلٍ في النصوص أو ما يُسمّي بالتناوب أو التحويل أو العدول أو غير ذلك .

وقد راودتني فكرة البحث في علاقة التَّشْكيل الصَّرفيِّ بالمعنى من خلال تأويل الصِّيَغ الصَّرْفيّة في أمالي ابن الشَّجريِّ منذ سنوات ، وألحّت عليّ من منطلق أنَّ الصِّيغَة الصَّرْفيّة تقوم بدورٍ لا يُنكَر في الدرس اللغويّ ، بصدد تحليل النصوص ،

ولاسيّما النَّص القرآنيّ ، والنَّص الشِّعريّ ، فعليها نعتمد في تحديد وظيفة الكلمة في الجملة ؛ ومن ثَمَّ الباب النحويّ ، ومدى تأثيرها في المعاني النحوية داخل التراكيب ، مع عدم إغفال المعنى الذي وضعت كُلُّ صيغةٍ صرفيّةٍ من أجله .

فمن غير الخفيّ على أحدٍ أنَّ للمواضعة تأثيرًا في التمييز بين الصِّيَغ الصَّرْفيّة ، لكن ينبغي ألاّ نغفل دور السياق أيضًا في القول بالتَّأويل الدلاليّ (التناوب الدلاليّ) أو بالتحويل بين الصِّيَغ ، أو بالعدول بين صيغة وأخرى ، فهذا لا يتّضح إلاّ في إطار علاقة الصِّيغَة بغيرها من الكلمات في التراكيب المُختلفة داخل النَّصّ ؛ ومن ثَمَّ إضفاء دلالةٍ مَّا على الكلمة ، لا يمكن اكتسابها منعزلةً عن سياقها . وفي إطار هذا الفهم أشير إلى أنَّ كتب القدماء قد تضمَّنت أحاديث كثيرةً عن تأويل الصِّيَغ الصَّرْفيّة ، سواءٌ أكان هذا الحديث تنظيريًّا أم تحليليًّا لنصٍّ مَّا ، على نحو ما جاء في (الكتاب) و(المقتضب) ، وغيرهما من أمهات الكتب ، وشروح القصائد والدواوين الشعرية المختلفة ، وكتب الأمالي ، نحو أمالي ثعلب (مجالس ثعلب) ، وأمالي ابن الشَّجريّ ، وأمالي ابن الحاجب .

والجدير بالذِّكْر أنَّ عنوان هذا البحث تأرجح في مَهْده بين التناوب الدلاليّ والتحويل والتَّأويل والعُدول ، ثم استوى على عُوده ، فاستقرّ على ما هو عليه الآن ، وما كان ذلك إلاّ لكون التناوب الدلاليّ مُختلفًا بشأنه بين القدماء بعضهم بعضًا وبين المُحدثين أنفسهم أيضًا ؛ من منطلق أنَّ لكلِّ صيغةٍ صرفيّةٍ معناها الخاص بها الثابتَ لها ، دون منازعٍ فيه من غيرها من الصِّيَغ ، وأنَّها لم ترِدْ لتنوب عن غيرها في موضعها مطابقةً إيّاها تطابقًا تامًّا ، وأنَّ الصِّيغَة الموجودة في البنية الظاهرة عندما ترد تكون مقصودةً لذاتها ؛ ومن ثَمَّ يُمكن الاستفادة من الظلال الدلالية لها ، فكان الاستقرار على بَحْث علاقة التَّشْكيل الصرفيّ بالمعنى من خلال إحدى أدواته ، وهي تأويل الصِّيَغ الصَّرْفيّة ، ولعلّه من المفيد هنا الإشارة إلى أنَّ الاختلاف على مصطلح (التناوب) لا يتنافى مع كَوْنِ تأويل الصِّيغ أحد عناصر التشكيل الصَّرفيّ ؛ ومن ثَمَّ ينبغي علينا أنْ نهتم بدور هذه الصِّيغ في المعنى النَّصّيّ ، وبيان علاقتها بالسياق ، والابتعاد عن ترديد القوالب الجافة ، التي قد تُنفِّر طلابنا من الدراسة الصرفيّة داخل قاعات الدرس .

وما كان توجُّه البحث إلى اتِّخاذ كتاب أمالي ابن الشَّجريِّ مصدرًا للدراسة إلاّ لكونه أصلاً من أصول لغتنا العربية ، مصرِّحًا فيه بالتحويل أو مُلمِّحًا إلى التناوب (التَّأويل) غالبًا ، وكونه يمثِّل حلقةً وسطى بين النُّحاة المتقدِّمين والمُتأخرين ، وكونه من شُرَّاح سيبويه وأبي على الفارسي ، فقد حفظ لنا نصوصًا وشواهدَ عن سيبويه ، ليست في المطبوع من (الكتاب) ، كما أنَّ كتاب الأمالي يتمتَّع بالشُّهرة وبُعْد الصِّيت ، وثناء العلماء عليه ، أضف إلى ذلك ما يتمتع به ابن الشَّجريِّ من دقَّة النَّظر والفصاحة وحَسَن الكلام ، وحلو الألفاظ ، وحُسْن البيان والفهم والإفهام [1] .

أمَّا عن المنهج المُتَّبع في هذا البحث ، فهو المنهج الوصفيّ التحليلي لعلاقة هذا التَّشْكيل الصَّرْفي بالمعنى من خلال تأويل الصِّيَغ الصَّرْفيّة ، وذلك باستقراء أمالي ابن الشَّجريِّ ؛ ومِنْ ثَمَّ إحصاء هذه المواضع ؛ لبيان مدى تنبُّه ابن الشَّجريِّ لهذه العلاقة ، وموقفه منها ، وأثرها في النُّصوص المُستَشْهَد بها ، ومدى تنبُّهه لعلاقة غير الصَّحيح دلاليًّا بتأويل الصِّيَغ ، وذلك كلُّه في إطار من كتابات القدماء والمحدثين ، وقد آليت على نفسي - ما أمكنني - أنْ أدرس كلَّ ذلك في سياقه النَّصِّيِّ.

وترتيبًا على ما سبق ، واستقرائي أمالي ابن الشَّجريِّ ، فقد اقتضى ذلك تقسيم البحث على مقدِّمة وخمسة مباحث . فالمقدِّمة هي ما نحن بصدده ، أمَّا المباحث فقد جاءت على النَّحو التالي :

- ***المبحث الأول*** : *تأويل صيغ الوصف العامل* .
- ***المبحث الثاني*** : تأويل المُفرد بالجمع ، والجمع بالمفرد أو بالمُثنَّى .
- ***المبحث الثالث*** : تأويل المصدر .
- ***المبحث الرابع*** : تأويل الفعل .
- ***المبحث الخامس*** : تأويل العُدُول في الصِّيَغ الصَّرْفيّة .

هذا ، وقد توِّج البحث بخاتمة وقائمة بمصادره ، القديمة منها والحديثة .

---

(١) يُنْظَر في تفصيل ذلك : أمالي ابن الشَّجريِّ ١ / ٣ - ٢٠٤ ، حيث الدِّراسة التي قدَّم بها المحقق الدكتور محمود محمد الطناحي للأمالي .

وبعدُ ، فهذه محاولةٌ جادةٌ مخلصةٌ ، أخلصت فيها حسبما تيّسر لي بعون الله وحوله وقوته ، فإنْ أكن قد وفّقْتُ ، فذلك من الله وبفضله ، وإن كانت الأخرى ، فلا يكلِّف الله نفسًا إلاّ وسعها ، فكلُّ إنسانٍ يُؤخذ منه ، ويُردُّ عليه ، فما أجدر الإنسان بالتقصير والعيوب ، إذا لم يحفظه ستّار العيوب ، فالكمال لله وحدَه ، والحمد لله الذي هدانا لهذا ، وما كنّا لنهتدي لولا أنْ هدانا الله ، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أُنيب .

التمهيد
ماهية التشكيل الصرفي وتأويل الصِّيَغ الصَّرْفيَة

أشرتُ فيما سبق إلى أنَّ التَّشْكيل الصرفيَّ جزءٌ من شبكة التَّشْكيلات اللغوية في النَّص ، سواءٌ أكان نَثْرًا (قرآنًا أو غير قرآن) أم شِعْرًا ، يُسْهم بقدْرٍ ما في تشكيل هذا النَّصِّ أو ذاك ، ضمن ما يُتوِّجه النِّظام اللغويُّ من إسهامٍ في سبيل ظهور النَّصِّ بالمعنى الذي أراد مُبدعه أنْ يصل للمُتلقي به ، فقد " يقع اختيار المُرسل على الصياغة التي تنتسب إلى المستوى الصَّرْفيِّ ؛ استجابةً لتأثير الهدف، مثل التأليف بين بعض الملفوظات في الخطاب والسياق الذي وردت فيه"[٢] .

وهنا أشير إلى أنَّ التَّشْكيل الصَّرْفيَّ يتضمَّن عناصر كثيرة ، يمكن إجمالها فيما يلي [٣] :

أ- صيغ الأسماء ، نحو صيغ الأسماء الثلاثية وغير الثلاثية ، وصيغ المصادر واسم الهيئة واسم المرَّة ، واسميّ الزمان والمكان ، والأسماء المعدولة ، وصيغ الاسم المؤنَّث الزائد على الثلاثي ، وهنا تجدر الإشارة إلى أنَّ الجانب الدلالي في الاسم يتميّز بأنَّه يمكن أنْ يُعرف عن طريق المعجم ؛ وذلك باعتباره يُوضع على شيءٍ ، ويكون دالاً على معنًى في نفسه [٤] .

ب-صيغة الصفة ، وأعني بذلك اسم الفاعل واسم المفعول ، وصيغة المبالغة ، والصفة المشبّهة ، واسم التفضيل ، وهنا يمكن القول : إنَّ " أهم ما يميِّز الصفات عن الأسماء هو أنَّ مادتها الاشتقاقية تمتدُّ إلى صيغٍ فعليّة ووصفيّة أخرى . وهذه السِّمة تُقرِّبها – مبنًى – من طابع الأفعال ، فتنتمي مثلها إلى أصول اشتقاقية ، وتتصل أسبابها بصيغ أخرى ، أو تتصرف إلى صيغ غير

---

(٢) استراتيجيات الخطاب ص ١٦٧ ، ويُنظر أيضًا ص ٧٨ ، ٨٦ – ٨٧ ، ١١٤ ، ١١٩ ، ١٩٥ .

(٣) يُنْظر في ذلك : نظرية اللغة والجمال في النقد العربي ص ٦٤ – ١١٠.

(٤) يُنظر على سبيل المثال : الكتاب ١ / ٣٥ ، ٢٣٤ ، ٤ / ٥ ، ٥٣ ، ٧٨ – ٩٧ ، والمقتضب ٣ / ٦٨ ، ١٠١ ، ٢٢٦ ، ٢٦٩ ، ٤ / ٢٩٩ ، والأصول في النحو ١ / ٣٩ ، وشرح الرَّضيّ على الكافية ٣ / ٣٩٩ ، وشرح المفصل ٦ / ١٠٧ – ١١١ ، وشرح الشافية لأبي الفضائل ١ / ٣١١ ، ونظرية اللغة والجمال في النقد العربي ص ٦٧ .

صيَغها ، على عكس صيغ الأسماء ، التي لا تجد تحت صيغها أفعالاً ، أو أنَّ مادتها لا تقبل العلاقات الاشتقاقية فيما بينها " [٥] . ولمَّا كانت الأسماء تدلُّ على مُسمًى ، فإنَّ الصفات تدل على موصوف ؛ وذلك أنَّ صفة الفاعل تدلُّ على وَصْف الفاعل بالحدث على سبيل الاستمرار والانقطاع ؛ أي على الحَدَث والحُدُوث وفاعله ، وصفة المفعول تدلُّ على وَصْف المفعول بالحدث ؛ أي على حَدَث ومفعوله ، على سبيل الاستمرار والانقطاع أيضًا ؛ والصفات المشبّهة صفاتٌ مصوغةٌ لغير تفضيل ، ليست من الصفة الجارية ، وإنَّما هي مشبّهةٌ بها ؛ لأنَّها تقوم مقام اسم الفاعل في المعنى ، تدلُّ على وَصْف الفاعل بالحدث ، على سبيل الدوام والثبوت ، وصفة المبالغة تدلُّ على وَصْف الفاعل بالحدث عن طريق المبالغة ، وصفة التفضيل وَصْفٌ مبْنيٌّ على (أفْعل)، يدلُّ على وَصْف الفاعل بالحدث عن طريق تفضيله على غيره ؛ أي لزيادة صاحبه على غيره في أصل الفعل [٦] .

ت- صيغة الفعل ، وهي ما دلَّ على معنًى وزمان ، وهي صيغةٌ تُسهم بدورٍ بارزٍ في التَّشْكيل الصَّرفيِّ للغة ، وتتضمّن الماضي بأوزانه المختلفة للثلاثي والمزيد عليه بمعانيه المختلفة ، وتصاريفه مع المضارع [٧] .

ث- الضمائر ، وهي ثابتةٌ على هيئتها، لا تتصرف إلى صيغة غيرها ؛ من منطلق أنَّها غير مُشتقّة من غيرها ، فلا يوجد لها أصلٌ اشتقاقيٌّ ، كالأفعال والصفات [٨] ، لكنَّها تُسهم بدورٍ ملحوظ في تمكين التَّشْكيل الصَّرفي من إظهار فاعليته في المعنى من خلال السياق .

---

(٥) نظرية اللغة والجمال في النقد العربي ص ٦٩ .

(٦) يُنظر : الكتاب ١ / ٢١ ، ١٠٨ ، ١١٠ ، ٢٠٠ - ٢٠٣ ، والمقتضب ٢ / ١٣٣ - ١١٥،١١٩ ، ٤ / ١٥٨ ، وشرح الرَّضيِّ على الكافية ٣ / ٤١٣ - ٤١٥ ، ٤٢٠ - ٤٢٣ ، ٤٢٧ ، ٤٣١ ، ٤٤٦ ، وشرحَ الشافية لأبي الفضائل ١ / ٢٨٦ ، والتصريح ٣ / ٢٦٩ ، ٢٩٣ ، ٤٣٣ ، وشرح المفصل " التخمير " ٣ / ٩٩ ، ١١٣ ، ١١٥ ، ١٢٣ - ١٣٥ ، ونظرية اللغة والجمال في النقد العربي ص ٧١ .

(٧) يُنظر : الأصول في النحو ١ / ٣٨ .

(٨) يُنظر : المقتضب ٣ / ١٨٦ ، ونظرية اللغة والجمال في النقد العربي السابق ص ٧٨ .

ج- الخوالف ، ويُقصد بها أفعال المدح والذَّمّ ، وصيغة التعجب ، وأسماء الأفعال، وأسماء الأصوات ، وهي تُشكِّل مبنًى تقسيميًّا ، وتشترك - مبنًى ومعنًى - في سمات ، تُميِّزها عن غيرها من بنية التَّشْكيل الصرفيِّ الأخرى [٩] .

ح- الظرف ، وهو يُعدُّ عنصرًا رئيسًا من عناصر التَّشْكيل الصرفيِّ ، سواءٌ أكان ظرف زمانٍ أم ظرف مكان ، والظروف جامدةٌ ، مثل الأدوات والضمائر ؛ أي أنَّها لا تتصل بأصلٍ اشتقاقيٍّ ؛ ولذلك فإنَّه لا يكون فيها ما يشيع في الأسماء من التصريف والاتساع ، ولا تدخل في علاقات جدولية ، كالإسناد والإلصاق والتصريف [١٠] .

خ- أخيرًا أشير إلى أنَّ الأداة من عناصر التَّشْكيل الصرفيِّ ، وهي " ما دلَّ على معنًى غير متصرِّف ، ولم يكن له إعراب بوجه ، ولم يتضمّن الزمان ، ولا يدخل في المستويات اللغوية القابلة للتحليل أو الإسناد ، وإنَّما يفيد بصيغته معناه الذي وُضِع له من خلال السياق " [١١] .

والجدير بالملاحظة أنَّ الصِّيغَة الصَّرْفيّة نالت عناية القدماء ، فيما يتّصل بتحليلها وبيان أسرار معانيها ، ولكنّهم على الرَّغْم من ذلك " ظلُّوا يتصورون أنَّ هناك حدودًا بين (الصِّيغَة) و (تركيبها) ، بين (الصِّيغَة) و (سياقها) اللُّغويّ . ولم يستطيعوا أنْ يتذوّقوا مدلولها البلاغيّ أو أنْ يصلوا إلى نتائجَ واضحةٍ عن جمالياتها وإيحاءاتها ونشاطها الأدبيّ ، وأثر ذلك في جماليات الشِّعر. وألحوا دائمًا على فكرة البُعد الواحد والدلالة الموجّهة والموقف المعزول ، هذه الفكرة التي هدمت نشاط السياق ، وأغفلت فاعليته ، ونتج عنها أنَّ صلتنا الأدبية ببنية اللُّغة والشِّعر تعرّضت لإهمالٍ وتفكُّكٍ شديدين ، يصعُب تصورهما الآن

---

(٩) يُنظر : الكتاب ١ / ٧٢ - ٧٣ ، ٢٤١ - ٢٥٣ ، ٢ / ١٧٥ - ١٧٩ ، ٣ / ٢٦٦ ، ٤/٩٧، ١١٦ ، ٢٢٩ ، والمقتضب ٢ / ١٤٠ ، ٣ / ١٩٠ ، ٢٢٠ ، ٤ / ١٧٣ ، واللغة العربية معناها ومبناها ص ١١٣ - ١١٧ ، والعلامة الإعرابية في الجملة ص ١٠٢، ١٠٥ - ١٠٦ ، ونظرية اللغة والجمال في النقد العربي ص ٦٧ .

(١٠) يُنظر : الكتاب ١ / ٢١٦ - ٢٢٨ ، ٤٢١ ، والمقتضب ٢ / ١١٥ ، ٣ / ٢٧٤ ، ٤/٣٢٨، وشرح الرَّضِيِّ على الكافية ٣ / ١٦٧ - ٢٣٣ ، ونظرية اللغة والجمال في النقد العربي ص ٨٥ .

(١١) نظرية اللغة والجمال في النقد العربي ص ٨٩ .

تمامًا " [١٢] ، وهو ما يمكن أنْ ينسحب على بنية اللغة في النثر أيضًا .

وفيما يتّصل بنشاط السياق وفاعلية البناء الصَّرفيِّ فيه أشير إلى أنَّ هذا البناء " لن يكون فعّالاً ما لم يكن مرتكزًا على نشاط التركيب أو فاعلية السياق . أمَّا البناء الذي يُنْظر إليه بمعزلٍ عن هذه الفاعلية أو هذا النشاط فلا بُدَّ له أنْ يكون قريب المرمى واضحًا ، إذْ يكون نتاجًا للبُعد الواحد أو المدلول الموجّه ، أو الموقف المعزول " [١٣] ؛ ولذلك فإنَّ فيما يلي من مباحث محاولةً ، توخّيت فيها أنْ تكون بمثابة إسهامٍ في بيان فاعلية البناء الصرفيِّ في السياق .

هذا ، وقد أشرتُ في المقدّمة أيضًا إلى أنَّ التناوب الدلاليّ مُختلفٌ بشأنه بين القدماء أنفسهم ، وبين المُحدثين أنفسهم أيضًا ، وهنا أشير بشيءٍ من التوضيح والإحالة إلى أنَّ منهم مَن يُقرّه في مواضع متفرّقةٍ من مؤلفاته ، سواءٌ من اللغويين أو النُّحاة أو المفسِّرين للقرآن الكريم والحديث الشريف ، أو شُرَّاح الدواوين الشعرية ، مستخدمين للتعبير عن ذلك مصطلحات التناوب ، أو التحويل، أو التَّأويل ، أو العدول ، أو الانحراف ، أو التَّرك ، أو بمنزلة كذا ، أو وإنْ شئت جعلتَ كذا في تأويل كذا، أو مصروفات ، أو وهو كذا في الأصل ، أو بمعنى كذا ، أو أُقيم مقام [١٤] ، ومنهم مَن لا يُقرّه مؤكّدًا على أنَّ لكلِّ صيغةٍ صرفيةٍ معناها

---

(١٢) السابق ص ٩٧ ، ويُنْظر أيضًا ص ٩٨ – ٩٩ ، والتفسير النفسي للأدب ص ٢٦٦ .

(١٣) السابق ص ٩٩ ، ويُنْظر أيضًا ص ١٠٧ – ١١٠ .

(١٤) يُنْظر : معاني القرآن للفرّاء ١ / ٣٩ ، ٢٥٤ ، ٢ / ١٥ ، ١٦ ، ١٢٦ ، ٣ /٢٦ ، ٢٨، ١٨٢ ، ٢٥٥ ، ومعاني القرآن للأخفش ١ / ٢٠١ ، ٢٤١ ، ٢ / ٣٥٨ ، ٤٠٢ – ٤٠٣، والمقتضب ٣ / ٢٣٤ ، والأصول في النحو ٣ / ١٤٩ ، ٤٧٦ ، والزاهر في معاني كلمات الناس ٢ / ٣٢ ، ٥٣ ، ٧٧ ، وأدب الكاتب ١ / ٢٩٩ ، وديوان أبي تمّام بشرح التبريزي ٣ / ٢٢٨ ، وشرح اختيارات المفضّل ٣ / ١١٥٨ ، ١٣١٠ ، وتفسير الطبري ٣ / ٢٨٣، ٤ / ٨٩ ، ٥ / ٢٤٨ ، ٤٠٠ ، ٨ / ١٣٦ ، ٣٠٥ ، ٣٠٩ ٣٢٨ ، ١٢ / ١٢٧ ، ١٣ / ١٢٨ ، ١٥ / ٣٥ ، ٢٩٩ ، ١٧ / ٤ ، ١٤٢ ، ١٨ / ٢٤٢ ، وشرح النووي على صحيح مسلم ٧ / ٩٩ ، وشرح الرَّضيّ على الكافية ٣ / ٤١٥ ، ٤٢٢ ، ٤٥٩ ، وتفسير ابن كثير ١ / ١٧ ، ٤ / ٢٨٧ ، ٤ / ٢٨٧ ، وشرح ابن عقيل ٤ / ١٢٢ ، ١٢٦ ، ١٣٠ ، وصبح الأعشى ١ / ١٩٢ ، والبرهان في علوم القرآن ٢ / ٢٨٦ ، ٤ / ١٥٧ ، وفتح الباري ١ / ٣٣٩ ، ٣ / ٣١٢ ، ٦ / ٥٩ ، ٣٧٩ ، ٧ / ١٥٩، ١٥ / ١٤٠ ، ١٣ / ٤٣٥ ، ٥٤٠ ، وهمع الهوامع ١ / ٢٨٨ ، وخزانة الأدب ٨ / ١٥٥ ، والصِّيغة الصَّرْفيّة ودلالتها على المستويين الصرفيّ والنحويّ ص ٨٥ ، ١٧٨ ، ١٨٠ ، وظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية ص ٨٨ – ١٠١ ، ١٢٥ ، ١٦٧ ، ١٨٣ ، ١٨٩ ، والتناوب الدلالي بين الصيغ الصرفية ص ١١ .

الخاص بها الثابت لها ، دون منازعٍ فيه من غيرها من الصِّيَغ ، وأنَّها لم ترد لتنوب عن غيرها في موضعها مطابقةً إيّاها تطابقًا تامًّا ، وأنَّ الصِّيغَة الموجودة في البنية الظاهرة عندما ترد تكون مقصودةً لذاتها ؛ ومن ثَمَّ ينبغي الاستفادة من الظلال الدلالية لها ؛ ولذلك كان الإقرار باستخدام التَّأويل أو التحويل أو العدول ، مع مراعاة الفروق الطفيفة بين هذه المصطلحات [١٥] .

وبناءً على ما سبق ، واستنادًا إلى كون التَّأويل أو التحويل لا يتم غالبًا بين الصِّيَغ الصَّرْفيّة إلاّ لغرضٍ دلاليٍّ ؛ ومن ثَمَّ الاعتماد في التفسير على الصِّيغَة في لَفْظها السطحيّ للاستفادة من معطياتها اللغوية الثابتة في شكلها ، بخلاف القول بالتناوب الذي ينظر إلى الصِّيغَة في شكلها السطحيّ بوصفها مؤديةً معنىً دلاليًّا لصيغةٍ أخرى ، في المعنى التَّحتيّ أو الباطنيّ أو الأساسي [١٦] ، ولمَّا كان التحويل قد يكون من باب الاستغناء عن الشيء بالشيء ، حتى يكون المُستَغْنى عنه مُسْقَطًا ، كما هو الحال في الاستغناء بجَمْع الكثْرة عن جَمْع القِلّة أو بجَمْع القِلَّة عن جَمْع الكثرة [١٧] ، ولمَّا كان العدول عن صيغةٍ إلى أخرى قد يكون لمعنًى [١٨] ، وقد يكون لغير معنًى [١٩] ، ولمَّا كان القول بالتَّأويل يجمع كلَّ هذه المصطلحات حيث إنَّه يتناول ما آلت إليه الصيغة ، دون الادِّعاء بأدائها لدور ما

---

(١٥) يُنظر : أمالي ابن الشَّجريّ ١ / ٣٩ ، ٢٠١ ، ٢٧٤ ، ٣٢٠ ، ٣٥٢ ، ٢ / ٢١٢ ، ٢١٠ – ٢١١ ، ٤٦٤ ، والاشتقاق لابن دريد ١ / ٤٠ ، ٦٩ ، ٧٢ ، ٨٠ ، ٢٦١ ، ٢٧٤ ، ٢ / ٣٥٠ ، ٤٤٥ ، والفروق في اللغة ص ١٥ ، ٢٥ ، ٨٠ ، والمُزهر ص ٢٩٥ ، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٢ / ٥٩٨ ، وظاهرة التحويل في الصِّيَغ الصَّرْفيّة ص ٩٣ ، والتناوب الدلاليّ بين صيغ الوصف العامل ص ٤٦ – ٥١ ، ٦٢ – ٦٤ .

(١٦) يُنظر : التناوب الدلاليّ بين صيغ الوصف العامل ص ٦٤ .

(١٧) يُنظر : الكتاب ٣ / ٦٠٣ ، ٦٣٧ ، والمُقتضب ٢ / ١٩٩ حيث حديثه عن جمعِ (فَعَلٍ) على (أفعال) ، وظاهرة التحويل في الصِّيَغ الصَّرْفيّة ص ١١٥ .

(١٨) يُنظر : المقتضب ٣ / ١٦١ – ١٦٢ ، وشرح المفصّل ٦ / ١٣ ، وظاهرة التحويل في الصِّيَغ الصَّرْفيّة ص ١٨٢ ، كقولهم لصاحب صناعة الثياب ثوّاب ، ولصاحب البَزّ بزّاز ، ولصاحب العاج عوّاج ، وهذا معدول عن فاعل تكثيرًا في الفعل ، فإنْ لم تَرِدْ فيه المبالغة جيء به على الأصل (فاعل) ، نحو قولهم لِذي الدِّرْع : دَارِعٌ ، ولذي اللبن والتمر لابن وتامر .

(١٩) يُنظر : شرح الرَّضِيّ على الكافية ١ / ١١٣ ، والعدول عن الأصل في أبنية الكلم ص ١١ – ٦٧ .

أُولّت به [٢٠] ، فقد كان الاستناد إلى كلِّ ما تقدَّم ؛ ومن ثَمَّ استقرَّ عنوان البحث على ما هو عليه ، بناء على أنَّني استقريت أمالي ابن الشَّجريِّ ، بأجزائه الثلاثة، فجاءت مباحثه على النحو التالي .

المبحث الأول
تأويلُ صيغِ الوصفِ العامل

يُقصد بالوصف العامل الوصفُ المُشْتقُّ ، أي ما صِيغ من المصدر ؛ ليدلَّ على متَّصف ، أي ما دلّ على ذات باعتبار معنًى هو المقصود ، وذلك اسم الفاعل، واسم المفعول ، والصِّفة المُشَبَّهة ، وأمثلة المبالغة ، وأفْعل التفضيل[٢١]، وفيما يلي عرضٌ لِما ورد منها مؤوَّلاً في أمالي ابن الشَّجريِّ .

أوّلاً- تأويل (فعيل) بمعنى فاعل أو مفعول

وردت صيغة (فَعيل) بمعنى (فاعل) أو (مفعول) في أمالي ابن الشَّجريِّ في تسعة مواضعَ [٢٢] ، يمكن تناولها على النَّحو التَّالي :

أ – فعيل المؤوَّل بمعنًى واحد :

يُقصد بفعيل المؤوَّل بمعنًى واحدٍ ورود هذه الصِّيغَة في تناوُل ابنِ الشَّجريِّ بمعنى فاعل فقط أو بمعنى مفعولٍ فقط ، والملاحظ أنَّ الإشارة إلى كلِّ معنًى قد تكون في موضعٍ منفصلٍ عن الآخَر ، وقد تكون الإشارة إلى المعنيين في موضعٍ

---

(٢٠) يُنظر : التناوب الدلاليّ بين صيغ الوصف العامل ، ص ٦٣ – ٦٤ .
(٢١) يُنظر في ذلك : شرح الرَّضيِّ على الكافية ٣ / ٤٢٠ – ٤٦٣ .
(٢٢) يُنظر : أمالي ابن الشجريّ ١ / ٣٩ ، ١٠٨ ، ٢٠١ ، ٢٧٤ ، ٣٢٠ ، ٣٥٢ ، ٢ / ٢١٢ ، ٤٦٤ ، والكتاب ٣ / ٦٧٤ ، ٤ / ٧ ، والحجة للقرَّاء السبعة ٢ / ١٤٣ ، وشرح القصائد السبع ص ٣٩١ ، ودلائل الإعجاز ١ / ١٥٢ ، والنهاية في غريب الأثر ١/ ٣٢٩ ، ٢ / ٣٤١ ، واتفاق المباني وافتراق المعاني ١ / ٢١٥ ، ٢٢٨ ، وشرح الرَّضيِّ على الكافية ١ / ٣٠١ ، وشرح المفصل " التخمير " ٢ / ٣٦١ ، والإيضاح في علوم البلاغة ١ / ٢٥٣ ، وارتشاف الضرب ٥ / ٢٢٨ ، وصبح الأعشى ٥ / ٤١٨ ، ٤٢٢ ، ٦ / ٣٣ ، ٦٦ ، ١٠٠ ، ١٠٨ ، وشرح الأشموني ١ / ٤١٢ ، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ٣ / ٩٨ .

واحد ، ومثال ذلك ما جاء في تعليقه على قول امرئ القيس في وصف ناقته [٢٣]:

تَخْـدي عَلى العلاَّت سـام رَأسُها ... رَوْعـاءَ مَنْسمُها رَثيـمٌ دامـي

جالَتْ لتَصرَعَني فَقُلتُ لَها اقصري ... إنّـي امرُؤٌ صَرْعـي عَلَيك حَـرامُ

فقال : " خَدَى البعير يَخْدي خَدْيًا ، ووخَدَ يَخِدُ وخَدانًا ووَخْدًا : كلاهما من السير السريع . وقوله : على العلاَّت ، أي على ما بها من الكلال والجوع والعطش . و"سامٍ رأسُها" : أي مرتفعٌ من نشاطها ، وموضع (سام) نصبٌ على الحال ، ولكنَّه أسكنه ضرورةً ، كقول بشر بن أبي خازم [٢٤] :

كَفَى بالنَّأي من أسماءَ كافي

فرأسُها إذًا مرتفعٌ بسامٍ ، دون الابتداء ، ارتفاعَ الفاعل بفعله ؛ لأنَّ اسمَ الفاعل إذا اعتمد عملَ عملَ الفعل ، واعتماده أنْ يكون خبرًا أو صفةً أو صلةً أو حالاً . ورَوْعاء : حَديدةُ الفؤاد ، ترتاع من كلِّ شيءٍ ، وانتصابها على الحال ، والمَنْسِم للبعير كالظُّفْر للإنسان ، ورثيمٌ : مشقوقٌ ، فعيلٌ بمعنى مفعولٌ ، صكّته الحجارة فرثمته ، وأصل الرَّثْم في الأنف ، يُقال : رثمْتُ أنْفه : إذا شقَقْتَه حتى يسيل منه دمٌ ، ولكنَّه استعاره للمَنْسِم " [٢٥] .

---

(٢٣) البيتان من بحر الكامل ، بديوان امرئ القيس ص ٢٨٢ ، ورواية الديوان : دَامٍ ، بدون إشباع ، وفي (حرامِ) عيبٌ من عيوب القافية ، وهو الإقواء ؛ لأنَّ رَويَّ القصيدة مجرورٌ ، والرَّويُّ في (حرام) مرفوعٌ ، وحول الإقواء والرأي فيه يُنظر : القَافية تاج الإيقاع الشعريّ ص ١١١ – ١٢٣ ، والقضايا التركيبية في شعر الأعشى ص٣٨٦ – ٣٨٨ ، ٤٤٢ – ٤٤٣ .

(٢٤) البيت من بحر الوافر ، وعجزه : وليس لحبِّها إذْ طَال شَافٍ ، وهو في ديوانه ص ١٤٢، ويُنظر : هامش ٣ من أمالي ابن الشجريّ ١ / ٣٨ ، والضرورة التي أشار إليها ابن الشجريّ – وهو ما تكرر في أماليه في غير موضع – هي ترخصٌ ، وما كان القول بالضرورة عامةً إلا لخلط النحاة بين لغة الشعر ولغة النثر ؛ ومن ثَمَّ ينبغي التعامل معها على أنها من خصائص لغة الشعر ، فلعلَّ لها نظيرًا في القرآن الكريم وقراءاته أو الحديث النبوي أو النثر عامة ، أو لعله استعمال لهجي صار من مكونات اللغة المشتركة، أو لعله من لغة الشعر التي جنى النحاة بها على النحو والشعر معًا . يُنظر : لغة الشعر "دراسة في الضرورة الشعرية" ص٣٠٢-٣٠٣ ، والجملة في الشعر العربي ص٢١، ونظرية اللغة في النقد العربي ص ٤٥ ، والمستوى اللغوي للفصحى ص ١٢٦ ، والقضايا التركيبية في شعر الأعشى ص ٤٣ – ٤٤ ، ٥٨ ، ١٠١ ، ١٣٥ ، ١٧٩ ، ٢١٣ ، على سبيل المثال .

(٢٥) أمالي ابن الشجريّ ١ / ٣٨ – ٣٩ ، ويُنظر ١ / ١٠٨ ، والمعنى أنَّه حاذق بالركوب ، فهذه الناقة لا تقدر أنْ تصرعه ، أي قد آتيت إليكِ من الإحسان ما لا ينبغي لكِ معه أنْ =

ومن خلال هذا النَّصِّ يتضح أنَّ امرأ القيس يصف ناقته ، مُخبرًا إيَّانا أنَّها تُسرع به ، على الرَّغْم ممّا بها من الكلال والجوع والعطش ، مرتفعة الرأس من شدَّة نشاطها ، حديدة الفؤاد ، ترتاع من كلِّ شيءٍ ، ومن شدَّة نشاطها أنَّ طرف خُفِّها قد صكّته الحجارة فتشقّق فدَمِي ، مثل تشقّق الأنف ، على سبيل الاستعارة ، حتى يسيل منه الدَّم ، فهو رثيمٌ ،متشقِّقٌ [٢٦] ، فعيلٌ بمعنى مفعول – كما أشار ابن الشَّجريِّ – أي أنَّه مشقوقٌ بالحجارة .

وإشارة ابن الشَّجريِّ إلى أنَّ فعيلاً بمعنى مفعول أرى أنَّه يريد القول بأنَّ فعيلاً في تأويل مفعول ، وليس القول بالتناوب الدلالي بين الصِّيَغتين ؛ لأنَّه تبنّى القول بالتحويل بين الصِّيَغ الصَّرْفيّة ، من خلال إشارته إلى الأصل – على نحو ما سيُبيّن في عرض المثال التالي – الذي حُوِلت عنه الكلمة ، وهو الأمر الذي يعضِّد ما اختطه القدماء من معنًى ثابتٍ لكلِّ صيغةٍ صرفيةٍ ، لا تستطيع غيرها القيام به؛ ومن ثَمَّ انتفاء الغموض والإبهام والخلط بين المعاني .

وبيان ذلك أنَّ امرأ القيس لو كان يريد الإتيان بصيغة (مفعول) في البناء الظاهري للتركيب لأتى بها ، وتصرَّف فيما يقيم به وزن البيت ، لكنّه أراد الاستفادة بما في صيغة فعيل من ظلالٍ دلاليةٍ ، لا تنهض بها صيغة (مفعول) ، من دلالتها على أنَّ ناقته هذه تتصف بصفةٍ لازمةٍ ثابتةٍ لها ، وهي أنَّ طرف خُفِّها دائم التشقّق ، وأنَّ هذا التشقّق شديدٌ ، من كثرة السير والإسراع فيه ، على الرَّغْم ممّا بها من الكلال والجوع والعطش ، مع الأخذ في الاعتبار معنى (مفعول) ، فطرف الخُفِّ مشقوقٌ بالحجارة ؛ ومن ثَمّ فإنَّ فعيلاً في تأويل مفعول، وليست نائبة عنه ، فالمعنى " هو القصد الذي يقع به القول على وجهٍ

= تصرعيني ، أي قد حرَّم إحسانِي إليك صرعي عليك ، وقوله " إنِّي امرؤٌ صَرْعِي عليك " كان حقه أنْ يقول : صرعه . يُنظر : أمالي ابن الشجريِّ ١ / ٣٩ ، وحول فعيل بمعنى مفعول يُنظر : همع الهوامع ١ / ٢٨٨ ، وشرح الأشموني ٢ / ٥٩٨ ، وديوان المتنبي بشرح العكبري ١ / ٧٤ .

(٢٦) يُنظر في ذلك : العين ، وجمهرة اللغة ، وتهذيب اللغة ، ومقاييس اللغة ، والمُحكم ، ولسان العرب ، وتاج العروس ، مادة (نسم ، ورثم) ، وكتاب الحماسة البصرية ١ / ٨٢ ، ٤ / ٢٢١٤ حيث قول المهلهل بن ربيعة (من الوافر) :

كأنَّ الفَرْقَدَيْنِ يَدا مُفِيصٍ ... أَلَحَّ على إفاضَتِهِ قَمِيرُ

فقميرٌ بمعنى مقمور ، وهو الذي غُلِب في القمار .

دون وجه " [٢٧] ؛ ومن ثَمَّ كان قصدُ الشاعر الإتيان بهذه الصِّيغَة دون غيرهـا ، وهو ما يتناسب مع ما اختطه لنفسه من مدافعة ومُقاتلة مَنْ يتقدّم إليه مُعرِّضًا أو مُقاتلاً ، ومن ثَمَّ صَبْر ناقته على شدّة تشقُّق خُفِّها ، وذلك واضحٌ في قوله :

أَبْلِغْ سُبَيْعًا ، إنْ عَرَضْتَ رِسالةً أنِّي كَهَمِّكَ ، إنْ عَشَوتُ أُحَامي

وذلك أنّه كانت بينه وبين سُبَيْع بن عوف بن مالك بن حنظلة قرابةٌ ، فأتى امـرأ القيس يسأله ، فلم يُعطه شيئًا ، فقال سُبَيْع أبياتًا يُعرِّضُ فيها بـامرئ القـيس ، ويذمُّه ، فقال امرؤ القيس مجيبًا على ذلك القصيدة موضع البيت مدار التحليل[٢٨].

وهو الأمر الذي يمكن معه القول بأنَّ " البناء الصرفيَّ يوجِّه المتلقـي إلـى تفهُّم النشاط اللُّغويِّ في اعتبارات بعيدة وراء الصفات الموضـوعية أو الـدلالات الموجّهة ، ويعمل في إدراك مواقع المكوِّنات الصَّرْفيّة على الوجدان ، والموقـع المتميِّز تمامًا من طبيعة المكوِّنات الصَّرْفيّة في ذاتها ، وإنْ يكن يتّصل بها " [٢٩]، وهو ما سيتضح أكثر في تناولنا المثال التالي .

فقد تناول ابن الشَّجريِّ قول المتنبي [٣٠] :

لَولا مُفَارَقَةُ الأحْبابِ ما وجدَتْ لَها المَنايا إلى أرْواحِنا سُبُلاَ

وعلّق عليه بقوله : " وهذا مأخوذٌ من قول أبي تمّام :

لو حَارَ مُرْتَادُ المَنِيّةِ لم يَجِدْ إلاَّ الفِراقَ على النُّفوسِ دَليلاَ

---

(٢٧) الفروق في اللغة ، لأبـي هلال العسكري ص ٢٥ .

(٢٨) يُنظر : ديوان امرئ القيس ص ٢٨٠ .

(٢٩) نظرية اللغة والجمال في النقد العربي ص ٩٩ ، وتجدر الإشارة إلى أنّ تفهُّم المتلقـي للنشاط اللغوي مرهون باحتراز " مهمٌ في عملية التبادل الدلالي والجمـالي بـين الـنصّ والمتلقي ، يقوم على اشتراط رَغبة المتلقي في القراءة ، وانفتاح هذه الرغبة ، فالرغبـة المنغلقة على النص التقليدي لن تسهم في عملية التبادل " . الخطاب الإبداعي الجاهلي ص ٢٩٤ .

(٣٠) يُنظر : ديوان المتنبي ٣ / ١٦٣ ، والبيت من بحر البسيط ، والقافية مـن المُتراكـب ، وذلك صدد مَدْحِه سعيد بن عبد الله بن الحسين الكلابيّ المَنْبجيّ ، والمصدر الـذي هـو " مفارقة " مضافٌ إلى فاعله ، وليس بمضاف إلى مفعوله ، كَإضَافة السُّؤال في قوله تعالى: ﴿ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ ﴾ سورة ص ، الآية ٢٤ ، ولا يحسُن أنْ تقدّرَ : لولا مفارقـةُ المُحبِّين الأحباب ، وإنْ كَان ذلك جائزًا من طريق الإعراب ؛ لأنَّ المُحبَّ لا يُوصَف بمُفارقة محبوبه ، وإيجاد سبيل للمنيّة إلى روحه ، وإنما هو مُفارِق لا مُفارَق ...الـخ . يُنظـر : أمالي ابن الشجريِّ ١ / ٣٥٢ – ٣٥٣ ، وهامش ٤ للمحقق مـن هـاتين الـصفحتين ، ومغني اللبيب ١ / ٢٩٤ وشرح العكبري على ديوان المتنبي ٣ / ١٦٣ .

الأحباب : جَمْعُ حبٍّ ، كَعِدْلٍ وأعْدال ، ومثلُه من الوصف : نَقْضٌ وأنقاضٌ ، ولا ينبغي أنْ يكون جَمْعَ حبيب ، كشريف وأشراف ، ويتيمٍ وأيتامٍ ؛ لأمرين ، أحدهما: أنَّ الأول أقْيسُ وأكثرُ ، والثاني : أنَّ يتيمًا وشريفًا من باب فعيل الذي بمعنى فاعل ، وحبيبًا : الذي بمعنى مفعول ، فأصلُه محبوبٌ ، كما أنَّ قتيلاً أصلُه مقتول، فقد افترقا " [٣١] .

ومن خلال هذا النَّص نلاحظ إشارة ابن الشَّجريِّ إلى أنَّ كلمة (الأحباب) جمعٌ لكلمة (حبٌّ) ، مثلها مثل عِدْلٍ وأعْدالٍ ، ونَقْضٍ وأنْقاض ، ثُمَّ أشار إلى أنَّه من غير الصحيح صرفيًّا أنْ يكون (الأحباب) جَمْعَ (حبيب) ، مثل شريفٍ وأشراف ، ويتيمٍ وأيتام ؛ وذلك راجعٌ إلى أمرين : أولهما أنَّ القول بكون (الأحباب) جمعًا لكلمة (حبٌّ) أقْيَس وأكثر ، فجمعُ الحبِّ أحبابٌ وحبَّانٌ وحُبُوبٌ وحِبَبَةٌ وحُبٌّ ، وهذه الأخيرة إمّا أنْ تكون من الجمع العزيز، وإمّا أنْ تكون اسمًا للجمع [٣٢] ، والثاني أنَّ يتيمًا وشريفًا من باب فعيل الذي بمعنى فاعل ، وحبيبًا : فعيلٌ بمعنى مفعول ، فأصله محبوبٌ ، كما أنَّ قتيلاً أصلُه مقتول ؛ ومن هنا كان الفرق ، فحبيب يُجمع على أحباء ، على وزن أفعلاء ، نحو شديد وأشدّاء ، ونَصيب وأنْصبَاء ، قال تعالى : ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبَّاؤُهُ ﴾ [٣٣] .

والذي نريد بيانه والتأكيد عليه أنَّ ابن الشَّجريِّ في سببه الثاني من تعليله قد أشار إلى أنَّ تأويل كُلٍّ من يتيمٍ وشريفٍ هو فعيلٌ بمعنى فاعلٍ ، وتأويل حبيبٍ

---

(٣١) أمالي ابن الشَّجريِّ ١ / ٣٥٢ ، ويُنظر أيضًا ١ / ٢٧٤ ، وبيت أبي تمّام من بحر الكامل، في ديوانه٣ / ٦٦ ، في مدْح نَوحَ بن عَمْرو السُّكسكيّ ، وروايته به (لم يُرِدْ) .

(٣٢) يُنظر : المُحكم ، لابن سيدَه (حبَّ) ، ولسان العرب ، مادة (حبب) .

(٣٣) سورة المائدة ، الآية ١٨ ، ويُنظر : جمهرة اللغة (بحح) ، ولسان العرب (حبب ، يتم، شرف) ، وتاج العروس (حبب) ، وتفسير الطبري ٦ / ١٦٥ ، وكتاب الحماسة البصرية ١ / ٨٢ ، ٣ / ١٣٧٦ ، ٤ / ٢٢١٤ ، وشرح ابن عقيل ٤ / ١٣٠ ، وذلك في تعليقه على قول ابن مالك :

وَلِكَرِيمٍ وَبَخِيلٍ فُعَلاَ ... كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلاَ

وَنَابَ عَنْهُ أَفْعِلاَءٌ فِي المُعَلِّ ... لامًا ، ومُضْعَفٍ ، وَغَيْرُ ذَاكَ قَلّ

وهامش ٢ من أمالي ابن الشجريِّ ١ / ٣٥٢ للمُحقّق ، والآية من سورة المائدة ، الآية ١٨ .

فعيلٌ بمعنى مفعول ، مُشيرًا إلى أنَّ أصلَه محبوبٌ ، أو أنَّه مُحوَّلٌ عن محبـوب ، دون الإشارة إلى أنَّ صيغة فعيلٍ نائبةٌ عن فاعلٍ أو مفعولٍ ، أي دون التـصريح بالتناوب بين الصِّيَغ الصَّرْفيّة ، بل بالتلميح إلى أنَّ فعيلاً فـي تأويـل فاعـلٍ أو مفعولٍ، وتبَنّي القول بالتحويل بين الصِّيَغ الصَّرْفيّة .

وذلك – في نظري – لم يكن بالنظر إلى الصِّيغَة الصَّرْفيّة مُجرّدةً ، ولكنَّه من واقع استقرائه اللغويّ لها بعد دخولها تراكيب مختلفة ، أضف إلى ذلك أنَّـه " لا يمكن لصيغةٍ من صيغ الوصف العامل أنْ تتنازل عن معناها الذي تبوأته ، وثبـت لها ؛ لتؤدِّي دورًا دلاليًّا معقودًا أمْره بصيغةٍ أخرى " (٣٤) ، وذلك " لأنَّ لكلِّ صيغةٍ قيمتها الدلالية المرتبطة بها ، والتي لا يجوز بحالٍ التَّخلِّي عنهـا ، أو السماحُ لغيرها بأدائها ، لسببٍ بسيط ، هو أنَّ الصِّيغَة البديلة لا تحمل هـذا القـدر مـن الدلالة التي تحمله الصِّيغَة الأصلية ، أو المُرادة في المعنى الباطني للتركيب "(٣٥).

وهـو الأمر الذي يؤكِّد على أنَّ القول " بوقوع التناوب الدلاليّ يهـدر كـلَّ هذه القيم الخلافية ، والفروق الدلالية التي ثبتت للصيغ ، إذْ يعنـي أنَّ الـصِّيغَة المُستعملة تقوم بالدور الدلاليّ الذي هو للصيغة البديلة ، والقائل بذلك يعفي نفسه مؤونة البحث عن التفسير الملائم لإيثار الصِّيغَة المُستعملة ، دون أنْ يجيب عـن سؤالٍ كهذا : ما السِّرُّ في إيثار صيغةٍ ما ؛ لتنوب عن أخرى فـي أداء دورهـا ؟ وما عِلّة عدَم استخدام المتروكة ؟ وستكون الإجابـة بـالقَطْع راجعـةً لـسببٍ ، أو لآخَر ، للظِّلال الدلالية الخاصة بالصِّيغَة نفسها " (٣٦).

فصيغة فعيل فـي الدرس الصرفيّ لها استخدامان ، أحـدهما أنَّهـا صـفةٌ مُشبّهةٌ باسم الفاعل ، تُشتقُّ من مصدر (فَعُلَ) ، ومن مصدر (فَعَـلَ) الـلازم المُضعّف أو المُعتل اللام ، والمؤنث فعيلةٌ ، نحو كريمٍ وكريمةٍ ، وطويلٍ وطويلةٍ ، وقد يستوي فيها المُذكّر والمؤنّث ، نحو قريبٍ ، وجديـد ، ورحـيم ، ؛ وذلـك للدلالة على صفةٍ لازمةٍ ثابتةٍ لصاحبها ، أمَّا الاستخدام الآخر فهـو أنَّهـا تـأتي

---

(٣٤) التناوب الدلاليّ بين صيغ الوصف العامل ، ص ٣٨ .
(٣٥) السابق ص ٤٤ .
(٣٦) السابق ص ٥٠ .

صيغة مبالغة مُحوّلةً عن اسم الفاعل ؛ للدلالة على المبالغة في الحدث أو المبالغة في الفعل [٣٧] .

ولمّا كان الأمر على هذا النّحو فإنّه يحضرني قول الدكتور طه الجندي : " وإذنْ فالمعنيان الدلاليان المُرتبطان بهذا القالب هما الدلالة على الأوصاف الثابتة، والخِصال المُلازمة لأصحابها ، وأيضًا الدلالة على المبالغة في الحدث ، وتكراره من صاحبه ، حتى صار طبيعةً فيه ، ولا شكّ في أنّ هذه الظِّلال الدلالية التي ثبتت لهذا القالب جعلته ذا طبيعة دلالية خاصة ، تنأى به عن أنْ يقوم بدورٍ دلاليٍّ لصيغة أخرى ، كاسم الفاعل أو اسم المفعول ؛ لأنّهما – كما نعلم – يتّسمان بسماتٍ دلالية بعيدة تمامًا عمّا ثبت لهذه الصِّيغَة من سمات ، وهنا تبدو إشكاليةٌ مفادها : إذا كان الأمر كذلك فكيف ساغ لعلمائنا القدامى – ومن بينهم ابن الشَّجريّ – أنْ يُردِّدوا في كثيرٍ من أقوالهم مجيء (فعيل) بمعنى (فاعل) ، أو بمعنى (مفعول) ؟ ممّا يعني أنّ هذه الفوارق كانت غائبةً عنهم " [٣٨] ، أو عن بعضهم ، أو لنَقُل إنّهم لم يتنبّهوا إلى ضرورة بيان هذه الفوارق في السياقات المختلفة ، أو أنّهم تركوها اعتمادًا على فهم المتلقي ، وهو ما يمكن تفسيره في القسم التالي من التّأويل .

ب – *فعيل المؤوَّل بمعنيين :*

ورد هذا النمط من التّأويل الخاص بصيغة فعيل في خمسة مواضعَ ، حيث نصّ ابن الشَّجريّ على أنّها تحتمل أنْ تكون بمعنى فاعل أو بمعنى مفعول ، مع ربْط ذلك بالمعنى ، نحو ما جاء في تعليقه على قول زيد بن عبد ربّه ، وقيل : ليزيدَ بن الحكَم الثَّقفيّ [٣٩] :

---

(٣٧) الكتاب ١ / ١١٥ ، ٣ / ٦٤٧ ، وأدب الكاتب ١ / ٢٢٨ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٢ / ١١ ، ٢٧٦ ، ٣٤٥ ، ٣ / ٣١ ، والصاحبي في فقه اللغة ص ٣٧٥ ، والكشاف ٣ / ٢٨١ ، وديوان أبي تمّام بشرْح التبريزي ٣ / ٢٢٨ ، والمُخصّص ١٦ / ١٥٤ – ١٦٠ ، وشرح المفصل " التخمير " ٢ / ٣٩٣ ، وصبح الأعشى ١ / ٢٢٨ ، وهمع الهوامع ٢/ ٩٧ .

(٣٨) التناوب الدلالي بين صيغ الوصف العامل ، ص ٧٦ ، بتصرُّف يسير .

(٣٩) البيتان من بحر الطويل ، ليزيد بن الحكم الثقفيّ في الأغاني ١٢ / ٣٣٢ ، ٣٤٢ ، وكان ذلك في قصيدته التي أولها :

وإنَّكَ إنْ قيلَ ابـــنُ عَمِّكَ غانمٌ شَجٍ أو عَميدٌ أو أخُـــو مَغْلَةٍ لَوِي
تَمَلَّأتَ مِنْ غَيْظٍ عليه فَلَمْ يَزَلْ بكَ الغَيْظَ حتّى كِدْتَ بالغَيْظِ تَشْتَوِي

فقال : " وقوله : شَجٍ أو عميدٌ أو أخو مَغْلَةٍ لَوِي ، الشجيُّ : الحزين المهمـــوم ، والشجيُّ : الغصَّان ، وكلُّ ما اعْتَرض في الحلق فمنع من الإساغة فهو شَـــجٍّ ، والعميد : الذي فَدحه المرضُ حتّى احتاج إلى أنْ يُعمَد ، أي يُسنَد ، فهو فعيلٌ في معنى مفعول ، وعميد القوم : سيدهم ، فعيلٌ بمعنى فاعل ، من قولـــك : عمـــدْتُ الشيءَ : إذا جعلْتَ له عمادًا " [٤٠] .

فابن الشَّجريِّ في نصِّه هذا – وهو ما يمكن من خلاله أيضًا تفسير الإشكالية المُشار إليها منذ قليل – أشار إلى أنَّ (العميد) قد يكون فعيلاً في معنى مفعول، بمعنى الذي فَدحه المرضُ حتّى احتاج إلى أنْ يُعمَد ، أي يُسنَد ، وقد يكون بمعنى فاعل ، من قولك : عمدتُ الشيءَ : إذا جعلْتَ له عمادًا ، وهذا ما قال به أصحاب معاجمنا اللغوية ، من السابقين عليه أو المعاصرين له أو المتأخرين بعده ، فقـــد قال الخليل : " وعميد القوم : سيّدهم الذي يعتمدون عليه في الأمور، إذا حَـــزَبَهُمْ أمرٌ فزعوا إليه وإلى رأيه . والعميد : المعمود ، الذي لا يستطيع الجلـــوس مـــن مرضه حتى يُعْمَدَ بالوسائد . ومنه اشتُقَّ القلب العميد ، وهو المعمود المشغوف ، الذي قد هدّه العشق وكسره ، فصار كشيءٍ عُمِدَ بشيءٍ ، وهو حينئذٍ بمنزلة وليد بمعنى مولود [٤١] . قال امـــرؤ القيس :

أَأذكرتَ نفسكَ ما لن يَعُودا فهاج التّذكُّرُ قلبًا عميدا " [٤٢] .

= تُكاشِرُني كَرْهًا كأنَّكَ ناصِحٌ وعَيْنُك تُبْدي أنَّ صَدْرَكَ لي دَوِي
المَغْلَةُ والمَغَلُ : وجَعٌ البطن ، واللَّوَى مقصور: داء يأخذ في المَعدة من طعام ، وقد لَـــوِيَ الرَّجُل يَلْوَى فهو لوٍ لَوىً شديدًا ، واللَّوِي : وجَعُ الجوف ، وقيل وجَعُ المعدة ، ومـــصدره اللوى، يُنظر : أمالي ابن الشجريِّ ١ / ٢٧٠ حيث تخريجه لهذه القصيدة .

(٤٠) أمالي ابن الشجري ١ / ٢٧٤ .

(٤١) يُنظر : معاني القرآن للفرّاء ٣ / ١٣٧ ، والزاهر في معاني كلمات الناس ٢ ١٠ ، ٥٣، ٧٧ .

(٤٢) العين ، مادة (عمد) ، ويُنظر : معاني القرآن للأخفش ١ / ٢٠١ ، ٢ / ٣٥٨ ، ٤٠٢ – ٤٠٣ ، وجمهرة اللغة (دعم) ، وتهذيب اللغة ، ومقاييس اللغة ، والمُحكم ، وأســـاس البلاغة ، مادة (عمد) ، وكتاب الحماســـة البـــصرية ٤ / ٢٢١٢ – ٢٢١٥ ، وظـــاهرة التحويل في الصِّيَغ الصرفية ص ٢٠٠ – ٢٠١ ، وبيت امرئ القيس بديوانـــه ص ٣٤٦ ، والرواية به : أذكرتَ نفسكَ .

وقال ابن منظور : " وعَميدُ الأَمرِ: قِوامُه . والعميدُ : السَّيِّدُ المُعْتَمَدُ عليه في الأُمور أو المعمود إليه ، قال [٤٣] :

إذا ما رأَتْ شَمْسًا عَبُ الشَّمْسِ ، شَمَّرَت إلى رَمْلِها، والجُلْهُمِيُّ عَمِيدُها

والجمع عُمَداءُ ، وكذلك العُمْدَةُ ، الواحد والاثنان والجمع والمذكر والمؤنث فيه سواء . ويقال للقوم : أَنتم عُمْدَتُنا الذين يُعْتَمد عليهم ، وعَمِيدُ القوم وعَمُودُهم : سيدهم ، وفلان عُمْدَةُ قومه إذا كانوا يعتمدونه فيما يَحْزُبُهم ، وكذلك هو عُمْدتنا ، والعَمِيدُ : سيد القوم ؛ ومنه قول الأَعشى[٤٤] :

حتى يَصِيرَ عَمِيدُ القومِ مُتَّكِئًا يَدْفَعُ بالرَّاح عنه نِسْوَةٌ عُجُلُ

ويقال : استقامَ القومُ على عمود رأيهم ، أي على الوجه الذي يعتمدون عليه "[٤٥]

فمن خلال هذه الأقوال يتّضح لنا أنّه على الرَّغْم من أنَّ صيغة فعيل يغلب عليها الجوانب الخاصة بالأوصاف الثابتة ، وليس الأفعال العلاجية فإنَّ جانب الحدث المفهوم من الوصف يبقى مُطلاً برأسه ، لمَّا كانت الذات المتلبسة به هي الفاعلة له تَصَوُّرًا قيل : إنَّ الوصف فعيل) بمعنى فاعل ، أي أنَّه لمَّا كان النظر إلى عميد باعتباره متلبِّسًا بالحدث ، سيِّداللقوم ، يعتمدون عليه في الأمور، إذا حَزَبَهُمْ أمرٌ فزعوا إليه وإلى رأيه ، قيل إنَّ فعيلاً بمعنى فاعل . أمَّا إنْ كان الحدث متلبِّسًا بالذات على جهة المفعولية قيل: إنَّ الوصف بمعنى فعول ، أي أنَّه لمَّا كان النَّظر إلى لفظ (عميد) باعتباره المعمود ، الذي لا يستطيع الجلوس من مرضه حتى يُعْمَدَ بالوسائد ، قيل إنَّ عميدًا في تأويل معمود [٤٦] ، مع الأخذ في الحُسبان المعنى العام للفاعل والمفعول، دون أن يُراد بذلك جواز التناوب الدلالي بين هذه الصِّيَغ ، ومع هذا " لابد من الإقرار بخطئهم (القدماء) في استعمال مصطلح التناوب ، ولمَّا كان السيوطي قد قال : " ما كان على فعيل نعتًا للمؤنّث ، وهو في تأويل مفعول كان بغير هاء ، نحو كفٌّ خضيبٍ ومِلْحَفةٍ غسيل ... وإنْ كان فعيل

---

(٤٣) البيت من الطويل ، من غير نسبة في فصل المقال في شرح كتاب الأمثال ص ٣٨ .

(٤٤) البيت بديوان الأعشى ص ١١١ ، والراح جمع راحة ، وهي بطن اليد ، وعُجُل جمع عَجِول ، بفتح العين ، وهي المرأة الثكلى ، وهو من بحر البسيط ، وروايته به : حتى يَظَل .

(٤٥) لسان العرب ، مادة (عمد) ، ويُنظر : تاج العروس ، المادة نفسها .

(٤٦) يُنظر : التناوب الدلالي بين صيغ الوصف العامل ، ص ٧٦ .

في تأويل فاعل كان مؤنّثه بالهاء ، نحو شريفة ورحيمةوكريمة " [٤٧] ، فقد كان في استعماله مصطلح التَّأويل بدلاً من التناوب – على حدِّ تعبير الدكتور طه الجندي – أشدّ توفيقًا ، فالقول بأنَّ (فعيلاً) في تأويل فاعل أو مفعول يفسِّر المعنى العام للصيغة، مع احتفاظه لها بدلالتها المتفرِّدة ، التي سوف تبدو – لا محالة – عند موازنتها بهما في التراكيب اللغوية ، ولو كان المُراد تساويها بهما في الدلالة لكانا أحق منها في تراكيبها – ومن هذه التراكيب البيت موضع تعليق ابن الشَّجريِّ ، وغيره من الأبيات – للدلالة الصريحة والمباشرة على الفاعلية من اسم الفاعل ، وعلى المفعولية الصريحة والمباشرة من اسم المفعول ، بخلافها ، إذْ تأتي أحيانًا مُحتملةً الدلالتين معًا " [٤٨] .

وممّا سبق يمكن القول : إنَّ الشاعر الذي علَّق عليه ابن الشَّجريِّ قد فضّل استعمال صيغة فعيل ، على الرَّغْم من إمكانية التعبير بصيغة فاعل أو مفعول لغرض دلاليٍّ ما ، يريد إثباته لابن عمِّه ، وجده في فعيل – مرتبطًا بالسياق – غير موجودٍ في الصِّيَغتين الأخريين ، وهو التركيز على إثبات معنى السيِّد الذي يعتمد عليه القوم في الأمور، إذا حَزَبَهُمْ أمرٌ فزعوا إليه وإلى رأيه ، أو المعمود ، الذي لا يستطيع الجلوس من مرضه حتى يُعْمَدَ بالوسائد – والمعنى الثاني هو ما أرجِّحه في قول يزيد بن الحكم استنادًا إلى السياق ، وكون فعيلٍ بمعنى مفعول أقل في قُربه إلى الفعل من فعيل بمعنى فاعل [٤٩] – وذلك على سبيل دوام الوصف وثبوته للموصوف – على حدِّ تعبير الدكتور طه الجندي – مع المبالغة فيه ، وتناسِي الجانب العلاجي للحدث الذي يفيده القالبان (عامد) أو (معمود) ، لو جيء بهما ، مع صلاحية كلٍّ منهما للتعبير عن معنى الفاعلية الصرفيّ ، أو المفعولية ، لكنَّه تعبيرٌ متّشِحٌ بالمعنى المتفرد بالصِّيغَة ، والمختص بها ، فكانت

---

(٤٧) المزهر ص ٦٣١ – ٦٣٢ ، ويُنظر : معاني القرآن للفرّاء ٣ / ٢٦ ، والمقتضب ٣ / ٢٣٤ ، والمخصص١٦ / ١٣٨ ، وشرح الرَّضيِّ على الكافية ٣ / ٤٥٩ ، والبرهان في علوم القرآن٤ /١٧١ ، والتناوب الدلالي بين صِيغ الوصف العامل ص ٦٣ ، وغيرهم من السابقين عليه ، حيث صرّحوا بالتأويل أيضًا .

(٤٨) التناوب الدلالي بين صيغ الوصف العامل ، ص ٧٦ – ٧٧ بتصرُّف .

(٤٩) يُنظر : شرح المفصل " التخمير " ٢ / ٣٩٤ ، ونظرية اللغة والجمال في النقد العربي ١٠٧ – ١١٠ .

دلالتها في سياقها دلالةً مزدوجةً ، سواءٌ أكان ذلك في البيت موضع الحديث أم في الأبيات الأخرى الواردة في التحليل ، وهو ما لا نجده في صيغة الفاعل الصريحة ، أو صيغة لمفعول [٥٠] .

فمن خلال هذا العرض واستقراء بقية المواضع التي أشار فيها ابن الشَّجريّ إلى أنَّ (فعيلاً) بمعنى (فاعل) أو مفعول يمكن القول : إنَّ تأويل (فعيل) بفاعل أو مفعول في هذه المواضع أيضًا كان الهدف منه التركيز على إثبات المعنى المُراد من الكلمة التي على مثال فعيل بصيغة تفيد دوام الوَصْف وثبوته لصاحبها ، بجانب المبالغة فيه ، فيما يتّصل بالمعنى النَّصِّيّ ، دون التركيز على إظهار الجانب العلاجيّ أو ما يُسمّى بالحَدَث . وهنا أشير إلى أنَّ " علاقة (الصِّيغَة) بجماليات الشعر هامة والحاجة إليها واضحةٌ ؛ من أجل مواجهة فاعلية اللغة وتوضيح النشاط الخيالي الشِّعريّ . وفي هذا المقام لا نستطيع أنْ نقول إنَّ البناء الصرفيَّ لا يثري المعنى الأدبيّ ، ولا يحتمل أكثر من بُعدٍ واحد ، فتفاعل الدلالات أو التكيُّف المتبادل بين البناء الصرفيّ ومطالب التركيب والسياق تؤدّي بنا إلى الاعتراف بحتمية المعنى المتعدِّد أو دخول المدلول الصَّرفيّ المُوجّه كعنصرٍ في بنية الشعر الإيقاعية ونشاطه الخيالي " [٥١] .

ثانيًا – تأويل (أفْعَل) التفضيل بالصِّفة المُشبّهة (فَعْل) :

ورد هذا النَّمط من التَّأويل [٥٢] في موضعٍ واحدٍ من أمالي ابن الشَّجريّ في سياق عَرْضه لحَذْف الفعْل ؛ للدلالة عليه ، فقال : " ومنه ما أنْشده أبو عليّ في كتابه الذي سمّاه بالإيضاح :

تَرَوَّحِي أجْدَرَ أنْ تَقِيلي ... غَدًا بِجَنْبَيْ بارد ظَلِيلِ [٥٣]

وفيه على ما ذهب إليه ، ولم يذكره في الإيضاح ، خمسة حُذوف ؛ لأنَّه قدَّر ائْتِي مكانًا أجْدَرَ بِأنْ تَقِيلي فيه ، فحذف الفعل ، وحَذَف المفعولَ الموصوفَ الذي هو

---

(٥٠) يُنْظر : التناوب الدلالي بين صيغ الوصف العامل ، ص ٧٧ ، ٧٨ – ٨١ .
(٥١) نظرية اللغة والجمال في النقد العربي ص ١٠٠ .
(٥٢) يُنْظر في ذلك : المقتضب ٣ / ٢٤٧ ، وشرح الرَّضِيّ على الكافية ٣ / ٤٥٩ – ٤٦٠ ، و التناوب الدلالي في صيغ الوصف العامل ٨٥ – ٩٢ .
(٥٣) البيت من بحر الرَّجز .

مكانًا ، وحذف الباء التي يتعدَّى بها أَجْدَرَ ، وحَذَف الجارَّ من به ، فصار : تَقِيليه، فحَذَف العائدَ إلى الموصوف ، كما حُذِفَ في قوله سبحانه : ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لاَّ تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئاً ﴾ (٥٤) ، أي لا تَجْزِي فيه ، وقال الخليل وسيبويه في قول عُمر بن أبي ربيعة (٥٥) :

فواعديه سَرْحَتَيْ مالك أو الرُّبا بَيْنَهُمَا أَسْهَلا

إنَّ التقدير : ائْتِي مكانًا سَهْلاً ، وضَعَ أَسْهَلَ مكانَ سَهْل ، كما وُضِعَ أَفْعَل موضعَ فَعيل ، في قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْه ﴾ (٥٦) ، أي هَيِّن " (٥٧) .

ومن خلال هذا النَّص تتَّضح لنا إشارة ابن الشَّجريِّ – المنقولة عن الخليل وسيبويه دون تعليق ، ممّا يدل على موافقتهما – إلى تأويل أفعل التفضيل (أَسْهَل) بالصِّفة المُشَبّهة (فَعْل) ، في قول عُمر بن أبي ربيعة السابق ، وهنا أشير إلى أنَّ (أفعل) جاء غير مُقْتَرِن بمِن الجارّة للمفضُول ، ولم يُحلّ بأل ، ولم يُضَف – وهو ما يُعْرف لدى النُّحاة بأحوال استعمال (أفْعل) (٥٨) – دون تقدير هذه العناصر الثلاثة في البنية الأساسية للتركيب ، ممّا يعني تجاهُل المفضول ، فذِكْرها يشير إلى التفضيل (٥٩) ، " وانعدامها في التركيب يعني فقدانه في الدلالة ؛ ومن أجْل ذلك وجد العلماء المحلِّلون للتراكيب بعد فُقْدان الرُّكن الرئيسي في عملية التفضيل أنفسهم أمام قالبٍ على شكل (أفْعَل) ، لكن ما يحمله من دلالةٍ لا يعدو

---

(٥٤) سورة البقرة ، الآية ٤٨ .

(٥٥) البيت من بحر السريع ، بديوانه ص ٣٤٩ ، برواية :

وواعديه سدرتي مالك أو ذا الذي بينهما أسهلا

وهو بالكتاب ١ / ٢٨٣ ، وإعراب القرآن للنحّاس ١ / ٢٥٣ ، والحجة للقراء السبعة ٢/٥٩ ، وشرح الرَّضيِّ على الكافية ١ / ٣٤٠ ، وتفسير الطبري ٦ / ٣٤ ، وشرح التسهيل ٢ / ١٥٩ ، والقرطبي ٦ / ٢٥ ، وخزانة الأدب ٢ / ١٢٠ ، ويُنظر : هامش ٤ من ٢ / ١٠٠ بأمالي ابن الشجريِّ .

(٥٦) سورة الروم ، الآية ٢٧ ويُنظر : البحر المحيط ٧ / ١٦٩ .

(٥٧) أمالي ابن الشجريِّ ٢ / ١٠٠ – ١٠١ ، ويُنظر : شرح الرَّضيِّ على الكافية ٣ / ٤٥٩ – ٤٦٠ ، والتبيان٢ / ١٨٦ ، وشرح المفصل ٦ / ٣٩ ، وتفسير القرطبي ٥ / ٢٤٢ ، وشرح ابن عقيل ٣ / ١٨٢ ، ١٨٣ .

(٥٨) يُنظر : المقتضب ١ / ١٦٨ ، وشرح الرَّضيِّ على الكافية ٣ / ٤٥٢ – ٤٥٥ ، وشرح المفصل٦ / ٩١ – ١٠٧ ، والتصريح ٣ / ٤٣٨ – ٤٥٢ ، وحاشية الصبان ٢ / ٦٢ وما بعدها .

(٥٩) يُنظر : شرح الرَّضيِّ على الكافية ٣ / ٤٥٣ .

أنْ يكون مجرّد إثبات وصفٍ لمحلِّه ، من غير نظرٍ إلى تفضيلٍ ، فصار بذلك وصفًا عاديًّا ، مثله مثل غيره من المُشتقات التي لا تحمل معنى المشاركة والزيادة، فيدلُّ على ما يدلُّ عليه اسم الفاعل ، أو الصِّفة المُشبّهة " [٦٠] .

وهذا ما أشار إليه كثيرٌ من القدماء ، نحو قول المبرد : " واعلم أنَّ (أفعل) إذا أردت أنْ تضعه موضع الفاعل فمُطّردٌ . فمن ذلك قوله : [٦١] :

قُبِّحْتُمُ يا آلَ زيدٍ نَفَرَا ... أَلأَمُ قومٍ أصغَرًا وأكْبَرا

يريد : صغيرًا وكبيرًا " [٦٢] ؛ ومن ثَمَّ فلا مكان للتفضيل فيهما ؛ لأنَّ أصغر حالٌ من الضمير في (ألأم) ؛ أي أنَّهم ممّن يُنسبون إلى اللُّؤم في حال صِغرهم وكِبرهم . وفي هذا الصَّدد قال الزركشيُّ : " تارة يجيء مؤوّلاً باسم فاعلٍ ، كقوله تعالى : ﴿ هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ ﴾ [٦٣] ، ومُؤوّلاً بصفةٍ مُشبّهةٍ ، كقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْه ﴾ [٦٤] ، فأعْلَمُ ها هنا بمعنى عالم بكم ، إذْ لا مُشارك لله تعالى في علْمه بذلك ، وأهون عليه بمعنى هيِّن ؛ إذْ لا تفاوت في نسبة المقدورات إلى قدرته تعالى " [٦٥] ، وفيه قال أبو حيان : " أي والعود أهون عليه، وليست أهون أفعل تفضيل؛ لأنه تفاوت عند الله في النشأتين: الإبداء والإعادة ؛ فلذلك تأوله ابن عباس والربيع بن خيثم على أنه بمعنى هين... والضمير في عليه عائد على الله، وقيل : أهون للتفضيل ، وذلك بحسب معتقد البشر وما يعطيهم النظر في المشاهد من أن الإعادة في كثير من الأشياء أهون من البداءة ، للاستغناء عن الروية التي كانت في البداءة ، وهذا، وإن كان الاثنان عنده تعالى من اليسر في حيِّزٍ واحدٍ . وقيل : الضمير في عليه عائدٌ على الخلق،

---

(٦٠) التناوب الدلالي بين صيغ الوصف العامل ص ٨٩ – ٩٠ ، ويُنظر : حاشية الصبان ٢ / ٧٢ – ٧٣ .

(٦١) البيت من بحر الرجز ، غير معروف قائله ، وهو بشرح الرَّضيِّ على الكافية ٣ / ٤٥٩ .

(٦٢) المقتضب ٣ / ٢٤٧ وحاشيته ، ويُنظر : الصحاح ، مادة عزز ٣ / ٨٨٦ ، وشرح الرضيِّ على الكافية٣ / ٤٥٩ ، وشرح المفصل ٦ / ٩٩ ، ١٠٢ – ١٠٣ ، والتناوب الدلالي بين صيغ الوصف العامل ص ٩٠.

(٦٣) سورة النجم ، من الآية ٣٢ .

(٦٤) سورة الروم ، من الآية ٢٧ .

(٦٥) البرهان في علوم القرآن ٤ / ١٧١ ، ويُنظر : شرح الرَّضيِّ على الكافية ٣ / ٤٦٠ ، والتناوب الدلالي بين صيغ الوصف العامل ص ٩٠.

أي والعود أهون على الخلق : بمعنى أسرع ... والأظهر عندي عود الضمير على الله تعالى، ويؤيده قوله تعالى: ﴿ وله المَثَلَ الأعلَى﴾ " [٦٦] ، وهو ما أوافقه عليه .

وبناء على عدم إرادة التفضيل – حيث إنَّ المفضول لم يُذكر ، ولم يُلمَح ، ولم يُفِدْ (أفعل التفضيل) بُعْدَ الفاضل من المفضول وتجاوزه عنه [٦٧] – كان التقدير في بيت عمر بن أبي ربيعة : ائتني مكانًا سَهلاً ، وضَع أسهَلَ مكانَ سَهْل ، كما وُضِعَ (أفْعَل) التفضيل موضعَ الصِّفة المُشبَّهة (فَعيل) ، في قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْه ﴾ ، أي هَيِّنٌ ، فدلَّ على إثبات الصِّفة لموصوفه دون ذلك ، مع عدم تساويه في الدلالة مع (فاعل) أو الصِّفة المُشبّهة ، وإلاّ لَمَا قيل في بيت عمر بن أبي ربيعة : ائتني مكانًا سَهْلاً ، وضَع أسهَلَ مكانَ سَهْل ، والمعنى : واعدِيه إتيانهما (سَرْحَتَيْ مالك) أو مَكثًا عندهما ، أو إتيان مكانٍ بينهما يتَّصف بأنه سَهْلٌ ، والوَعد واقعٌ على الحدث ، الذي هو الإتيان ؛ لأنَّه لا يقع على الأعيان [٦٨] .

وهنا يحضرني قول القائل : " والإشكالية التي أمامنا تبدو في تفسيرهم لها في هذه التراكيب بأنَّها بمعنى فاعل ، أو بمعنى الصِّفة المُشبَّهة ، فهل يعني ذلك تساويه في الدلالة معهما ، أو أنَّ ثَمَّة ظلالاً دلاليةً مرتبطةً بـ (أفْعَل) ، لا توجد فيهما ؛ ولأنَّ المُفترض عند التحليل أنْ يستفيد المُحلِّل من كلِّ الإمكانات اللغوية لديه ، بحيث يفيد من كلِّ اختلاف شكلي بين الصِّيَغ لمناسبة المعنى المُراد منها ، فإنَّني أرى أنَّ إيثار هذه التراكيب بصيغة (أفْعَل) إنَّما كان لأغراض دلالية ، لا تؤدِّيها صيغة (فاعل) التي أُوِّلت بمعناها ، كما لا تؤدِّيها أيضًا صِيَغ الصِّفة المُشبَّهة ، وتبرز هذه الأغراض الدلالية التي تُعدُّ قيمًا خلافية بين (أفْعَل) وغيرها من الأنماط الأخرى التي أوِّلت بمعناها في إيثار اللغة لهذه الصِّيغَة ؛ لأداء معنيين صرفيين ، لا يصل غيرها من الصِّيَغ لأدائهما ، وهما معنى التعجُّب ومعنى التفضيل ، وكلاهما يعني أنَّ الموصوف بهذه الصِّيغَة قد فاق غيره في الوصف

---

(٦٦) البحر المحيط ٧ / ١٦٩ .
(٦٧) يُنظر : شرح الرَّضيّ على الكافية ٣ / ٤٥٥ .
(٦٨) يُنظر : الحجة للقرّاء السبعة ٢ / ٥٩ .

بها ، وأنَّه جاء مُستوعبًا للصِّفة ، ومُستغرقًا لها في أعلى درجاتها ، وأسمى مراتبها ، وهذه معانٍ دلاليةٌ ، يمكن ربطُها بـ (أفعَل) ، والنَّصُّ على أنَّه من أجلها استُعمل في هذين البابين اللذين يؤدِّيان ظلالاً دلاليةً تعني السبق والسِّموّ والتَّفوق للموصوف بها على كلِّ مَنْ عداه ، ولعلّه من أجل هذه المعاني كلِّها سمّاه ابن جنِّيّ (أفعل) المبالغة " [٦٩] .

وإنَّما ذكرت هذا النَّصَّ – على الرَّغم من طوله – لأُونِسَ به ما أذهبُ إليه ، من أنَّ إيثار عُمر بن أبي ربيعة صيغة أفعَل (أسهَل) ، دون صيغة الصِّفة المُشبَّهة (سَهْل) كان من أجل الدلالة على استغراق المكان الموصوف بالسهولة بكلِّ درجات هذه الصِّفة ، في أعلى درجاتها ، وأسمى مراتبها ، فكلُّ شيءٍ فيه إلى اللِّين ، مع ذَهاب الخشونة [٧٠] ؛ ومن ثَمَّ فاق غيره في الاتِّصاف بها ، وقُضِي له بالسَّبْقِ والسِّمُوّ على غيره من الأماكن ، وهذا – في زعمي – ما يعنيه ابن الشَّجريِّ من نَقْله كلام الخليل وسيبويه ، من غير تعليقٍ عليه ، والله أعلم .

ثالثًا - تأويل اسم الفاعل :

أ- تأويل اسم الفاعل بالمصدر :

يرد اسم الفاعل مؤوَّلاً بالمصدر ، أي موضوعًا مكان المصدر ، سواءٌ أكان بصيغة (فاعل) أم (فاعلة) ، وذلك نحوُ " قُمْ قائمًا ؛ أي قيامًا ، كما يوضع المصدرمقام اسم الفاعل ، نحو : رجل عَدْلٌ وصَوْمٌ " [٧١] ، ومن مجيئه بصيغة

---

(٦٩) التناوب الدلالي بين صيغ الوصف العامل ص ٩١ – ٩٢ ، ويُنظر : الخصائص ١ / ١٨٥ ، في تعليقه على قول الأعشى : (من السريع بديوانه ص ١٩٣)

فَلَستَ بِالأكثَرِ مِنهُم حَصًى وإنَّما العِزَّةُ لِلكاثِرِ

وشرح المفصل ٦ / ٩١ .

(٧٠) السَّهْل : كلُّ شيء إلى اللِّين ، وذَهاب الخشونة ، وقد سَهُل سُهُولةً . والسَّهْلة : تُرابٌ كالرَّمل يَجيءُ به المَاء . وأرضٌ سَهْلةٌ ، فإذا قلت : سَهْلَة ، فهي نقيضُ حَزْنَة ، قال الليث : تقولُ : سَهُلَ سُهُولةً وأرضٌ سَهلةٌ ، فإذا قلت : سَهْلَة فهي نقيضُ حَزْنَة ، وأسْهَل القوم : نزلوا عن الجبل إلى السَّهْل . يُنظَر : العين ، وتهذيب اللغة ، مادة (سهل) .

(٧١) شرح الشافية لأبي الفضائل ١ / ١٧٦ وما بعدها ، ويُنظر : المقتضب ٣ / ٢٦٩ ، ٤ / ٣٠٥ ، وشرح المفصل ٣ / ٥٠ ، وشرح اختيارات المفضّل ٣ / ١١٥٨ ، ١٣١٠ ، وظاهرة التحويل في الصِّيَغ الصَّرْفيَة ص ٩٠ .

(فاعلة)، نحو قوله تعالى : ﴿ وَلاَ تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَىَ خَآئِنَةٍ مِّنْهُمْ إِلاَّ قَلِيلاً مِّنْهُمْ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاصْفَحْ ﴾ [٧٢] ، فكلمة (خائنة) على وزن (فاعلة) بمعنى المصدر (الخيانة) ، والمعنى " لا تزال تطّلع على خيانة منهم ، وفاعلة في أسماء المصادر كثيرة ، نحو عافاه الله عافية ، وقوله : ﴿ فَأُهْلِكُوا بِالطَّاغِيَةِ ﴾ [٧٣] ، وقد يُقال : رجلٌ خائنةٌ ، قال الشاعر [٧٤] :

حَدَّثْتَ نفسَك بالوفاءِ ولم تكُنْ ... للغدرِ ، خائنةَ مُغلِّ الإصبَعِ

قال خائنة على المبالغة ؛ لأنَّه يخاطب رجلاً ، يقول : لا تحملن ، فتغلل أصبعك في المتاع ، فتدخلها للخيانة " [٧٥] .

وقد وردت الإشارة إلى هذا النمط من تأويل اسم الفاعل في موضع واحد من أمالي ابن الشَّجريِّ ، وذلك في تعليقه على قول أميّة بن أبي الصَّلْت الثَّقفيّ[٧٦]:

اشْرَبْ هَنِيئًا عليكَ التَّاجُ مُرْتَفِقًا ... في رأسِ غُمْدانَ دارًا منْكَ محْلالا

فقال : " يُقالُ : هنَأه الطعامُ والشرابُ يهنِئُه ، وما كان هنيئًا ، ولقد هَنُؤَ ، والمصدر الهَنْء ، وكل ما لم يأت بمشقّة ولا عناء فهو هَنِيءٌ ، وهَنِيءٌ اسمُ فاعل من هَنُؤَ ، كظريف من ظَرُفَ ، ويَحتمل أنْ يكون معدولاً عن هانئ ، من قولهم : هنأني فهو هانئٌ ... وذهب أبو عليّ إلى أنَّ (هنيئًا) حالٌ وقعت موقع الفعل ، بدلاً من اللفظ به ، كما وقع المصدر في قولهم : سَقْيًا له ورَعْيًا ، بدلاً من اللفظ

---

(٧٢) سورة المائدة ، الآية ١٣ .

(٧٣) سورة الحاقة ، من الآية ٥ .

(٧٤) البيت من بحر الكامل ، وهو في إصلاح المنطق ١ / ٢٦٦ ، والكشاف ١ / ٦٠٠ ، وفي اللسان ، مادة (خون ، صبع) أنشده أبو عبيد الكلابي يخاطب قُرَيْنًا أخا عُمَيْرٍ الحَنَفيِّ ، وكان له عنده دَمٌ :

أُقُرَيْنُ، إنك لو رأيتَ فوارسي ... نَعَمًا يَبِتْنَ إلى جَوانِبِ صَلْقَعِ
حدَّثْتَ نفسكَ بالوَفاءِ، ولمْ تكُنْ ... للغدْرِ خائنةَ مُغْلِ الإصْبَعِ

(٧٥) معاني القرآن وإعرابه ٢ / ١٢٩- ١٣٠ ، ويُنظر : إعراب القرآن للنحاس ١ / ٢٦١ ، والتبيان ١ / ٢٨٦ ، والكشاف ١ / ٦٠٠ ، وشرح المفصل ٣ / ٥٠ ، وظاهرة التحويل في الصِّيَغ الصَّرْفيّة ص ١٨٦ .

(٧٦) البيت من بحر البسيط ، في ديوانه ، وذكره ابن الشَّجريّ في ١ / ٢٣٣ ، ٢٦٠ ، ٣ /٦، ٩٧ .

بسقاه الله ورَعاه ، فلا يجوز ظهور الفعل معه ؛ لأنَّه قام مقامه ، فصار عوضًا عنه ، فقوله (هنيئًا) لا تعلُّق له باشْرَب ؛ لأنَّه وقع موقع لِيَهْنِئْكَ أو هَنَأك أو هَنُؤ ، والتقدير : لِيَهْنِئْكَ شُرْبُك ، أو هَنَأك شُربُك ، أو هَنُؤ شُرْبُك ... وقول الزجّاج في تفسير قولِ الله تعالى : ﴿ كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئاً بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ (٧٧) مخالفٌ لقولِ أبي عليّ ، وذاك أنَّه قال : إنَّ (هنيئًا) وقع وهو صفةٌ في موضع المصدر ، فالمعنى : كلوا واشربوا هُنِئْتُم هنيئًا ، ولِيَهْنِئْكُم ما صِرتُم إليه هنيئًا ، أراد أنَّ (هنيئًا) وقع موقع هَناءً ، كما وقع قائمًا وصائمًا في قول القائل (٧٨) :

قُمْ قائمًا قُمْ قائمَا إنِّي عَسيتُ صائمَا

في موضع صيامًا وقيامًا ، وعكسُ هذا إيقاع المصدر موقع اسم الفاعل في نحو : ﴿ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْراً ﴾ (٧٩) ، أي غائرًا ... وقول الزَّجّاج أقْيسُ من قول أبي عليّ ؛ لأنَّه نصب(هنيئًا) نَصْبَ المصدر ، والمصدر قد استعملته العربُ بدلاً من الفعل " (٨٠) .

فقد أشار ابن الشَّجريِّ في نصِّه هذا إلى أنَّ هَنِيءً اسمُ فاعل من هَنُؤَ ، كظريف من ظَرُفَ ، ويَحْتمل أنْ يكون معدولاً عن هانئ ، من قولهم : هنأني فهو هانئٌ ، ثم أشار إلى ما ذهب إليه أبو عليّ ، وهو أنَّ (هنيئًا) حالٌ وقعت موقع الفعل ، بدلاً من اللفظ به ، كما وقع المصدر في قولهم : سَقْيًا له ورَعْيًا ، بدلاً من اللفظ بسَقاه الله ورَعاه ، فلا يجوز ظهور الفعل معه ؛ لأنَّه قام مقامه ، فصار عِوضًا عنه .

ونبّه بعد ذلك إلى أنَّ قولَ الزجّاج في تفسير قولِ الله تعالى : ﴿ كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئاً بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ مخالفٌ لقولِ أبي عليّ ، وهو أنَّ (هنيئًا) حالٌ

---

(٧٧) سورة الطور ، الآية ١٧ .

(٧٨) كلا الشطرين من مجزوء الرَّجز ، وأعادهما ابن الشَّجريِّ في ٢ / ١٠٥ في المجلس الحاديوالأربعين ، وإنما قلنا : كلا الشطرين ؛ لأن ابن هشامٍ فيما حكاه عنه البغدادي في خزانة الأدب ٩ / ٣١٧ – وهو ما نقله محقق أمالي ابن الشجريِّ ، في هامش ٣ ص ١ / ٢٥٢ – أشار إلى أنَّ (قم قائما) صدر رجز آخر ، ولا يتركب معه قوله (إني عسيت صائما) ، وأصله :

أكْثَرْتَ في العَذْل مُلحًّا دائمَا لا تُكْثِرنْ إنِّي عَسيتُ صائمَا

(٧٩) سورة الملك ، من الآية ٣٠ ، ويُنْظر : مفردات ألفاظ القرآن ص ٦١٨ .

(٨٠) أمالي ابن الشجريِّ ١ / ٢٤٨ – ٢٥٣ ، ويُنْظر : معاني القرآن وإعرابه ٥ / ٥١ .

وقعت موقع الفعل ، بدلاً من اللفظ به ، وذاك أنَّه (الزجّاج) قال : إنَّ (هنيئًا) وقع وهو صفةٌ في موضع المصدر ، فالمعنى : كلوا واشربوا هُنِئْتُم هنيئًا ، ولِيَهْنِئْكُم ما صِرتُم إليه هنيئًا ، أراد أنَّ (هنيئًا) وقع موقع هَنَاءً ، كما وقع قائمًا وصائمًا – وهو ما يهمُّنا – في قول القائل :

قُمْ قائمًا قُمْ قائمَا إنِّي عَسِيتُ صائمَا

في موضع صِيامًا وقِيامًا [٨١] .

وأمام هذا الخلاف نرى ابن الشَّجريِّ في نصِّه هذا يُرجِّح رأي الزَّجاج ، وهو ما أميل إليه ؛ بناء على أنَّ وقوع (هنيئًا) موقع (لِيَهْنِئْكَ) يكون من باب لَفْظ الأمر ، والأمر لا يقع حالاً ، وكذلك إنْ قيل : إنَّ (هنيئًا) في موقع هنأك ، فهذا لفظُ خبرٍ يُراد به الدعاء ، كقولهم : رحم الله فلانًا ، والدعاء أيضًا لا يكون حالاً [٨٢] ؛ فالمعنى يؤيِّد رأي الزَّجّاج . لكن ما يهمُّنا إشارة ابن الشَّجريِّ إلى أنَّ (هنيئًا) قد تكون اسم فاعلٍ ، وإذا كانت اسم فاعلٍ بمعنى المصدر على رأي الزَّجّاج ، فإنَّ المعنى في بيتِ أُميّة بن أبي الصَّلْت الثَّقفيّ يكون : اشْرَب هنِئْتَ هنيئًا ، ولِيَهْنِئْكَ ما صِرتَ إليه هنيئًا ، وهو ما يمكن أنْ يُقال في قول القائل :

قُمْ قائمًا قُمْ قائمَا إنِّي عَسِيتُ صائمَا

وإنْ أنْسَ لا أنْسَى أنْ أقولَ : لا شك أنَّه لو لم يختلف المعنى لم تختلف الصِّيغَة ، فالتعبير باسم الفاعل مؤوّلاً بالمصدر فيه من الظلال الدلالية ما يمكن أن يتوصّل إليه المُتدبِّر ؛ ومِن ثَمّ أُوثِرَ التعبير به ، فالمصدر يدلُّ على الحدث مجرّدًا من الزمان ، أي وقوع هذا الحدث أو ذاك ، دون أنْ يُقيّد بزمانٍ ماضٍ أو حاضرٍ أو مستقبل . أمَّا اسم الفاعل فهو صفةٌ تُشتقُّ من مصدر الفعل المُتصرِّف ، المبنيِّ للمعلوم ؛ للدلالة على مَن وقع منه الفعل حدوثًا لا ثبوتًا .

فلمَّا كانت الذات المتلبِّسة بالحدث – في الآية الكريمة وبيت أُميَّة والبيت الآخر – هي ما يُراد منها أنْ تهنأ أو تقوم أو تصوم ؛ ومِن ثَمَّ تقوم بهذا الفعل على وجه المبالغة – على نحو ما أشار الزجاج ، فيما سبق ، بخصوص خائنة

---

(٨١) يُنْظر : المقتضب ٤ / ٣١٢ ، وشرح المفصل ٣ / ٥٠ .
(٨٢) يُنظر : أمالي ابن الشجريِّ ١ / ٢٥٣ ، ٢٥٤ .

بمعنى خيانة ، وهو ما أشار إليه الزمخشريُّ أيضًا [٨٣] - عُبِّر باسم الفاعل في موضع المصدر ؛ للتأكيد على إرادة هذه الذات القائمة بالفعل على وجه المبالغة ، على الرَّغم من وجود هذه المبالغة في التعبير بالمصدر أيضًا ، نحو هذا رجلٌ عَدْلٌ. فأمية يمدح سيف بن ذي يزنَ الحميريّ ، وذلك أنَّه بعد ظَفَره بالحبشة واستقراره في دار مَمْلكته ، وفَدَت عليه وفودُ العرب يهنِّئونه بالمُلْك والظَّفَر ، ودخل عليه أبو الصَّلت في وفد ثقيف ، وقيل أُميَّة ، فقال أبياتًا [٨٤] ، منها البيت الذي معنا ، والمعنى هنئت أنت هناءً مُتَوَّجًا ، فاشربْ مُتَوَّجًا أو اهنأ مُتَوَّجًا ، عليك التاجُ حالاً (مرتفقًا متّكئًا) في رأس غُمْدانَ بصنعاء ، هذا القَصْر الذي لم يُرَ مثلُه من البنيان القديم [٨٥] ، فهي دارُك ، بنزولك فيها .

وقَصْدُ الذات المُتلبِّسة بالحدث من وراء التعبير باسم الفاعل المؤوّل بالمصدر هو المُراد والأظهر بمعنى الكلام في قوله تعالى : ﴿ كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئاً بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ ، فالمعنى : كلوا واشربوا هَنِئْتُم هنيئًا ، ولِيَهْنِئْكُم ما صرتُم إليه هنيئًا ، أراد أنَّ (هنيئًا) وقع موقع هَناءً ، فلا تنغيص ولا نكدَ ، ولا كَدَرَ [٨٦] ، وهو الأظهر بمعنى الكلام أيضًا في تعبير القائل بـ (قائمًا وصائمًا) في موضع صِيامًا وقِيامًا ، على نحو ما سبق .

ب - *تأويل اسم الفاعل بالفعل :*

يأتي اسم الفاعل مؤوَّلاً بالفعل ، فيقالُ : وُضع اسم الفاعل موضع الفعل ، نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ رَبَّكَ وَاسِعُ الْمَغْفِرَةِ ﴾ [٨٧] ، أي يَسَعُ المغفرة ؛ لدلالة ما[٨٨] . والجدير بالذكر هنا الإشارة أيضًا إلى أنَّ الفعل قد يقع موقع اسم الفاعل ، فيؤوَّل به في سياقاتٍ مَّا ؛ لدلالةِ ما ، ففي تعليق العُكبري على حديث الحسن بن

---

(٨٣) يُنظر : الكشاف ١ / ٦٠٠ .
(٨٤) يُنظر : أمالي ابن الشجريّ ١ / ٢٥٩ .
(٨٥) يُنظر : أمالي ابن الشجري ١ / ٢٦٦ .
(٨٦) يُنظر : معاني القرآن وإعرابه ٥/٥١ ، وتفسير الطبري ٤ / ٢٤٣ ، ٢٩ / ٦١ ، ٢٤٤ .
(٨٧) سورة النجم ، من الآية ٣٢ .
(٨٨) يُنظر : المقتضب ٣ / ١٧٨ ، وتفسير الطبري ٢٧ / ٦٩ ، وتفسير القرطبي ١٧ / ١٠٨ - ١٠٩ .

علي بن أبي طالب (إنْ كان رسول الله صلّى الله عليه وسلّم لِيَبْعَثُه) [٨٩] ، قال : " الصوابُ فَتْحُ اللاّم ، ورَفْعُ الفعل ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً ﴾ [٩٠] ، والتقدير : وإنْ كان رسول الله صلّى الله عليه وسلّم لباعثًا له ، وأوقع الفعل المستقبل موضع اسم الفاعل " [٩١] .

هذا ، وقد ورد تأويل اسم الفاعل بالفعل في موضعين اثنين من أمالي ابن الشَّجريّ ، نحو ما ورد في سياق تعليقه على قول الفرزدق ، الوارد في تعليقه على قول رؤبة بن العَجَّاج ، يصف حُمُرَ الوَحْش [٩٢] :

سَوَّى مَسَاحِيهِنّ تَقْطِيطَ الحُقَقْ تَفْلِيلُ ما قارَعْنَ مِنْ سُمْرِ الطُّرَقْ

فقال : " سَمّى حوافرَهُنّ مَساحِيَ ؛ لأنّها تسحو الأرض ، أي تقشرُها ، وأسكن الياء من (مساحيهنّ) في موضع النَّصب لإقامة الوزن ... ومن المُسكّن المنوَّن قولُ الفرزدق [٩٣] :

يُقَلِّبُ رأسًا لم يكُن رأسَ سَيِّدٍ وعَيْنًا له حَوْلاءَ بادٍ عُيوبُها

فهذا على قولك : رأيت امرأةً ضاحكًا إخوتها ، فهو بمنزلة يضحك إخوتها " [٩٤].

---

(٨٩) الحديث في مسند أحمد رقم ١٦٢٧ ، والمعجم الكبير ٣ / ٨٠ تحت رقم ٢٧٢٤ .

(٩٠) سورة البقرة ، من الآية ١٤٣ .

(٩١) إعراب الحديث النبوي ص ٢١٩ ، ويُنظر : المقتضب ٣ / ١٧٨ ، والخصائص ٢ /٤٠٥

(٩٢) البيت من بحر الرّجَز في وَصْف المفازة ، بديوانه ص ١٠٦ "مجموع أشعار العرب"، وورد بالكتاب ٣ / ٣٠٦ ، والمقتضب ٤ / ٢٢ ، والحجة للقراء السبعة ٣ / ٣١٦ ، والمحتسب ١/ ٤٠٧ ، والمنصف ص ٣٧٤ ، وسمط اللآلي ص ٣٢٢ ، وشرح المفصل ١٠ / ١٠٣ كشاهد على إسكان ياء (مساحي) لضرورة الشعر ، والحُقَق : جمع حُقَّة ، وتقطيطها : تقطيعها وإصلاحها ، ونصب التقطيط على المصدر ؛ لأنّ التقطيط تسوية ، والتفليل : التثليم والتكسير ، والطُرَق : ما تطارق من الصَّفا بعضُه فوق بعض ، الواحدة طرْقة ، والصَّفا : العريض من الحجارة ، الأملس ، جَمْع صَفَاة ، يُكتبُ بالألف ؛ أي أنّه أراد بالمساحي حوافر الأتن ؛ لأنها تسحو الأرض ، أي تقشرها ، وتؤثر فيها لشدة وطئها؛ أي أنّ الصخر سوّى حوافر هذه الأتن ، كأنما قُطعت تقطيط الحقق . يُنظر : أمالي ابن الشجريّ ١ / ١٥٧ – ١٥٨، وهامش ٣ من المحتسب ١ / ٤٠٧ ، وتهذيب اللغة ، ولسان العرب (صفا) .

(٩٣) البيت من بحر الطويل ، في ديوانه ص ٥١ ، مع اختلاف الرواية ، وأعاده ابن الشَّجريّ مرة أخرى في١ / ٤٣٣ حيث المجلس الخامس والثلاثون .

(٩٤) أمالي ابن الشجريّ ١ / ١٥٧ – ١٥٨ ، ويُنظر : ١ / ٢٤٨ حيث إشارة ابن الشَّجريّ إلى قول أبي عليّ الفارسيّ بوقوع اسم الفاعل موقع الفعل ، على نحو ما سبق عرْضه في تأويل اسم الفاعل بالمصدر .

فابن الشَّجريِّ في هذا النصِّ أشار إلى أنَّ قول الفرزدق (بادٍ عُيوبُها) بمثابة قولك : رأيت امرأةً ضاحكًا إخوتها ، فهو بمنزلة يضحك إخوتها ؛ أي أنَّ اسم الفاعل (بادٍ) مشتقٌ من مصدر الفعل اللازم (بدا) ، ولمَّا أُريد به الدلالة على ثبوت الحَدَث وديمومته – حيث إنَّ الصِّفة المشبَّهة للحال الدائم ، وهو الأصل في باب الصِّفات – حُوِّل إلى معنى الصِّفة المُشبَّهة ، ورفع السَّببيِّ (عيوبُها) ، معتمدًا على موصوف (عينًا) ؛ ومن ثَمَّ عَمِل عَمَل فعْله . فالمعروف في الدرس الصرفيِّ أنَّ اسم الفاعل المُحوَّل إلى معنى الصِّفة المُشبَّهة إنْ كان مُشتقًّا من مصدر فعْلٍ متعدٍ أُضيف إلى مفعوله في المعنى ، نحو الله رازقُ العباد ، أو إلى فاعله ، نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ رَبَّكَ وَاسِعُ الْمَغْفِرَةِ ﴾ [٩٥] . وإنْ كان مُشتقًّا من مصدر الفعل اللازم أُضيف إلى فاعله في المعنى ، نحو : أنت حاضرُ الذِّهن ، أو يُنْصبُ على التمييز ، نحو : المؤمن مُنْشرِحٌ صدرًا ، أو رفع السَّببيَّ ، نحو : المحاضرُ ظاهرٌ عِلْمُه [٩٦] .

ولمُعترضٍ أن يعترضَ فيقول : ما تُنْكرُ أن يكون " عيوبُها مبتدءًا ، وبادٍ خبره ؟ قُلْتُ : لو كان كذلك لوجب تأنيث (بادٍ) ؛ لأنَّك تقول : عيوبك باديةٌ ، ولا تقول : عيوبُك بادٍ ، وإنَّما جاز في الشعر [٩٧] :

فإنَّ الحوادثَ أوْدَى بها

حملاً للحوادث على الحَدَثان ، كما حَمل الآخر الحَدَثانَ على الحوادث ، فأنَّثه في قوله [٩٨] :

---

(٩٥) سورة النَّجم ، من الآية ٣٢ .

(٩٦) يُنظر : شرح الرضيِّ على الكافية ٣ / ٤١٤ ، ٤٣٢ ، وأوضح المسالك ٣ / ٢١٦ ، ٢٤٥ ، وشرح قطر الندى ص ٢٧٧ ، ٢٧٩ ، وشرح شذور الذهب ص ٤٩٧ ورسالة في اسم الفاعل ص ٧٢ ، ٧٩ .

(٩٧) هذا عجز بيت للأعشى ، من المتقارب ، وصدره : فَإنْ تَعْهَدِينِي ولي لمَّةٌ ، بديوانه ص ٢٢١ ، وفي بطون الكتب برواية مختلفة ، وهي : فَإمَّا تَرَيْنِي ولي لمةٌ ، يُنظر: الكتاب٢/٤٦ ، ومعاني القرآن للفرّاء ١ / ١٢٨ شرح المفصل ٥/٩٥ ، ٩/٦ ، ٤١، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ص١١٤ ، ورصف المباني٣١٦، ومعاني الحروف للرماني ص١٣١، وظاهرة الزيادة في الدراسات النحوية ص ١٤ .

(٩٨) البيت من الوافر ، بمعاني القرآن للفرّاء ١ / ١٢٩ ، ومجالس ثعلب ص ٤٢١ ، وأعاده ابن الشجري في٣ / ٩٤ حيث المجلس الثاني والثمانون .

وحـــمَّالُ المئينَ إذا أُلمَّتْ بِنا الحَدَثانُ والأَنفُ النَّصُورُ " (٩٩) .

وبناء على ما سبق فإنَّه ما كان للشاعر أنْ يلجأ إلى وضْـع اسـم الفاعـل المُحَوَّل إلى معنى الصِّفة المشبَّهة موضع الفعل (تبدو) إلاّ لأنَّـه يريـد الإدلاء بدلالة مَّا ، لا يسعفه الفعل في أدائها ، وهي أنَّ هذه العين التي تتّـصف بـالحَوَلِ عيبُها ثابتٌ ودائمٌ ، لا يتغير أو يتبدّل ، أضف إلى ذلك الدلالة على أنَّ هذا العيـب في العين لم يكن واقعًا بسببٍ من صاحبها المُتحدَّث عنه في البيت حتى يُعبِّر عن ذلك باسم الفاعل غير المُحوَّل ، إنَّما هي صفةٌ ثبتت لصاحب هذه العين ؛ ومن ثَمَّ كان التَّأويل بأنَّه مَحَوَّلٌ عن معنى الصِّفة المُشبَّهة ، ثُمَّ أُوِّل بالفعل ، أي أنَّه فـي موضع فِعله (تبدو) .

جـ - *تأويل اسم الفاعل بنظيره* :

ورد هذا النمط من التَّأويل في أمالي ابن الشَّجريِّ في موضعٍ واحدٍ ، فـي تعليقه على قول الكُمَيت بن زيدٍ الأسديّ (١٠٠) :

كَذَلكَ تِيكَ وكالنَّاظـــرات صَواحِبُها ما يَرَى المسْحَلُ

فقال : " شبّه ناقته بِعَيْر عانَة ، وشبّه صواحبَ ناقته من الإبـل بـأُتُن العَيـر ، فالمعنى : كذلك الحمارُ تلك النّاقة ، والناظرات بمعنى المُنتظـرات ، مـن قولـه تعالى: ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ السَّاعَةَ ﴾ (١٠١) ، فهذا لا يكون إلاّ بمعنى ينتظـرون ؛ لأنَّ النظر الذي بمعنى الإبصار لا يقع إلاّ على الأعيان ، ومنه قول الـشاعر فـي مَرْثِيةٍ (١٠٢) :

---

(٩٩) أمالي ابن الشَّجريِّ ١ / ١٥٨ - ١٥٩ .

(١٠٠) البيت من بحر المتقارب ، بالخصائص ٢ / ٤٠٤ ، ٣ / ٢٥٧ ، وشرح جمل الزجـاجي ١ / ١٣٢ ،

والمسْحَل : الحمار ، وقد استُشهد به على الفصل بين الصلة والموصول ، وتقدير الكلام : كالنّاظرات ما يرى المسحل صواحبها ، وحول الفصل بـين الـصلة والمـصول يُنظـر : تنبيهات البطليوسي على غير الجائز صرفيًا ونحويًا ص ١٧٩-١٨٤ .

(١٠١) سورة الزخرف ، من الآية ٦٦ .

(١٠٢) البيت من بحر الطويل ، بالأغاني ١٣ / ٤٤ - ٤٥ ، لأرطاة بن سهية ، المتوفى سـنة ٦٥ هـ - ٦٨٥ م ، بديوانه ١ / ٦٤١ ، وهـو أرطاة بن زفر بن عبـد الله بـن مالـك الغطفانيّ المُرّيّ ، أبو الوليد ابن سهية (وهي أمُّه) بنت زامل ، والشاعر قد فقد ابنه ، =

هَلْ أنتَ ابنَ لَيْلَى إنْ نَظَرْتُكَ رَائِحٌ مَعَ الرَّكْبِ أو غادٍ غَداةَ غَدٍ مَعِي " (١٠٣)

ومن خلال هذا النص تتضح لنا إشارة ابن الشَّجريِّ إلى أنَّ اسم الفاعل (الناظرات) ، من الثلاثي (نَظَر) بمعنى نظيره (المُنتظرات) ، من غير الثلاثي (انتظر) (١٠٤) ، نحو قوله تعالى : ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ ﴾ ، فالفعل (ينظرون) بمعنى (ينتظرون) ؛ وعلّل لذلك بأنَّ النَّظر الذي بمعنى الإبصار لا يقع إلاّ على الأعيان ، مُمثِّلاً أيضًا بقول الشاعر :

هَلْ أنتَ ابنَ لَيْلَى إنْ نَظَرْتُكَ رَائِحٌ مَعَ الرَّكْبِ أو غادٍ غَداةَ غَدٍ مَعِي

وهذا ما أوضحته معاجمنا العربية وكتب التفسير ، فالنَّظَرُ : تأمُّلُ الشيء بالعين ، وكذلك النَّظَرانُ بالتحريك ، والنَّظر : الانتظارُ ، نَظَرَه يَنْظُره ، نَظَرَ إليه نَظَرًا : تأمَّله بعَيْنه ، وقد يُراد به التَّأمُّل والفَحْص ، وقد يُراد به المعرفةُ الحاصلةُ بعد الفحْص . وقَوْلُهُ تَعالى :﴿ انْظُروا ماذا في السَّماوات ﴾ (١٠٥) ، أي تأمّلوا ، واستعمال النَّظَر في البَصَر أكثر استعمالاً عند العامّة ، وفي البصيرة أكثر عند الخاصّة ، ويقال : نَظَرْتُ إلى كذا ، إذا مَدَدْتَ طَرْفَكَ إليه ، رَأَيْتَه أو لم تَرَهْ ، ونَظَرْتُ ، إذا رأيته وتَدَبَّرْته ، ونظرتُ في كذا : تأمَّلته ، والنَّاظِرُ : العَيْنُ نَفْسُها ،

= وكان يأتي قبره كُلَّ يوم عند المساء مُنتظرًا إيّاه ، فيقول الأبيات التي منها هذا البيت ثُمَّ ينصرف ، فلمّا كان رأس الحول تمثل بقول لبيد إلى الحول ، منكرًا ومُتوجِّعًا أن لا يذهب معه ابنه وقت غُدُوه أو رَوَاحه ، وهو جالس ينتظره على قبره . يُنظر : الأغاني ١٢ / ٣١٣ ، ٣١٧ ، ٣٢٤ ، ٣٢٦ ، ١٣ / ٣٢ – ٤٨ حيث أخبار أرطاة ونسبه ، وأمالي ابن الشَّجريِّ ١ / ٢٩٥هامش ٤ للمحقق .

(١٠٣) أمالي ابن الشجريِّ ١ / ٢٩٥ ، ويُنظر ٢ / ٣٥٣ حيث قال في قوله تعالى : ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ ﴾ : " أي ينتظرون ، وعلّق على قول أرطاة بقوله : أراد انتظرتك ، أي أنْ تأوَيله لاسم الفاعل مُترتبٌ على تأويله للفعل ، فينظر بمعنى ينتظر ، ونظر بمعنى انتظر .

(١٠٤) انتظر على وزن افتعل ، ثلاثيٌّ مزيدٌ بحرفين ، هما همزة الوصل قبل الفاء ، والتاء بين الفاء والعين ، نحو افتَتَح ، وانتفخ ، واختَتَمَ ، ويُنظر : الخصائص ٣ / ٣٥٧ حيث قوله : " وإذا جازت دلالة المصدر على فعله والفعل على مصدره كانت دلالة الفعل على الفعل الذي هو مثله أدنى إلى الجواز وأقرب مأخذًا في الاستعمال ، ومثله قول الكميت في ناقته... أي وكالناظرات ما يرى المسحل صواحبها ، فإن حملته على هذا كان فيه الفصل المكروه ، فإذا كان المعنى عليه ، ومنع طريق الإعراب منه أضمر له ما يتناوله ودل الناظرات على ذلك المضمر ، فكأنه قال فيما بعد : نظرن ما يرى المسحل .

(١٠٥) سورة يونس ، من الآية ١٠١ .

أو هو النُّقطةُ السوداءُ الصافية التي في وَسط سَواد العين ، وبها يَرى النَّاظرُ ما يُرى ، أو البصرُ نَفْسُه [١٠٦] . وهو الأمر الذي يؤكِّد على أنَّ النَّظر بمعنى الإبصار لا يقع إلاّ على الأعيان .

لكن ما نريد التأكيد عليه هنا ، وهو الأظهر بمعنى الكلام أنَّ الكميت قد استخدم صيغة اسم الفاعل (فاعل) بمعنى اسم الفاعل (مُفْتَعِل) ، للدلالة على أنَّ هذا الفعل (النَّظر) حادثٌ ، لا ثابتٌ ، دون نسيان ما في المؤول به (المنتظرات) ، من انتظر ، على وزن (افتعل) من معنى ، وهو المبالغة في الفِعْل ، فأمثلة التفعيل موضوعةٌ للمبالغة والتكثير [١٠٧] .

المبحث الثاني
تأويل المُفرد بالجمع والجمع بالمُفرد أو بالمثنّى

يعدُّ المفرد ، والمثنى ، والجمع من الفصائل النحوية التي لها علاقةٌ بالتَّأويل أو التحويل في الصِّيَغ الصَّرْفيّة ، وفي هذا الصدد يقول أستاذي الدكتور محمود ياقوت : " قبل الدخول في بيان علاقة التحويل في الصِّيَغ الصَّرْفيّة بالفصائل النحوية grammatical category نشير إلى أنَّ مصطلح (الفصيلة) category يُستخدم في التصنيف النحوي ، لتحديد العناصر التي يُستعان بها في وصف اللغات ؛ لأنَّ تلك العناصر موجودةٌ في معظمها ، ومن بينها الاسم ، والفِعْل ، والفاعل ، والمُسْنَد ، والعبارة الاسمية ، والعبارة الفعلية . ويُستخدم المُصطلح أيضًا في تصنيف الوحدات اللغوية ، وبيان أنواعها ، ومن أمثلتها فصيلة الاسم التي يندرج تحتها العدد (المفرد ، والمثنى ، والجمع) ، والنوع (المذكر ، والمؤنث ، والمحايد في بعض اللغات ، كالألمانية) ، والحالة ، وفصيلة الفعل ... وهناك الكثير من النصوص التي ربط فيها اللغويون القدماء

---

(١٠٦) يُنظر : العين (نظر) ، وجمهرة اللغة (رظن) ، وتهذيب اللغة ، والصحاح ، والمحكم ، ومفردات ألفظ القرآن ص ٨١٢ – ٨١٣ ، وأساس البلاغة ، ولسان العرب ، وتاج العروس (نظر) ، ومعاني القرآن للفرَّاء ١ / ٧٠ ، ٣ / ١٣٣ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٢ / ٢٧٦ .

(١٠٧) يُنظر : أمالي ابن الشَّجريّ ١ / ١١٩ .

التحويل في الصِّيَغ الصَّرْفيّة بالإفراد والتثنية والجمع ... وغير ذلك من الظواهر التي يدرسها المحدثون في إطار الفصائل النحوية " [١٠٨] ، وفيما يلي عرضٌ لتأويل المُفرد بالجمع أو تأويل الجمع بالمفرد أوبالمُثنّى ، على النّحو التالي :

أولاً - تأويل المُفرد بالجمع :

يرد في اللغة استخدام المفرد مُرادًا به الجمْع ؛ لغاية دلالية ترتبط بالسياق، وهو الأمر الذي قال عنه سيبويه : " اعلم أنَّ الواحدَ أشدُّ تمكُّنًا من الجميع ؛ لأنَّ الواحد الأوَّل " [١٠٩] ، وشاع هذا الأمر في كتب التفسير ومعاني القرآن وقراءاته، ولاسيّما تحت مصطلح (وحّد أو التوحيد) ، نحو تعليق الفرّاء على قوله تعالى : ﴿ سَيُهْزَمُ الْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ﴾ [١١٠] ، فقال : " وقال : الدُّبُر فوحّد ، ولم يقُل : الأدبار ، وكلٌ جائزٌ ، صوابٌ أنْ نقول : ضربنا منهم الرُّءوس والأعين ، وضربنا منهم الرأس واليد ، وهو كما تقول : إنّه لكثير الدينار والدرهم ، تريد الدنانير والدراهم " [١١١] ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَآتُواْ النِّسَاء صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَّرِيئًا﴾[١١٢]، فقد جاءت كلمة (نفسًا) مؤوّلةً بالجمع (أنفُسهنّ) ، قال الطبريُّ: " وإنْ قال قائلٌ : فكيف قيل : فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا ، وقد علمت أنَّ معنى الكلام فإنْ طابت لكم أنفسهنّ بشيء ، وكيف وحّدت النَّفس والمعنى للجميع، وذلك أنّه تعالى ذكره قال : وَآتُواْ النِّسَاء صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً ، قيل : أمَّا نَقْلُ فعْل النفوس إلى أصحاب النفوس فإنَّ ذلك المستفيض في كلام العرب من كلامها المعروف : ضقتُ بهذا الأمر ذراعًا وذرعًا، وقررتُ بهذا الأمر عينًا ، والمعنى ضاق به ذرعي ، وقرّت به عيني ... وكذلك وحّد النفس في قوله : فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا ، إذْ كانت النَّفس مُفسِّرةً

---

(١٠٨) ظاهرة التحويل في الصِّيَغ الصَّرْفيّة ص ١٠٢ ، ويُنْظر المقتضب ٢ / ١٧٠ – ١٧٣ ، ومعاني القرآن للفرّاء ١ / ١٥ ، ٢١٠ ، ٢٥٦ ، ٢ / ١٤٢ .

(١٠٩) تفسير الطبري ٤ / ٢٤٣ – ٢٤٤ ، ويُنْظر : الكتاب ١ / ٢٢ ، ٢١٠ ، والمقتضب ٢ / ٢١٠ – ٢١١ ، ومعاني القرآن للفرّاء ١ / ١٢٩ ، ٣ / ٧٧ – ٧٨ ، ١١١ .

(١١٠) سورة القمر ، الآية ٤٥ .

(١١١) معاني القرآن ٣ / ١١٠ ، ويُنْظر به أيضًا ١ /١٥ ، ٢٦ ، ٢٨ ، ٣٢ – ٣٣ ، ٢٥٦ ، ٢٦٨ ، ٢ / ١٤٢ ، ١٤٥ ، ١٦٦ ، ١٨٠ ، ٢٢٤ ، والمحتسب ٢ / ١٣٠ ، ومفردات ألفاظ القرآن ص ٣٠٧ ، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ٣ / ٩٦ .

(١١٢) سورة النساء ، الآية ٤ .

لموقع الخبر ، وأمَّا توحيد النفس من النفوس ؛ لأنَّه إنَّما أراد الهوى ، والهوى يكون جماعةً كما قال الشاعر(١١٣) :

بِهَا جَيِّفُ الحَسْرَى فَأَمَّا عِظَامُهَا فَبِيضٌ ، وأَمَّا جِلْدُها فَصَلِيبُ

وقال الآخر : في حَلْقِكم عَظمٌ وقَدْ شَجِينَا(١١٤)

وقال بعض نحويي الكوفة : جائزٌ في النفس في هذا الموضع الجمع والتوحيد : فإنْ طِبْنَ لكم عن شيءٍ منه نفسًا وأنفسًا ، وضقتُ به ذراعًا وذرعًا وأذرعًا ؛ لأنه منسوب إليك وإلى مَنْ تخبر عنه ، فاكتفى بالواحد عن الجمع لذلك " (١١٥) .

وقد ورد هذا النمط من استعمال صيغة المفرد للدلالة على الجمع ، أو ما يُسمى بوضْع المُفرد موضع الجمع في ثمانية مواضعَ من أمالي ابن الشَّجريِّ ، نحو ما جاء في مجلسه الثامن والأربعين ، في تعليقه على حذف الهمزة لامًا ، كما في (بُرءاء) ، جَمْع (بريء) ، ووضْع (بُراء) موضع الجمع ، على اعتبار أنَّ (بُراء) واحدٌ مثل (بريء) ، فقال : " ومنْ حَذْف الهمزة لامًا حَذْفُها في بُرَءاء ، جمع بريء ، خالف الفرَّاء الرُّواة ، في قول الحارث بن حِلِّزة (١١٦) :

---

(١١٣) البيت لعلقمة بن عَبَدة (علقمة الفحل) ، وهو من الطويل ، عروضه صحيحةٌ مقبوضةٌ، وضربه محذوف ، ويُروى : بها جيِّف ، والشاعر هنا يصف طريقًا بعيدةً شاقَّة على مَن سلكها ، والحَسْرى جَمْع حسير ، وهي الناقة التي أعْيَت ، من الإعياء والكلال، فهي معيبةٌ ، يتركها أصحابها فتبوت مُستقرّة في الطريق ، وعظامها بيضٌ ، أكلت السِّباعُ والطير ما عليها ، فتعرّت ، وجلدُها يابسٌ ، يُنظر : الكتاب ١ / ٢٠٩ ، والمقتضب ٢ / ١٧٠ ، وهامش ٣ من الصفحة نفسها ، ومعاني القرآن وإعرابه ٢ / ١١ ، وخزانة الأدب ٧ / ٥٦٠ .

(١١٤) هذا القول من من مشطور الرَّجز المقطوع المخبون ، صدره : لا تُنْكروا القَتْلَ وقد سبينا ، لطفيل في المحتسب ١ / ٣٥٧ ، ٢ / ١٣٠ ، يريد : في حلوقكم عظامٌ ، ويُنظر : المقتضبَ ٢ / ١٧٢ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٢/٧٣ – ٧٤ ، والحجة للقراء السبعة ١/٢٢٦ ، وشرح المفصل ٦ / ٢٢ ، وظاهرة التحويل في الصِّيَغ الصَّرْفيَة ص ١٠٢ – ١٠٥ .

(١١٥) تفسير الطبري ٤ / ٢٤٣ ويُنْظر : معاني القرآن للفرّاء ١ / ٢٥٦ ، والمقتضب ٢ / ١٧١ ، والمحتسب٢ / ١٣٠ – ١٣١ في تعليقة على مَنْ قرأ ﴿ وكَسَوْنَا العَظْمَ ﴾ .

(١١٦) البيت من بحر الخفيف ، من معلّقته بشرح القصائد السبع ص ٤٨١ ، وشرح التصريف ص ٤٠٣ ، ويُنظر في هذا الجمع : معاني القرآن للفرّاء ٣ / ١٤٩ – ١٥٠ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٥ / ١٢٤ – ١٢٥ ، والمحتسب ٢ / ٣٧١ ، والشاهد فيه في كلمة (بُرَآءُ) إذ جمع الشاعر بريئًا على بُرَآءُ ؛ ومن ثَمَّ أبقى لام الكلمة ، وهي الهمزة الأخيرة ، وجنايا : جمْع جناية ، وأصلها : جَنَايِيُ بياءين ، ثم جَنَائيُ ، فأعلّت بقلب همزتها ياء : يُنظر : هامش ٦ من شرح التصريف ص ٤٠٣ ، حيث تعليق المحقق .

أَمْ جَنَايا بَنِي عَتِيقٍ ومَنْ يَغْـ ـدِرْ فَإِنَّا مِنْ حَرْبِهِمْ بُرَءَاءُ

فروي : لَبُراء . فقولهم في جَمْع بريء : بُرَءَاء ، جاء على التمام ، كظريف وظُرفاء ، والذي رواه الفرَّاء مُخْتَلَفٌ فيه ، قيل : أصلُ بُراء : بُـرَءاء ، حُـذِفَت لامه استثقالاً ؛ لتقارب الهمزتين في جَمْعٍ ، فبقي فُعَاء ، وقيل : هو جَمْع بـريء على غير القياس ، جاء على فُعال ، كما قالوا في جَمْع رَخْلٍ وظِئْرٍ وتَوْأمٍ وفريرٍ ، وهو ولَدُ البقرة : رُخال وظُؤار وتُؤام وفُرار ، وقد قيل : إنَّ الفُرار واحدٌ كالفرير. وقال آخرون في بُراء : إنَّه واحدٌ مثل بريء ، كخفيٍ وخُفاف ، وكبيـرٍ وكُبَـار ، وطويلٍ وطُوال ، وعجيبٍ وعُجَـاب ، ووضْـعُه فـي موضـع الجمـع ، كقـول الآخر [117] :

كُلُوا في نِصْفِ بَطْنِكُمُ تَعِفُّوا فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ خَمِيصُ

ومثله في التنزيل : ﴿ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ ﴾ [118] أُوقِعَ ظهير فـي موضع ظُهراء ، كما أُوقِع رفيق في موضع رُفَقاء ، في قوله تبارك اسمُه وجلَّت عظمته: ﴿ وَحَسُنَ أُولَـئِكَ رَفِيقاً ﴾ [119] ، وقد اتَّسع هذا في فعيل ، كظهير ورفيـق فـي الآيتين ، وكَنَجِيٍّ فـي قوله تعالى :﴿ فَلَمَّا اسْتَيْأَسُواْ مِنْهُ خَلَصُواْ نَجِيّاً ﴾ [120] أوقع نَجِيًّا في موقع أَنْجِية " [121] .

---

(١١٧) البيت من بحر الوافر ، وقائله غير معروف ، وروايته كلوا في بعض بطونكم ، في الكتاب ١ / ٢١٠ ، وخزانة الأدب ٧ / ٥٥٩ ، والمحتسب ٢ / ١٣٠ ، وينظر : معاني القرآن للفرّاء ١ / ٣٠٧ ، والحجة للقراء السبعة ٤ / ٨١ ، ٥ / ٢١٣ ، وإعراب القرآن للنحاس ٤ / ٧٢ ، وسر صناعة الإعراب ١ / ٢٦٨ ، وشرح جمل الزجاجي ٢ / ٢٣ ، وأسرار العربية ص ٢٢٣ ، وشرح الرضيّ على الكافية ٣ / ٣٦٢ ، ومن المجاز : زمن خميص : ذو مجاعة ، جَدْبٌ ، فالصفة في الظاهر للزمن والمعنى في الباطن لأهله وفلان خميصُ البطن من أموال الناس ، أي : عفيف عنها، وهم خماصُ البطون ، والطير تغدو خماصًا وتروح بطانًا . يُنظر : العين (خمص) ، وجمهرة اللغة (خصم) ، وتهذيب اللغة ، والصّحاح ، والمحكم ، وأساس البلاغة ، ولسان العرب ، وتاج العروس (خمص).

(١١٨) سورة التحريم ، الآية ٤ .

(١١٩) سورة النساء ، من الآية ٦٩ .

(١٢٠) سورة يوسف ، من الآية ٨٠ .

(١٢١) أمالي ابن الشجري ٢ / ٢١٠ – ٢١١ ، ويُنظر أيضًا ١ / ٧٥ ، ٢٤٨ – ٢٤٩ ، ٢٦٦، ٢ / ٤٨ ، ٢١١ – ٢١٢ ، ٢٧٢ – ٢٧٣ ، ٣ / ١٢٣ ، نحو تعليقه في الموضع ٢ / ٢٧٢ – ٢٧٣ على قول الراعي ، يذُمُّ عُمّال الصدقات :

أَخَذُوا المَخَاضَ مِنَ الفَصِيلِ غِلْبَّةً ظُلْمًا ويُكْتَبُ لِلأَمِيرِ : أَفِيلاَ =

فالملاحظ من خلال هذا النَّص أنَّ ابن الشَّجريِّ قد أشار إلى أنَّ (بُراء) يمكن أنْ يكون واحدًا ، مثل بريء ، كخفيٍ وخُفاف ، وكبيرٍ وكُبَار ، وطويلٍ وطُوال ، وكريم وكِرام ، وعجيبٍ وعُجَاب ، ووضْعُه في موضع الجمع [١٢٢] ، ومثّل لذلك بكلمة (خميص) في قول الشاعر :

كُلُوا في نِصفِ بَطْنِكُمُ تَعِفُّوا ... فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ خَمِيصُ

وقد دار هذا الشاهد في كتب القدماء حول الاستشهاد على أنَّ لفظ الواحد قد يُراد به الجميع ، مع وجود دليل على الجمْع ، وذلك أنَّ كلمة (بطن) بمعنى الجمع ، وتأويلها بعض بطونكم [١٢٣] ؛ لأنَّه لمَّا أضاف البطن إلى ضمير الجماعة عَلِم أنَّه أراد الجمع ، إذْ لا يكون للجماعة بطنٌ واحدٌ ، يصف شدّة الزمان وكلبه ، يقول : كلوا في بعض بطونكم ، أي لا تملؤوها حتَّى تعتادوا ذلك وتعفُّوا عن كثرة الأكل ، وتقنعوا باليسير ، فإنَّ الزمان ذو مخمصة وجَدْب [١٢٤] ، أضف إلى ذلك أنَّ تأويل المفرد بالجمع أو وقوع المفرد موقع الجمع قد أسهم في استقامة النَّسْج الشِّعريِّ، فصحّ وَزْن الوافر .

وممّا يدلُّ أيضًا على شياع وقوع المفرد في موضع الجماعة عن العرب ما استشهد به ابن الشَّجريِّ ممّا جاء في سورة التحريم ، مُشيرًا إلى أنَّه أُوقِعَ (ظهيرًا) في موقع ظُهراء ، فقال (ظهير) بالإفراد ، ولم يقل ظُهَراء بالجمع ؛ لأنَّ ظهيرًا على وزن فعيل ، وفعيل وفعول ممّا يستوي فيه الواحد والاثنان والجمع ، ولو أخرج بلفظ الجميع لقيل : والملائكة بعد ذلك ظهراء ، وممّا يُرادُ به الكثرة أيضًا ، باستخدام (فعيل) إيقاع رفيق في موضع رُفقاء ، في قوله تبارك اسمه وجلّت عظَمته : ﴿ وَحَسُنَ أُولَـئِكَ رَفِيقاً ﴾ ، أي أنَّه يعني

= فقال : " المخاض : النُّوق الحوامل ، واحدتها خَلِفَة . والفصيل : ولَد الناقة الذي فُصل عن أُمّه . والأفيل : الصغير ، أراد : أخذوا النوق الحَوامل بدلاً من الفصال ، ويكتبونها للأمير، أي أمير المؤمنين ، إفالا . وضع الفصيل والأفيل في موضع الفِصَال والإفال ، على ما ذكرته لك في عدّة مواضعَ من وَضْع الواحد موضع الجماعة " .

(١٢٢) يُنظر : العين ، جمهرة اللغة ، وتهذيب اللغة ، ومقاييس اللغة ، والمُحكم ، ولسان العرب، مادة (برا أو برأ) .

(١٢٣) يُنظر : الكتاب ١ / ٢١٠ ، والمقتضب ٢ / ١٦٩ - ١٧٠ ، والمحتسب ٢ / ١٣٠ ، وشرح المفصل ٦ / ٢٢، وخزانة الأدب ٧ / ٥٥٩ .

(١٢٤) يُنظر : خزانة الأدب ٧ / ٥٦٠ .

وحسن هؤلاء الذين نعتهم ووصفهم رفقاء في الجنة [١٢٥] ، أضف إلى ذلك أنَّه "وحّد الرفيق ، وهو صفةٌ لجَمْعٍ ؛ لأنَّ الرفيق والبريد والرسول تذهبُ به العرب إلى الواحد وإلى الجمْع " [١٢٦] .

هذا ، وقد أشار ابن الشَّجريِّ إلى أنَّ ذلك ممّا اتَّسع في فعيل ، كظهير ورفيق في الآيتين ، وكنَجِيٍّ في قوله تعالى :﴿ فَلَمَّا اسْتَيْأَسُوا مِنْهُ خَلَصُوا نَجِيًّا﴾ ، فكلمة (نجيًّا) حالٌ من الضمير في (خلصوا) ، وكان القياس أنْ يقول: أنْجِيَةً ، لكنه أوقع نَجِيًّا في موقعأنْجِية ، فالقياس في جمع ما كان على فعيل أنْ يُجْمَع على أفعِلة ، أي أنَّه لمّا يئس إخوة يوسف من تخليص أخيهم بنيامين ، الذي قد التزموا لأبيهم بردِّه إليه ، وعاهدوه على ذلك ، فامتنع عليهم ذلك انفردوا عن الناس ، يتناجون فيما بينهم [١٢٧] ؛ ونظرًا لكثرة هذا الفعل فيما بينهم صار هذا الوصف كالطبيعة ، كأنَّه خِلْقَةٌ فيهم ، وهو ما يمكن أنْ يُقال في قوله تعالى : ﴿ وَحَسُنَ أُولَـئِكَ رَفِيقاً ﴾ ، أي مَنْ عمل بما أمره الله به ورسوله وتركَ ما نهاه الله عنهورسوله ، فإنَّ الله – عزَّ وجلَّ – يسكنه دار كرامته ، ويجعله مرافقا للأنبياء ، ثم لمَن بعدهم في الرتبة ، وهم الصديقون ، ثم الشهداء ، ثم عموم المؤمنين [١٢٨] ؛ ومن ثَمَّ تصير الرِّفقة طبيعة وخِلْقةً فيهم ، وهو ما يمكن أنْ يُقال أيضًا فيما استشهد به ابن الشَّجريِّ .

ومن خلال ما سبق يُلاحظ أنَّ هذا التَّأويل كثيرٌ في فعيل ؛ وذلك من باب التوسُّع في اللغة ، وما كان ذلك في وَزْن فعيل ، نحو (ظهير ، ورفيق ، ونجِيٍّ)

---

(١٢٥) يُنْظر : العين ، والمُحكم ، ولسان العرب (رفق) ، وتفسير الطبري ١٦٣/٥ ، ٥٦/١٣، ٢٨ / ١٦٣ ، وتفسير القرطبي ١٧ / ١٠ ، وإملاء ما مَنَّ بـه الـرَّحمن ١ / ١٨٦ ،٢ / ٢٦٥ ، وأمالي ابن الشجريِّ ١ / ٢٥٨ ، والتبيان في إعراب القرآن ٣٧١/١ حيث جوَّز العكبري أن يكون (رفيقا) حالا ، وهو ما جاء أيضًا في معاني القرآن للأخفش ٢٤٢/١، والبرهان في علوم القرآن ٢ / ٢٣٣ ، ٥١٠ ، والمُزهر ٢٥٩ ، وخزانة الأدب ٧ / ٥٥٩ – ٥٦٤ ، والتحرير والتنوير ٣ / ٣٥٩ ، وظاهرة التحويل في الصِّيَغ الصَّرْفيَّة ص١٠٣، وفاعلية المعنى النحوي الدلالي لأسلوب المدح والذَّمِّ في القرآن الكريم ص١٣٤-١٣٥.

(١٢٦) معاني القرآن للفرّاء ١ / ٢٦٨ .

(١٢٧) يُنْظر : مفردات ألفاظ القرآن ص ٧٩٣ ، وتفسير القرطبي ٩ / ٢٢١ ، ٢٢٩ ، والتحرير والتنوير٧ / ٣٩ .

(١٢٨) يُنْظر : تفسير ابن كثير ١ / ٥٢٣ ، والتحرير والتنوير ٣ / ١١٦ .

وشريد ، في قول أُميَّة بن أبي الصَّلْت [١٢٩] :

حَمَلْتَ أُسْدًا على سُودِ الكِلابِ فَقَدْ أضْحى شَرِيدُهُمْ في البَحْرِ فُلاَّلا

إلاّ لكَونِ هذا المُشتقِّ مُشتقًّا من الفعلِ ، والفعل يجوز أنْ يُؤوَّل بالمصدر – على نحو ما سنرى في المبحث الرَّابع – فيوضع موضعه ؛ ومن ثَمَّ وُضِعَ المُفرد موضع الجمع [١٣٠] ، أضف إلى ذلك أنَّ وراء إيثار السياق القرآنيّ وغيره التعبيرَ بفعيل أو غيرها ممّا يُؤول بالجمع ، نحو فَعْل وفَعُول غرضًا دلاليًّا ما ، يرتبط بالسياق ، وعلى المُتلقي أنْ يبحث عنه ، ففي حالة (فعيل) المؤول بالجمع مثلاً يكون الغرض إرادة ثبوت معنى صيغة فعيل لِمَا هي له ، والدلالة على المبالغة في هذا الوصف ، مع ملاحظة أنَّ هذا التَّأويل في (فعيل) أكثر من غيرها من الصِّيَغ[١٣١] ، ويُزاد على ذلك أنَّه قد يكون لهذا التَّأويل علاقةٌ بالنَّسْج الشِّعري ، فيؤدِّي إلى استقامة الوزن ، وصحّة القافية برويِّها المُراد ، فقولُ الشَّاعر :

كُلُوا في نِصْفِ بَطْنِكُمُ تَعِفُّوا فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ خَمِيصُ

من الوافر ، وتقطيعه ووزنُه هكذا :

كُلُوفِي نِصْ / فِبَطْنِكُمُو / تَعِفُّو فَإِنْنَ زَمَا / نَكُمْ زَمَنُنْ / خَمِيصُو

مُفَاعَلَتُن / مُفَاعَلَتُنْ / فَعُولن مُفَاعَلَتُنْ / مُفَاعَلَتُنْ / فَعُولن

وتقطيع ووزن بيت أُميّة على النحو التالي :

حَمَلْتَ أُسْ / دَنْ على / سُودِ لْكلاَ / بِفَقَدْ أَضْحَى شَرِي / دُهُمُو / فِلْبَحْرِفُلْ / لاَلاَ

مُتَفْعِلُن / فاعِلُن / مُسْتَفْعِلُن / فَعِلُنْ مُسْتَفْعِلُن / فَعِلُنْ / مُسْتَفْعِلُن / فَعِلُنْ

ومن خلالهما يتضح أنَّه لو عبّر بصيغة الجمع لَمَا استقام الوزن ، وهو الأمر الذي يدلّل على أنَّ " تشكيل اللغة على هذا النَّحو أمرٌ مقصودٌ ، له هدفه ، وله دلالته ، فالشاعر يوظِّف اللغة توظيفًا خاصًّا ؛ لتحقيق قِيمةٍ صوتيةٍ وإيقاعيةٍ هي

---

(١٢٩) البيت من بحر البسيط ، وفُلاَّل : منهزمون ، جَمْع فَلّ ، وقد علّق عليه ابن الشَّجريّ بقوله : " وضع الشريدَ في موضع الشرَّاد ، فلذلك وصفه بفُلال ، وفعيل كثيرًا ما يستعمله العرب في معنى الجماعة ، كما جاء في التنزيل : ﴿ وَالْمَلاَئِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ ﴾ ، وجاء : ﴿ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا ﴾ و﴿ خَلَصُوا نَجِيًّا ﴾ " ١ / ٢٦٦ ، ويُنظر هامش٢ ، من الصفحة نفسها .

(١٣٠) يُنظر : معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٦٠ ، ولسان العرب ، مادة (رفق) .

(١٣١) يُنظر : أمالي ابن الشجري ١ / ٢٦٦ .

في حدِّ ذاتها قيمةٌ جماليةٌ ، تكشف عن مزايا أسلوبه خاصة " [١٣٢] .

وهنا أشير إلى أنَّ مثل هذه الظِّلال الدلالية المُستفادة من الصِّيغَة الصَّرْفيّة المُفردة المؤولة بالجَمْع ، في ملفوظها الكائن في البناء السطحي للتركيب ، هي ما يقصده ابن الشَّجريِّ من وراء القول بإيقاع المُفرد موقع الجمع ، أو بتأويل المُفرد بالجمع ، مع عدم نسيان المعنى الآخر ، وهو معنى الجمْع ، ولاسيّما أنَّه يؤمن بأنَّ لكلِّ صيغةٍ معنىً ، لا نجده في الأخرى ، ففي تعليقه على قول الطِّرماح بن حكيم [١٣٣] :

وَإِنِّي لآتِيكُمْ تَشَكُّر مَا مَضَى مِنَ الوُدِّ واستِيجابَ ما كان في غَدِ

قال " وضع (كان) في موضع يكون ، ونقيضه قول زياد الأعجم [١٣٤] :

وانْضَحْ جَوانِبَ قَبْرِه بِدمائها فَلَقَدْ يكونُ أخَا دَمٍ وذَبائِحِ

ووجْه استجازتهم هذا الإبدال مع تضادِّ الأفعال أنَّ الأفعال جِنْسٌ واحدٌ ، وإنَّما خُولف بين صيغها ؛ لتدل كلُّ صيغةٍ على زمانٍ غير الذي تدلُّ عليه الأخرى ، وإذا تضمن الكلام معنى يُزيح الإلباس جاز وضْعُ بعضها في موضع بعضٍ توسُّعًا"[١٣٥]، وفي القول بما يزيح الإلباس تأييدٌ لوجهة النظر القائلة بأنَّ القول بالتناوب الدلاليّ يؤدِّي إلى الإلباس ؛ لأنَّه يوهم أنَّ القالب في أدائه للمعنى الجديد قد انقطعت صلته بالمعنى الثابت المقرر له ؛ ومن ثَمَّ القول بالتحويل ؛ لأنَّه يُقرُّ للوحدة الصَّرْفيّة المُحوّل إليها الاستفادة من معطياتها اللغوية الثابتة في صيغتها ، وهي التي كانت سببًا مباشرًا لعملية التحويل ، أو القول بالتَّأويل الدلالي ؛ للسبب نفسه ، بالإضافة إلى أنَّ التَّأويل يعني تفسير مآل الصِّيغَة ، وبيان معناها الذي صارت إليه دون الادِّعاء بأدائها لدور ما أُوِّلت به [١٣٦] ؛ لأنَّه " ليس كل مؤوَّل بشيءٍ حُكمه حكم

---

(١٣٢) موقف الشِّعر من الفن والحياة ص ٢٥٢ .

(١٣٣) البيت من بحر الطويل ، بديوانه ص ٥٦٢ ، والجُمل في النحو للخليل ١٤٥ ، والخصائص ٣ / ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ويُنظر هامش ٧ من أمالي ابن الشجريّ ١ / ٦٧ .

(١٣٤) البيت من بحر الكامل ، وهو من قصيدة له في الأغاني ١٥ / ٣٧٠ حيث أخبار زياد الأعجم (زيادٍ بنسليمان) ونسَبه ، والشعرَ والشعراء ص ٤٣١ ، ويُنظر هامش ٨ من أمالي ابن الشجريّ ١ / ٦٧ .

(١٣٥) السابق ١ / ٦٧ – ٦٨ ، ويُنظر أيضًا المجلسان ٣٨ ، ٦٢ ، والأصول في النحو ٨٩ .

(١٣٦) يُنظر: التناوب الدلالي بين صيغ الوصف العامل ٤٢ ، ٤٩ ، ٥٠ – ٥١ ، ٥٤ ، ٦٣ – ٦٤ ، ٧٦– ٧٧ .

ما أُوِّل به " [١٣٧] ، وحاجتنا إلى الاختصار تلزمنا الاقتصار في تأييد هذا المذهب على ما ذكرناه ، وفيه كفايةٌ .

ثانياً – تأويل الجمع بالمفرد أو بالمُثنّى :

يؤوَّل الجمعُ بالمفرد أو بالمثنَّى ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَاغْضُضْ مِن صَوْتِكَ إِنَّ أَنكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ ﴾ [١٣٨] ، فالأصواتُ جَمْعٌ في تأويل المفرد (صَوْت) ، قال الفرَّاء : " وقال : (لَصَوْتُ الحَمِير) ، ولو قِيل : أصوات الحمير لكان صوابًا ، ولكن الصوت وإنْ كان أُسْنِد إلى جَمْعٍ في هذا الموضع كالواحد"[١٣٩] .

وقد ورد هذا النَّمط من التَّأويل في أربعة مواضعَ من الأمالي [١٤٠] ، تخلّلها في موضعٍ واحدٍ منها الإشارةُ إلى وضْع الجمع موضع المُفرد ، ومثال ما يجمع هذه الثنائيةُ ما ورد بالمجلس الثاني والخمسين ، صدد تعليقه على قول الأصمعيّ: وعِضَواتٌ تقطَعُ اللَّهازِما [١٤١] ، فقال : " وأراد الشاعر باللَّهازم اللَّهزِمَتَين ، وهما ما تحت الأذنين مِن أعلى اللَّحْيَين ، وإنَّما جمعَهما بما حولهما ، كقولهم : شابتْ

---

(١٣٧) شرح الرَّضيّ على الكافية ٣ / ٤٠٦ ، ويُنظر : التناوب الدلالي بين صيغ الوصف العامل ص ٦٣ .

(١٣٨) سورة لقمان ، من الآية ١٩ .

(١٣٩) معاني القرآن ٢ / ٣٢٨ ، ويُنظر ٢ / ٣٩١ .

(١٤٠) يُنظر : أمالي ابن الشجريّ ١ / ١١٣ – ١١٤ ، ٢ / ٢٧٨ – ٢٧٩ ، ٣ / ١٢٠ ، ٣/ ٢٠٣ .

(١٤١) صدر البيت بالكتاب ٣ / ٣٦٠ ، والمنصف ص ٨٣ ، واللسان (عضه) : هذا طريقٌ يَأزِمُ المآزِما ، وفي الأصول في النحو ٣ / ٣٢١ : يَأزِمُ بدل يأزِم ، وقد يكون كل شطر بيتاً مستقلاً من مشطور الرَّجز . والعضاة من الشجر : كل شجرٍ له شوكٌ ، وهي من شجر الطلح ، وقيل : العضاهُ أعظمُ الشجر، وقيل : هي الخمطُ ، والخَمْطُ كل شجرة ذات شوك ، وقيل العضاهُ اسمٌ يَقع على ما عَظُم من شجر الشوك وطال واشتدَ شوكُه ، فإن لم تكن طويلةً فليست من العضاه ، وقيل : عظامُ الشجر كلها عضاهٌ ، وإنما جَمع هذا الاسمُ ما يُستظل به فيها كلها ، ويُنظر هذا الشاهد أيضًا في المصادر الآتية ، حيث الاستشهاد على أنَّ لام (عضاة) واوٌ ؛ ومن ثَمّ فإنها تُجمع على عضوات : الكتاب ٣ / ٣٦٠ ، والأصول في النحو ٣ / ٣٢١ ، والخصائص ١ / ١٧٢ ، والمنصف ٨٣ ، وسر صناعة الإعراب ١/ ٤١٨ ، ٢ / ٥٤٨ ، وشرحالمفصل ٥ / ٣٨ .

مَفارِقه ، وبعيرٌ ذُو عَثانِينَ [١٤٢] ، ومثله [١٤٣] :

والزَّعفرانُ علَى تَرائبِها شَرِقٌ به اللَّبَّاتُ والنَّحْرُ

وضَع التَّرائبَ في موضع التَّريبة ، واللَّبَّات في موضع اللَّبّة ، ويجوز أنْ يكون جَمَع ؛ لأنَّه أراد باللَّهازم لَهَازِمَ جماعة من الإبل " [١٤٤] .

فابن الشَّجريِّ أشار في نَصِّه هذا إلى أنَّ (اللَّهازم) في ظاهر كلام الشاعر مُرادٌ بها في باطن الكلام اللَّهْزمتان ، مثنّى (اللَّهْزمة) ، وهما ما تحت الأذنين من أعلى اللَّحْيَين ؛ مُشيرًا إلى أنَّه جمعَهما بما حولهما ، كقولهم : شابتْ مَفارِقه، وبعيرٌ ذُو عَثانِينَ . والغاية الدلالية هنا من وراء التعبير بالجمْع المُرادِ به المُثنّى تكمن في أنَّ الشاعر أراد إعلام المُتلقي أنَّ هذا الطريق به مضايقُ لا تُذكر ، بالمقارنة بضيقه ، وبه شجرٌ ذو شوك ، يقضي على جِسْمِ كلِّ سالكٍ له أجْمع ، ولمَّا كان قَصْدُه اللَّهْزمتين فقد أطلق الجزء وأراد الكل ، فهو مجازٌ مُرْسلٌ علاقته الكلية ، فهو يريد لهازمَ جماعة السالكين ، ولكلٍّ منهم لِهْزِمتان ، واللَّهْزمتان في وجه الإنسان ، والوجه يمثِّل أشرف مكان في الجسم ، ويمكن أنْ تكون علاقته المجاورة ، على اعتبار أنَّه يريد اللَّهْزِمتين وما حولهما من أعضاء الجسم كلِّه ، ويجوز أنْ يكون جَمَعَ ؛ لأنَّه أراد باللَّهازم لَهَازِمَ جماعةٍ من الإبِل ، على حدِّ قول ابن الشَّجريِّ .

هذا ، وقد فسَّر ابن الشَّجريِّ تأويل الجمع بالمثنّى [١٤٥] – على نحو ما سبق – بنظيره فأشار إلى أنَّ التعبير باللَّهازِم مثل قولهم : شابت مفارقه ، وبعيرٌ ذُو عَثانِينَ ، وقول المُخبّل السابق ذِكْرُه ، حيث وضَع الجمعَ موضعَ المُفرد ، أي التَّرائب في موضع التَّريبة ، واللَّبَّات في موضع اللَّبّة ، فجمعهما بما حولهما ، "

---

(١٤٢) عثانين : جَمْعُ عُثْنُون ، وهو ما يوجد عند مذبح البعير أو التَّيس من شُعيرات .

(١٤٣) البيت من الكامل ، وهو للمُخبّل ، كما في اللسان ، وتاج العروس (شرق) ، ويُنظر هامش ٣ من أمالي ابن الشجريّ ١ / ١١٤ ، والتَرائب : واحدتها تريبةٌ وقيل : تريبٌ ، وهو الصَّدْر ، واللَّبَّة : الموضع الذي يكون عليه طَرَف القِلادة ، وذلك على الرَّغم من أنَّ الفرّاء في معانيه ٣ / ١٤٦ أشار إلى أنَّ التَرائب هي اللَّبَّات هاهنا ، فعادت الصفة باسمها الذي وقعت عليه أولا .

(١٤٤) أمالي ابن الشجريِّ ٢ / ٢٧٨ – ٢٧٩ .

(١٤٥) يُنظر أيضًا : معاني القرآن للفرّاء ٢ / ٣٩١ .

كأنَّه سمَّى ما يجاور اللَّبَّة لَبَّة ، وما يُجاور التَّرِيبة تَرِيبة " [١٤٦] ، وفي موضع مُتأخرٍ من أماليه أضاف إلى ذلك قوله تعالى : ﴿ نَكَصَ عَلَى عَقِبَيْهِ ﴾ [١٤٧] ، ثُمَّ أشار إلى أنَّ العرب إذا كانت قد أجازت وضَع الجمعَ موضعَ الواحد ، فالجمْعُ في موضِع التثنية أجْوَزُ [١٤٨] ، وهو الأمر الذي يبرهن على أنَّ ثَمَّة علاقةً بين التَّشْكيل الصَّرفيِّ والمعنى ، من خلال ما أوتي هذا التَّشْكيل من أدوات ، ومن بينها الصِّيَغ الصرفية.

المبحث الثالث
تأويل المصدر

يُعدُّ المصدر أحد عناصر التَّشْكيل الصَّرفيّ ، كما أنَّه يُدرس على المستوى النَّحويّ ، وفي التَّشْكيل الصرفيّ قد يرد مؤوَّلاً باسم الفاعل ، قال سيبويه : " ويقع على الفاعل ، وذلك قولك : يومٌ غَمٌّ ، ورجلٌ نَوْمٌ ، إنَّما تريد النائم والغائم"[١٤٩] ، وقال ابن يعيش : " قالوا : رجلٌ عدلٌ ورِضًى وفَضْلٌ ، كأنَّه لكثرة عَدْله والرِّضى عنه وفَضْله جعلوه نَفْسَ العدل والرِّضى والفضل ، ويجوز أنْ يكونوا وضعوا المصدر موضع اسم الفاعل اتساعًا ، فعَدْلٌ بمعنى عادل ، وماءٌ غَوْرٌ بمعنى غائر " [١٥٠] ، وقد يأتي مؤوَّلاً باسم المفعول قال سيبويه : "وقد يجيء المصدر على المفعول ، وذلك قولك : لبنٌ حَلَبٌ ، إنَّما تريد مَحْلُوبٌ ، وكقولهم : الخَلْقُ إنَّما يريدون المخلوق " [١٥١] ، ونحو قوله تعالى : ﴿ وَجَآؤُوا

---

(١٤٦) السابق ١ / ١١٣.
(١٤٧) سورة الأنفال ، من الآية ٤٨ .
(١٤٨) يُنظر : أمالي ابن الشجريّ ٣ / ٢٠٣ ، في مجلسه الثاني والثمانين ، حيث إشارته أيضًا إلى وضع الجمع (أعقابه) موضع التثنية (عَقِبَيْه) في قول المُتنبي صدد هجائه إسحاق بن إبراهيم بن كيغَلَغ :
يَمْشِي بِأَرْبَعَةٍ عَلَى أَعْقَابِهِ ... تَحْتَ العُلُوجِ ومِن وَرَاءٍ يُلْجَمُ
(١٤٩) الكتاب ٤ / ٤٣ .
(١٥٠) شرح المفصل ٣ / ٥٠ ، ويُنظر : الخصائص ٣ / ٢٦٢ ، والمحتسب ٢ / ٣٩٠ ، وأمالي ابن الشجريّ ١ /٣٦٩ – ٣٧٠ ، وظاهرة التحويل في الصِّيَغ الصَّرفيَة ص ٨٨ ، ١٧٠ ، ١٨٥ .
(١٥١) الكتاب ٤ / ٤٣ .

عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ ﴾ [١٥٢] ، فقد قال الفرّاء : " معناه مكذوب ، والعرب تقول للكذب : مكذوب ، وللضعف : مضعوف ، وليس لـه عَقْـد رأي ومعقـودُ رأيٍ ؛ فيجعلون المصدر في كثيرٍ من الكلام مفعولا " [١٥٣] .

وفي تعليق ابن جنّي على قوله تعالى : ﴿ قَالُواْ نَفْقِدُ صُوَاعَ الْمَلِكِ وَلِمَن جَاء بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَاْ بِهِ زَعِيمٌ ﴾ [١٥٤] أشار إلى قراءة يحيى بـن يعمُـر﴿ صَـوْغَ الْمَلِكِ﴾، بفَتْح الصاد والغين المعجمة ، وأنَّ قراءة الناس ﴿ صُوَاعَ الْمَلِكِ ﴾ ، ثـمّ قال : " الصاعُ والصُّواعُ والصَّوْغُ والصُّوعُ واحـدٌ ، وكلُّهـا مكيـالٌ ، وقيـل : الصُّواعُ: إناءٌ للمَلِك يشرب فيه . وأمَّا الصَّوْغُ فمصدرٌ وُضِعَ موضع اسم المفعول، يُراد به المَصُوغُ ، كالخَلْقِ في معنى المخلوق ، والصَّيد في معنى المَصيد" [١٥٥] ، وهنا يمكن القول : إنَّ ابن الشَّجريِّ في أحد مواضع أماليه قد أشـار إلـى أنَّ " وقوع المصدر في موضع اسم الفاعل وموضع اسم المفعول حـالاً ممّـا اتّـسع استعماله " [١٥٦] ، ويأتي المصدر أيضًا مؤوّلاً بالفعل ، وبنظيره من المصادر[١٥٧]، وفيما يلي عرضٌ لما ورد من ذلك في أمالي ابن الشَّجريِّ .

أولاً – تأويل المصدر باسم الفاعل :

أشار ابن الشَّجريِّ إلى هذا النمط من التَّأويـل فـي تـسعة مواضـعَ مـن مجالسه[١٥٨] ، نحو ما جاء في تأويله قوله تعالى : ﴿ قُلْ مَا يَعْبَأُ بِكُمْ رَبِّي لَوْلَـا دُعَاؤُكُمْ فَقَدْ كَذَّبْتُمْ فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا ﴾ [١٥٩] ، فقال : " هـذه الآيـة مـن الآي المُشكلة ، التي تعلَّقت بها المُلْحِدة ، وأنا إنْ شاء الله أكشف لك غموضها ، وأُبرز

---

(١٥٢) سورة يوسف ، من الآية ١٨ ، ويُنظر : ظاهرة التحويل في الصِّيَغ الصَّرْفيّة ص١٨٧.
(١٥٣) معاني القرآن ٢ / ٣٨ .
(١٥٤) سورة يوسف ، الآية ٧٢ .
(١٥٥) المُحتسب ٢ / ١٨ .
(١٥٦) أمالي ابن الشجريّ ١ / ٣٦٩ – ٣٧٠ .
(١٥٧) يُنظر : الكتاب ٤ / ٤٢ ، ٨٧ – ٨٨ ، ومعـاني القـرآن للفـرّاء ٣ / ١٠ ، ١٠٧ ، وظاهرة التحويل في الصِّيَغ الصَّرْفيّة ص ١٨٩ – ١٩٥ .
(١٥٨) يُنظر : أمالي ابن الشجريّ ١ / ٨٢ ، ٩٢ ، ١٠٥ – ١٠٦ ، ٢٥٢ ، ٢٧١ ، ٣١٠ ، ٣٦٠ ، ٣٦٩ – ٣٧٠ ، ٢ / ٤٩ – ٥٠ .
(١٥٩) سورة الفرقان ، الآية ٧٧ .

مكنونها ...﴿ فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا ﴾ أي تكذيبكم ملازمًا لكم ، والمُراد جزاء تكذيبكم ...وحَسُن إضمار التكذيب لتقدُّم ذكْر فعله ؛ لأنَّك إذا ذكَرت الفعل دلَّ بلفظه على مصدره ... والتفاسير مُجمعةٌ على أنَّ المُرادَ بقوله :﴿ فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَاماً ﴾ ما نزل بهم يومَ بدر ، وقال الزجَّاج : " وقُرئت ﴿ لِزَامًا ﴾ مفتوحة اللام ، قال : وتأويله : فسوف يكون تكذيبكم لازمًا لكم ، فلا تُعْطون التوبة منه ، وتلزمُكم العقوبة ، فيدخل في هذا يومُ بدر وغيره من العذاب الذي يلزمهم " (١٦٠) . وأقول: إنَّ اللِّزام بالكسْر : مصدر لازَمَ لِزَامًا ، مثل خاصمَ خِصامًا ، واللِّزام بالفتح : مصدر لَزِم لَزامًا ، مثل سَلِم سَلامًا ، أي سلامةً ، قالَ الشاعر (١٦١) :

تحيِّي بالسَّلامةِ أمُّ بَكْرٍ وهل لي بعدَ قَوْمِيَ من سَلامِ

... فاللِّزام بالفتح اللُّزُوم ، واللِّزام : الملازمة ، والمصدر في القراءتين وقع موقع اسم الفاعل ، فاللِّزام وقع موقعَ مُلازِم ، واللِّزام وقع موقعَ لازِم ، كما قال تعالى : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْراً ﴾ (١٦٢) ، أي غائرًا ، وإنْ شئت قدَّرتَ مضافًا ، أي كان العذاب ذا لِزامٍ ، وذا لَزامٍ " (١٦٣) .

فقد أشار ابن الشَّجريِّ إلى أنَّ المصدر (لِزامًا) في تأويل اسم الفاعل (ملازِم) ، وذلك عند تفسيره لإضمار التكذيب في قوله تعالى : ...﴿ فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا ﴾ أي فسوف يكون تكذيبكم ملازمًا لكم ، والمُراد جزاء تكذيبكم ، وأشار إلى أنَّ حُسْن إضمار التكذيب راجعٌ لتقدُّم ذِكْر فعله ؛ لأنَّك إذا ذكَرت الفعل دلَّ بلفظه على مصدره ، واستشهد بما قاله الزَّجَّاج بخصوص قراءة ﴿ لِزَامًا ﴾ بفَتْح اللام ، حيث قال : وتأويله : فسوف يكون تكذيبكم لازمًا لكم ، فلا تُعْطون التوبة منه ، وتلزمُكم العقوبة ، فيدخل في هذا يومُ بدر وغيره من العذاب الذي يلزمهم " . لكنَّ الزَّجَّاج أشار أيضًا إلى أنَّ اللِّزام بالكسْر : مصدر لازَمَ لِزَامًا ، مثل خاصمَ خِصامًا، واللِّزام بالفتح : مصدر لَزِم لَزامًا ، مثل سَلِم سَلامًا ، أي سلامةً ، أي أنَّ اللِّزام

---

(١٦٠) يُنْظر : معاني القرآن وإعرابه ٤ / ٦٢ ، ومفردات ألفاظ القرآن ص ٧٤٠ .

(١٦١) البيت من بحر الوافر ، ، وهو لأبي بكر الأسود بن شعوب ، وهو شدَّاد بن الأسود ، بسيرة ابن هشام ٣ / ٢٩ ، وقيل : لعمرو بن سُمَيّ (ابن شعوب) ، ويُنْظر هامش٣ ص ١ / ٢٤ من أمالي ابن الشجريِّ ، وفي اللسان (سلم) من غير نسبة .

(١٦٢) سورة الملك ، من الآية ٣٠ .

(١٦٣) أمالي ابن الشجريِّ ١ / ٧٧ – ٨٢ ، ويُنْظر : التبيان في إعراب القرآن ٢ / ٩٩٢ .

بالفتح اللُّزُوم ، واللِّزام : الملازمة ، وما يهمُّنا إشارته إلى أنَّ المصدر في القراءتين مؤوَّلٌ باسم الفاعل أو واقعٌ موقعه ، فاللِّزام وقع موقعَ مُلازِم ، واللَّزام وقع موقعَ لازم ، كما قال تعالى : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا ﴾ ، أي غائرًا .

وبخصوص ما أسهم به التَّشْكيل الصرفيّ في المعنى من خلال هذا التَّأويل أقول : إنَّ قوله تعالى : ﴿ قُلْ مَا يَعْبَأُ بِكُمْ رَبِّي لَوْلَا دُعَاؤُكُمْ فَقَدْ كَذَّبْتُمْ فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا﴾ جاء بعد وصْف الله عبادَه وسرْد حسناتهم والثناء عليهم ، ووعْده إيّاهم بالرَّفْع من درجاتهم في الجنَّة ، وإتباع ذلك بأنَّ هذا الاكتراث وغيره ما كان إلاّ لأجل عبادتهم ، ثُمَّ جاء قوله : ﴿ فَقَدْ كَذَّبْتُمْ فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا﴾ ، أي " إذا أعلمتكم أنَّ حُكْمي أنّي لا أعتدُّ بعبادي إلاّ لعبادتهم ، فقد خالفتم بتكذيبكم حُكمي ، فسوف يلزمكم أثر تكذيبكم حتى يكبّكم في النار ... وقيل يكون العذاب لزامًا . وعن مجاهد – رضي الله عنه – : هو القتْل يومَ بدرٍ ، وأنَّه لُزِمَ بين القَتْلى لِزامًا " [١٦٤] .

فلو عبّر سبحانه وتعالى باسم الفاعل (لازم) لكان فيه من المعنى ما لا يخفى ، وهو أنَّ لزوم أثر التكذيب أو لزوم العذاب قد يكون في وقتٍ مُحدَّد أو لوقتٍ معلوم ، لا يدوم ولا يثبت أبدًا ، ولمَّا كان مُراده – عزَّ وجلَّ – الدلالة على الحدث ، ولا سيّما أنَّ " الواضع نظر إلى ماهيّة الحدث ، لا ما قام به ، فلم يطلب – إذن ، في نظره – لا فاعلاً ، ولا مفعولاً " [١٦٥] ؛ أي على أثر التكذيب أو العذاب أو ما نزل بهم يوم بدرٍ ، مُجرَّدًا من الزَّمن والتوكيد والنوع والعدد ، عبّر بالمصدر (لِزامًا) أو (لَزامًا) ، مع تأويله باسم الفاعل ؛ من جهة أنَّ هذا اللُّزوم أو الملازمة بسبب من تكذيبهم حُكْمَ الله تعالى ، وهو ما يتّفق مع كون اسم (يكون) مجهولاً ؛ ولذلك قال الزمخشري : " والوجه أنَّ تَرْكَ اسم كان غير منطوقٍ به بعد ما عُلِمَ أنَّه ممّا توعّد به لأجل الإبهام وتناول ما لا يكتنهه الوصف"[١٦٦] .

---

(١٦٤) الكشّاف ٣ / ١٠٣ ، ويُنظر : معاني القرآن للفرّاء ٢ / ٢٧٥ .
(١٦٥) شرح الرَّضيّ على الكافية ٣ / ٤٠٤ .
(١٦٦) الكشّاف ٣ / ١٠٣ ، ويُنظر : معاني القرآن للفرّاء ٢ / ٢٧٥ .

وفيما سبق ما يتنافى مع القول بأنَّ المصدر ناب عن اسم الفاعل أو أنَّ بين الصِّيَغتين تناوبًا ما ، فلكلِّ صيغةٍ معناها الخاص بها ، الذي وُضعت من أجله ؛ ومن ثمّ يمكن القول : إنَّ المصدر مؤوَّلٌ باسم الفاعل ، كما قال تعالى : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا ﴾ ، أي غائرًا ، فهو وصفٌ بالمصدر المُكسّر تكسير اسم الفاعل ، كقولهم : قومٌ عَدْلٌ ، وقومٌ رِضا ، ومَقْنَع [١٦٧] ، كأنَّهم في الحقيقة مخلوقون من ذلك الفعل ؛ وذلك لكثرة فِعلهم له واعتيادهم إيّاه [١٦٨] ، ولا يفوتني – هنا – الإشارة إلى قول ابن جنّيّ : " ومثل ذلك ممّا كُسِّر من المصادر تكسير اسم الفاعل لكونه في معناه ما أنشدناه أيضًا من قوله [١٦٩] :

وَإِنَّكَ يَاعَامِ بْنَ فَارِسِ قُرْزُلٍ مُعِيدٌ عَلَى قِيلِ الخَنَا والهَوَاجِرِ

فكسّر الهُجْرَ ، وهو الفُحش على الهواجر ، حتّى كأنّه إنّما كسّر هاجرًا ، لا هُجْرًا ، فاعرِف ذلك إلى غيره ، ممّا يدلُّ على مُشابهة المصدر لاسم الفاعل"[١٧٠].

هذا ، ولم يقتصر ابن الشَّجريّ في أماليه على الإشارة إلى تأويل المصدر باسم الفاعل أو وقوع المصدر موقع اسم الفاعل فقط ، بل ربط ذلك بغير الصحيح صرفيًّا ودلاليًّا ،ففي موضعٍ آخر من أماليه ، في تعليقه على قوله تعالى : ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ ﴾ [١٧١] ، قال : " طَفِق من أفعال المقاربة ، التي تلزم بعدها الأفعال المستقبَلة ، كجَعَل وأخَذَ وكَرَب ، تقول : طفِقَ يفعلُ كذا ...والتقدير: فطَفِقَ يمسَحُ مَسْحًا بالسُّوق ، لابد من يفعلُ ... ولا يجوز أنْ تُقدِّر أنَّ (مَسْحًا) وقع موقع ماسِحًا ، كما وقع (غورًا) موقع غائرًا ، في قوله تعالى : ﴿ قُلْ

---

(١٦٧) يُنظر : معاني القرآن للفرّاء ٣ / ١٧٢ ، والكشّاف ٤ / ١٤٠ ، والتبيان في إعراب القرآن٢ / ١٢٣٣ .

(١٦٨) يُنظر : الخصائص ٣ / ٢٦٢ .

(١٦٩) البيت من بحر الطويل ، وهو باللسان (قرزل ، وهجر) منسوبٌ إلى سلمة بن الخرشب الأنماريّ ، يخاطب عامر بن الطفيل ، والقرزل في البيت : اللئيم ، ويعني أيضًا الفرس المجتمع الخلق ، ويُنظر :١ / ١٣٨ ، ٢ / ٢٩٠ من المحتسب وهوامشه للمحقق .

(١٧٠) المُحتسب ٢ / ٣٩٠ .

(١٧١) سورة ص ، من الآية ٣٣ .

أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا ﴾ ؛ لأنَّ هذا الضرب من الأفعال يلزمه يَفْعَلُ ، ظاهرًا أو مُقدَرًا . والمسح ها هنا : القطْعُ " (١٧٢) .

ثانيًا – تأويل المصدر باسم المفعول :

تحدّث ابن الشَّجريِّ في أماليه عن تأويل المصدر باسم المفعول في أربعة مواضع (١٧٣) ، مشيرًا إلى أنَّ تأويل المصدر باسم الفاعل أو اسم المفعول ممّا اتّسعت فيه العرب ، نحو ما جاء في تعليقه على قوله تعالى : ﴿ وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَن ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا ﴾ (١٧٤) ، فقال : " الصَّبر في قولك : صبرتُ على كذا وصبرتُ عنه ، معناه : حَبسْتُ نفسي عليه ، وحبستُها عنه ؛ فلذلك تعدَّى (اصبر) في قوله : ﴿وَاصْبِرْ نَفْسَكَ﴾ بغير وساطة الجارّ ؛ لأنَّ المعنى : احبِسْ نفسَك ، وقولهم : " قُتِلَ فلانٌ صَبْرًا " معناه حَبْسًا ، وهو مصدرٌ وقع موقِع الحال ، يريدون مَصْبورًا ، قال عنترة (١٧٥) :

فَصَبَرْتُ عارفةً لذلك حُرَّةً تَرْسُو إذا نَفْسُ الجَبانِ تَطَلَّعُ

أي حبستُ نَفسًا عارفةً للشدائد " (١٧٦) .

فابن الشَّجريِّ أشار في هذا النَّصِّ إلى أنَّ الفعل (صبر) في قولنا : صبرتُ

---

(١٧٢) أمالي ابن الشَّجريِّ ١ / ٩٢ ، ويُنظر : معاني القرآن للفرّاء ٢ / ٤٠٥ ، ومعاني القرآن وإعرابه٤ / ٢٤٩ ، والكشاف ٣ / ٣٧٤ ، والتبيان في إعراب القرآن ٢ / ١١٠١، حيث يرى العكبري أنَّ (مسحًا) مصدرٌ في موضع الحال ، وقيل : التقدير: يمسح مسحًا .

(١٧٣) يُنظر : أمالي ابن الشَّجريِّ ١ / ٢٢١ ، ٢٥٢ ، ٣٦٩ - ٣٧٠ ، ٢ / ٤٩ - ٥٠ .

(١٧٤) سورة الكهف ، الآية ٢٨ .

(١٧٥) البيتُ من بحر الكامل ، وهو بديوانه ص ١٠٤ ، ومجمع الأمثال ٢ / ٣٣٣ ، وكرره ابن الشجريِّ في المجلسين : الثامن والثلاثين والثامن والستين ، أي في ٢ / ٤٩ ، ٥٥٣، ونسب في الكشاف ٢ / ٤١٨ إلى أبي ذؤيب ، وهناك أشار إلى أنّه قرئ بالغدوة ، وبالغداة أجود ؛ لأنَّ غُدوة علَمٌ في أكثر الاستعمال ، وإدخال اللام على تأويل التنكير ، وهذا ما أشار إليه الزَّجّاج من قبله ، يُنظر : معاني القرآن وإعرابه ٣ / ٢٢٩ .

(١٧٦) أمالي ابن الشجريِّ ١ / ٢٢٠ - ٢٢١ ، ويُنظر : المقتضب ٣ / ٢٣٤ ، ٢٦٩ ، ٣١٢/٤ .

على كذا وصبرتُ عنه ، معناه : حَبستُ نفسي عليه ، وحبستُها عنه ؛ مثله مثل الفعل (صبرتُ) في قول عنترة المذكور آنفًا ، وهو ما ترتّب عليه أنْ تعدى (اصبر) بغير وساطة حرف الجرّ في قوله تعالى :﴿ وَاصْبِرْ نَفْسَكَ ﴾ ، على تضمينه معنى الفعل المتعدي (احبِسْ) [١٧٧] ، فقول العرب : قُتِلَ فلانٌ صَبْرًا " معناه حَبْسًا ، ثُمَّ أشار إلى أنَّ هذا المصدر (صبرًا) مصدرٌ واقعٌ موقع الحال ، أي مؤولٌ باسم المفعول الواقعِ حالاً ، يريدون : قُتِلَ فلانٌ مصبورًا ، ومثله في تأويل المصدر باسم المفعول قوله تعالى : ﴿ وَأَنَّا ظَنَنَّا أَن لَّن تَقُولَ الْإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا ﴾ [١٧٨] ، فمعناه " مكذوبٌ ، والعرب تقول للكذب : مكذوب ،وللضعف : مضعوفٌ ، وليس له عَقْدُ رأي ومعقود رأيٍ ؛ فيجعلون المصدر في كثيرٍ من الكلام مفعولاً " [١٧٩] .

لكن لماذا عُبِّر بالمصدر في مثل هذه المواضع ؟ أرى أنَّ هذا الأمر مرتبطٌ بالسياق ، ففي قولهم : " قُتِلَ فلانٌ صَبْرًا " ، وغير ذلك ، ما كان إلاّ لكونهم يريدون التّركيز على دلالة الحدَث مُجرَّدًا من الزَّمان ، دون إرادة الدلالة على مَنْ وقع عليه الفعل حدُوثًا لا ثُبوتًا ؛ أي التركيز على (الحَبْس) فقط ، دون كونه في زمنٍ مَّا ، وقد سبقت الإشارة إلى أنَّ الواضع الصَّرفيَّ للمصدر " نظر إلى ماهيّة الحدث ، لا ما قام به ، فلم يطلب - إذن ، في نظره - لا فاعلاً ، ولا مفعولاً"[١٨٠]، فالمصدر وقعٍ في مكانٍ يقع فيه اسم المفعول (محبوس) ، دون أنْ يكون نائبًا عنه - لأنَّ لكل صيغة معناها الوضعيّ ، الذي وضِعَت من أجله - وإنّما قيل: وُضِع موضعه ، أي أنّه على تأويل محبوسٍ ؛ لِمَا سبق من دلالة ، وتلك مرونةٌ ، يُقدِّمها التَّشكيل الصَّرفيُّ مُتعانقًا مع المعنى ، من خلال تأويل

---

(١٧٧) يُنظر في ذلك : الكتاب ١ / ٣٧٠ ، والمقتضب ٣ / ٢٣٤ ، وجمهرة اللغة ، مادة (برص) ، وتهذيب اللغة ، والصّحاح (صبر) ، ومفردات ألفاظ القرآن ص ٤٧٤ ، وأساس البلاغة (صبر) ، وأمالي ابن الشجريّ ١ / ٢٢٠ - ٢٢١ والتبيان في إعراب القرآن ٢ / ٨٤٥ ، وارتشاف الضرب ٣ / ١٥٧٠ .

(١٧٨) سورة الجن ، الآية ٥ ، ويُنظر : الكشاف ٤ / ١٦٧ ، حيث قوله : أي مكذوبًا فيه أو نصب نصب المصدر ؛ لأنَّ الكذبَ نوعٌ من القول .

(١٧٩) معاني القرآن للفرّاء ٢ / ٣٨ ، ويُنظر ٢ / ١٨٩ ، وظاهرة التحويل في الصّيَغ الصَّرفيّة ص ١٨٧ .

(١٨٠) شرح الرَّضيّ على الكافية ٣ / ٤٠٤ .

الصِّيَغ ، وهو ما ينطبق على قوله تعالى : ﴿ وَأَنَّا ظَنَنَّا أَن لَّن تَقُولَ الْإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا ﴾ ، وقوله : ﴿ وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ ﴾ (١٨١) .

ففي قوله تعالى :﴿ وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ ﴾ نلاحظ أنَّ هذه الآية جاءت في سياق الحديث عن كَذِبِ إخوة يوسف ، فلمَّا طرحوه في الجُبِّ أخذوا قميصه ، وذبحوا جَدْيًا ، فلطَّخوا القميص بدمِ الجَدْي ، وقيلَ : سَخْلَةٌ ، والمعنى واحدٌ ، فلمّا رأى يعقوب – عليه السلام – القميص قال : كَذَبْتُم ، لو أكله الذِّئب لخرَّق قميصهُ ، وقيل : إنَّه قال : إنْ كان هذا الذِّئبُ لحَليمًا ، أشفق على القميص ، فلم يُمزِّقه ، وأكل ابني ، وقالوا : اللصوص قتلوه، قال : فلِم تركوا قميصه ؟ فلذلك قيل : بدمٍ كَذِب ، فالدَّمُ دمٌ كَذِبٌ ، أي ذو كَذِبٍ ، والمعنى مكذوبٌ فيه (١٨٢) .

فلم يكن المُراد من مرونة التَّشْكيل الصَّرفيّ – هنا باستخدام صيغة المصدر المؤولة باسم المفعول – الدلالة على مَنْ وقع عليه الفعل ، أي وَصْف المفعول على سبيل الاستمرار والانقطاع ، بقَدْر ما يهمُّه التركيز على إبراز حَدَثِ (الكَذِب) أو دلالة هذا القول المكذوب فيه على أبيهم ، والتركيز عليها ، وهذا ما يؤيِّده قول الزَّمخشريّ : " أو وصَفَ بالمصدر مبالغةً ، كأنَّه نفس الكذب وعينه ، كما يُقال للكذّاب : هو الكذِب بعينه ، والزور بذاته ، ونحوه " (١٨٣) ، دون ارتباط ذلك بزمنٍ مَّا ، حتى إذا جاء الزَّمن وراء الزَّمن صلُح التعبير بهذه الصِّيغَة ؛ ومِن ثَمَّ فعلى المتلقي البحث عن تلك العلاقة بين التَّشْكيل الصرفيّ بمرونته وبلاغته هذه والمعنى ، وإعمال عقله فيها ، وهو ما يؤكِّد على ثراء معنى مثلِ هذه النصوص ، التي يسهم التَّشْكيل الصرفيُّ فيها بهذا التَّأويل ، في إبراز الجمال الصرفيِّ الدلاليّ ، بوصفه جزءًا من منظومة الجمال اللغويِّ كلِّها في النصوص الأدبية .

---

(١٨١) سورة يوسف ، من الآية ١٨ .
(١٨٢) يُنظر : معاني القرآن للفرّاء ٢ / ٣٨ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٣ / ٧٣ ، والكشّاف ٤/ ١٦٧ .
(١٨٣) الكشّاف ٢ / ٣٠٨ .

ثالثاً - تأويل المصدر الميمي بالمصدر :

وردت إشارة ابن الشَّجريِّ إلى تأويل المصدر الميميّ بالمصدر في موضعين من أماليه [١٨٤] ، نحو ما جاء في تعليقه على قول لَقيط بن يَعْمَر الإياديّ [١٨٥] :

يادَارَ عَمْرةَ من مُحْتَلِّها الجرَعَا هاجَتْ لِيَ الهَمَّ والأحْزانَ والوَجَعا

فقال : " مُحْتَلِّ ها هنا : مصدرٌ بمعنى الاحتلال ؛ لأنَّ العرب إذا بَنَوا المُفْعَل بمعنى المصدر ، ممّا جاوز الثلاثة جاءوا به على صيغة اسم المفعول ، فقالوا : أكرمتُه مُكْرَمًا ، ودحرجتُه مُدَحْرَجًا ، وقطَّعْتُه مُقَطَّعا ، واستخرجتُ المالَ مُستَخْرَجًا ، قال جرير [١٨٦] :

أَلَمْ تَعْلَمْ مُسَرَّحِيَ القَوافِي فلا عِيًّا بهنّ ولا اجتلابا

أراد تسريحي ، وفي التنزيل : ﴿ وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ ﴾ [١٨٧] ، أي كلَّ تمزيق، وفيه : ﴿ أَنزِلْنِي مُنزَلاً مُّبَارَكاً ﴾ [١٨٨] ، أي إنزالا " [١٨٩] .

فابن الشَّجريِّ في تعليقه على قول لقيط بن يَعْمُرَ الإياديّ أشار إلى أنَّ كلمة (مُحْتَلِّ) مصدرٌ بمعنى الاحتلال أو مؤوَّلٌ بالاحتلال ؛ أي أنَّ (مُحْتَلاً) مصدرٌ ميميٌّ، من الفعل غير الثلاثي احتَلَّ) ، فأتى على وزْن مضارعه المبني للمجهول، مع إبدال حَرْف المُضارعة ميمًا مضمومةً ، وهذا ما بدا في تعليله بقوله : " لأنَّ العرب إذا بَنَوا المُفْعَل بمعنىالمصدر ، ممّا جاوز الثلاثة جاءوا به على صيغة اسم المفعول ، فقالوا : أكرمتُه مُكْرَمًا ، ودحرجتُه مُدَحْرَجًا ، وقطَّعْتُه مُقَطَّعا ، واستخرجتُ المالَ مُستَخْرَجًا " [١٩٠].

---

(١٨٤) يُنْظر : أمالي ابن الشَّجريِّ ١ / ٦٢ ، ١٦١ .

(١٨٥) البيت من بحر البسيط ، وهو بديوانه ٣٠ ، والجَرَعُ والجرعاء : رملةٌ لا تُنْبت ، ويُنْظر : الأغاني٢٢ / ٣٥٧ – ٣٦٠ ، ففيه البيت برواية (الجزَعا) مكان (الجَرعا) .

(١٨٦) البيت من بحر الوافر ، وهو بديوانه ص ٣٠ ، والجمل في النحو ، للخليل ١٤١ ، والخصائص ١ / ٣٦٧ ، ٣ / ٢٩٤ ، وارتشاف الضرب ٥ / ٢٢٦٣ .

(١٨٧) سورة سبأ ، من الآية ١٩ .

(١٨٨) سورة المؤمنون ، من الآية ٢٩ .

(١٨٩) أمالي ابن الشجريِّ ١ / ٦٢ .

(١٩٠) أمالي ابن الشجريِّ ١ / ٦٢ ، ويُنْظر : الكتاب ١ / ٢٣٣ ، ٤ / ٨٨ ، ٩٧ ، والمقتضب ٢ / ١١٨ ، ومعاني القرآن للفرَّاء ١ / ١٥١ – ١٥٢ ، والأصول في النحو ٣ / ١٤٩ ، وشرح الشافية لأبي الفضائل١ / ٣٠٣ – ٣٠٤ .

ولقائلٍ أنْ يقول : ما تُنْكرُ أنْ يكون (مُحْتلٌّ) اسمَ مفعولٍ أو اسم مكانٍ ؟ أقول : نعم ، فمنذُ الوهلة الأولى يتبين إمكانية كونه كذلك ، ولا سيّما أنَّ اسم المفعول والمصدر الميميّ واسمي الزَّمان والمكان في غير الثلاثيّ المُجرَّد بوزنٍ واحد ، لكنَّ السياق يشير إلى أنَّ الشاعر لا يريد الدلالة على مَنْ وقع عليه الفعل حدوثًا أو الدلالة على المكان ، فهو يريد الإشارة إلى دلالة الحدث (الاحتلال) ، أضف إلى ذلك أنَّ " المصدر مضافٌ إلى فاعله ؛ لأنَّ الهاء عائدةٌ على (عَمْرَةَ) ، لا على الدار " [١٩١] ، واسم المفعول يُضاف إلى نائب فاعله في المعنى ، نحو : أنتَ مسموعُ الكلمة ، فالشاعر قد نادى محبوبته مُتلهِّفًا ، ثُمَّ انقطع ، ثُمَّ قال : بسبب احتلالِ أو نُزولِ محبوبته (عَمْرَةَ) في المكان المُسمّى (الجَرَع) تاركةً إيّاه ، هاجت له الهمَّ والأحزان والأوجاع .

وهذا ما يؤنسه قول ابن الشَّجريِّ نفسه : " وانتصاب (الجَرَع) على الظَّرف، وكان حقُّه إيصالَ الفعل بفي ، ولكنه حَذف (في) ، كما حذفها القائل[١٩٢] :

لَدْنٌ بِهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ ... فيه كما عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ

أراد : في الطريق ، فحذف (في) ضرورةً . و (مِنْ) هاهنا خارجةٌ عن معانيها الثلاثة ؛ الابتداء والتبعيض والتبيين ، ومعناها لام العلَّة ، كقولك : جئتُ من أجلك ولأجلك ، وأكرمتُه من خوفه ولخوفه ، وهي مُتعلِّقةٌ بهاجت ، فجملة النِّداء مُنقطعةٌ ممَّا بعدها ، كأنَّه نادى الدَّار تلهُّفًا ، ثُمَّ ترك خطابها ، وقال : من احتلال عَمْرةَ في الجَرَعِ هاجت لي الهَمَّ " [١٩٣] .

---

(١٩١) أمالي ابن الشَّجريِّ ١ / ٦٣ ، ويُنْظر : الكتاب ٤ / ٩٥ ، والجدير بالذِّكر أنَّ المصدر يُضاف إلى المفعول أيضًا ، يُنظر : المقتضب ١ / ١٥١ .

(١٩٢) البيت من الكامل ، ورُمْحٌ لَدْنٌ : ليِّنٌ ، ويَعْسل : يشتدُّ اهتزازه ، وهو لساعدة بن جؤية الهذليّ ، وهو في الكتاب ١ / ٣٦ ، والجمل في النحو للخليل ص ٤٢ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢ / ٤٧ ، ١٩٣ ، والحجة للقراء السبعة ٥ / ٤٤٠ ، وأسرار العربية ص ١٨٠، وأوضح المسالك ١ / ٢٧٠ ، والتصريح ٢ / ٤٠٤ ، وأعاده ابن الشجريّ في ٢ / ٥٧٣ على أنَّ الفعل (عَسَلَ) تعدى إلى مكانٍ مخصوص بدون واسطة ، وتقدير الكلام : كما عسَل في الطريق الثعلب ، أي كما يشتدُّ اضطراب الثعلب في الطَّريق .

(١٩٣) أمالي ابن الشجريّ ١ / ٦٣ .

وإنَّما كان هذا البيان للمعنى لأعود إلى ربطِه بتأويل المصدر الميميّ بالمصدر الأصليّ ، فأشيرُ إلى ما ذكرتُه آنفًا من إرادة الشاعر الدلالة على الحدث(الاحتلال) ، وهذا ما فرَغْتُ منه . لكن لِمَ لجأ الشاعر إلى هذا التَّشْكيل الصرفيّ ؟ فعبّر بالمصدر الميميّ المؤول بالمصدر الأصليّ ، ولَمْ يُعبِّر بالأصليّ ابتداءً ، على الرَّغْم من أنَّ المصدر الميميّ كالمصدر الأصليّ في معناه واستعماله، ولا يخالفه إلاّ في صورته اللَّفظيّة .

أرى أنَّ ذلك ما كان منه إلاّ لكونه يريد توجيه المتلقي إلى مُشاركته في تشكيل معنًى ما ، بجانب الدلالة على الحدَث والتركيز عليه ، وهو أنَّه لم يَنْسَ الإشارة إلى مَنِ احتلَّتْ هذه الدار ، يريدُ عَمْرَةَ ، تاركةً إيّاه إلى رملةِ (الجَرَع) ، التي لا تُنبت ، وهو الأمر الذي ما كان ليتحقّق له لو قال : يا دارَ عَمْرةَ من احتلالِ الجَرَعا ، وما كدت أفرغ من هذا التحليل حتَّى التفتُّ إلى قول المُبرِّد " وما كان من المصادر التي في أوائلها الميم ، أو أسماء المواضع التي على ذلك الحدِّ، أو الأزمنةِ فعلى وزن المفعول ؛ لأنَّها مفعولات . فالمصدر مفعولٌ أخذَتْه الفاعل ، والزَّمان والمكان مفعولٌ فيهما ، وذلك قولك أنزلته مُنْزلا ... وتقول سرّحته مُسرّحًا ، أي تسريحا " [١٩٤] ؛ أي أنَّ المُحتلَّ في البيت رمزٌ لاختلاط الشاعر بمحبوبته عن طريق تَذَكُّرِ ما كان بينه وبين (عمرة) ، والتفكير في هذه الذكريات ، ممّا جرّ عليه الهموم والأحزان والأوجاع ، أضفْ إلى ذلك أنَّ التعبير بالمصدر الميميّ قد مكّن التَّشْكيل الصَّرفيّ من توافُقه مع النَّسْج الشِّعريّ ، فالبيتُ من بحر البسيط ، وتقطيعه ووزنُه هكذا :

يا دَارَعَمْ / رَتَمِنْ / مُحْتَلِّهَلْ / جَرَعَا هاجْتَلِيَلْ / هَمْ مَوَلْ / أحْزانَوَلْ / وَجَعَا

مُسْتَفْعِلُنْ / فَعِلُنْ / مُسْتَفْعِلُنْ / فَعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ / فاعِلُنْ / مُسْتَفْعِلُنْ / فَعِلُنْ

ولو قال : (يا دارَ عَمْرَةَ من احتلالها الجَرَعا) لأدّى ذلك إلى انكسار الوزن ، والوزن جزءٌ من إنتاج المعنى النَّصِّيِّ ، الذي يسعى إليه المُبدِع من وراء إبداعه.

ولعلَّه من المفيد الإشارة هنا بعد هذا التحليل إلى أنَّ افتتاح الشاعر قصيدته بهذا البيت ، وذِكْره للمحتلِّ المؤوَّل بالاحتلال كان مناسبًا لِمَا قيلت من أجله ، فقد

---

(١٩٤) المقتضب ١ / ٢١٢ – ٢١٣ ، ويُنظر به أيضًا ٢ / ١١٨ – ١١٩ .

قيلت بسبب غزو كسرى لإياد ، عندما عبروا شط الفرات الغربي ، بما لديهم من جَمْعٍ ، فلم يفلت منهم إلا القليل ، وجمعوا به جماجمهم وأجسادهم ، فكانت كالتل العظيم ؛ ولذلك سُمِّي ما بجانبهم من دير بدير الجماجم ؛ ومن ثَمَّ كتب لقيط إلى مَن بالجزيرة من إياد ، قائلاً بعد هذا البيت :

يا قَامِ لا تَأمَنُوا إنْ كُنْتُم غُيُرًا ... على نِسَائِكُمْ كِسْرى ومَا جَمَعا

هُو الجَلاءُ الذي تَبْقى مَذَلَّتُه ... إنْ طارَ طَائِرُكُم يَوْمًا، وإنْ وَقَعا

هو الفَنَاءُ الَّذِي يَجْتَثُّ أَصْلَكُمْ ... فَمَنْ رَأى ذَا رَأيًا ومَنْ سَمِعَا

إلى أنْ قال :

وقَدْ بَذَلْتُ لَكُمْ نُصْحِي بِلا دَخَلٍ ... فاسْتَيْقِظُوا إنَّ خَيْرَ العِلْمِ ما نَفَعَا

وجعل عنوان الكتاب : سلامٌ في الصحيفة من لقيط إلى مَنْ بالجزيرة من إياد بأنَّ اللَّيْث كسرى قد أتاكم فلا يحبسكم سوق النِّقَادِ [١٩٥] ، وهو الأمر الذي يؤكد على أنَّ للجملة الأولى بتشكيلها اللغويِّ ــ ومن بينه الصِّيَغ الصرفية ــ أهميةً في الإفصاح عن الموضوع الرئيس في القصيدة ، ففيها يركز المبدع مضمون رسالته، أو الموضوع الرئيس فيها [١٩٦] ، مستخدمًا ما يخدم غرضه من رموز ، وهنا يحضرني قول القائل : " فإذا كان الرسّام يؤثِّر فينا باللون ، فيحدث معه التوتُّر العصبي الذي تثيره المحسوسات ، فإنَّ الشاعر لا يستطيع أنْ يؤثِّر هذا التأثير الحسِّيِّ المباشر ؛ لأنَّه لا يستخدم اللون استخدامًا مباشرًا ، وإنَّما هو يبتعث فينا اللون من خلال الرمز الصغير " [١٩٧] .

وما قاله ابن الشَّجريِّ في قول لقيطِ بن يَعْمُرَ الإياديّ هو ما وجده في قول جرير :

أَلَمْ تَعْلَمْ مُسَرَّحِيَ القَوافِي ... فلا عِيًّا بِهِنّ ولا اجتِلابا

أراد تسريحي ، فعبّر بالمصدر الميميّ (مُسَرَّحي) ، المُضاف إلى فاعله ، المؤوَّل بالمصدر الأصليّ (تسريحي) لِمَ سبق بيانه من الدلالة على الحدث ،

---

(١٩٥) يُنظر : الأغاني ٢٢ / ٣٥٧ – ٣٦٠ ، والنِّقادُ : جَمْع النَّقَد ، وهو ضَرْبٌ من الغنم الصِّغار ، يُنظر : العين ، والمُحكم (مادة نقد) .

(١٩٦) ينظر : التضمين العروضي في الطويل وبناء شعر الأعشى ص ١٩ ، ٢٠ ، ٤٥ ، ٤٦ ، وعلم اللغة النصِّيّ ١ / ٦٥ .

(١٩٧) التفسير النفسي للأدب ص ٤٩ بتصرُّف .

مُنوِّهًا إلى صانعه ، ولا سيّما أنَّه يعني أثر قوافيه - التي لا يعيا بهنَّ ولا يجتلبهنَّ ممَّن سواه ، بل هو غنيٌّ بما لديه منها – على إنسانٍ مُعيّنٍ يُخاطبه ، فكأنَّه أراد أنْ يدفَعَه (١٩٨) ، وهو العباس بن يزيد الكندي ، وكان مقيمًا بشُعْبَى ، فعارض جريرًا عندما هجا الرّاعي النُّميري بقوله من قصيدة له :

إذَا غَضِبَتْ عَلَيْك بَنُو تَمِيم حَسِبْتَ النَّاسَ كُلَّهم غِضَابا

ومن ثَمَّ هجا جرير العبَّاسَ قائلاً قبل البيت موضع التحليل :

إذَا جَهِل السَّقِيُّ ولَمْ يُقَدِّرْ لِبَعْضِ الأُمُورِ أوْشَكَ أنْ يُصَابَا
سَتَطْلُعُ من ذُرَا شُعْبَى قَوافٍ عَلى الكِنْدِيِّ تَلْتَهِبُ التِهَابَا
أعَبْدًا حَلَّ فِي شُعْبَى غَرِيبًا أُلُؤْمًا لاَ أبَا لك وَاغْتِرَابَا ؟ (١٩٩) .

هذا ، بالإضافة إلى إسهامه أيضًا في توافُق التَّشْكيل الصَّرفيِّ مع النَّسْج الشِّعْريِّ ، فالبيت من بحر الوافر ، ولو عبّر بالمصدر الأصليِّ لتحوّلت التفعيلة الثانية (مُفَاعَلَتُنْ) إلى (مُسْتَفْعُلُنْ) ؛ ومن ثَمَّ ينكسر الوزن ، وفي ذلك ما يمكِّننا من القول : إنَّنا " لا نستطيع أنْ نقول إنَّ البناء الصَّرفيَّ لا يثري المعنى الأدبيَّ ، ولا يحتمل أكثر من بُعْدٍ واحد ، فتفاعُل الدلالات أو التكيُّف المُتبادل بين البناء الصرفيّ ومطالب التركيب والسياق تؤدِّي بنا إلى الاعتراف بحتمية المعنى المُتعدِّد أو دخول المدلول الصرفيِّ المُوجّه كعنصرٍ في بنية الشِّعر الإيقاعية ونشاطه الخياليّ ، وإذا صحّت هذه الملاحظة ، وصحّ أنَّ تفاعلات التَّشْكيل الصرفيّ تتداخل مع تفاعلات المعاني والإيقاع ، فإنَّ الموقف النقديَّ القديم يحتاج إلى تعديلٍ أساسيٍّ ، أو يبدو غير مُقنعٍ على أقلّ تقديرٍ " (٢٠٠) .

وبخصوص ما استشهد به ابن الشَّجريِّ أيضًا من قوله تعالى : ﴿ وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾ ،وقوله : ﴿ أَنزِلْنِي مُنزَلاً مُّبَارَكاً ﴾ ، فقد أشار إلى أنَّ تأويلَ (مُمَزَّقٍ) تمزيق ، وتأويل (مُنزَلاً) إنزال ، فالآية الأولى وردت على لسان أهل سبأ عندما

---

(١٩٨) يُنظر : الخصائص ١ / ٣٦٦ ، ولسان العرب ، مادة (جلب) .
(١٩٩) يُنظر : خزانة الأدب ٢/ ٣١٠ – ٣١١ ، وديوان جرير ص ٣٠ .
(٢٠٠) نظرية اللغة والجمال في النقد العربي ص ١٠٠ .

سئموا الرَّاحة وبطروا النِّعمة – على اختلاف في القراءة ؛ ومن ثَمَّ المعنى [٢٠١] – فقالوا : ﴿ رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا ﴾ ، وظلموا أنفسهم بذلك ، فما كان من المولى – سبحانه وتعالى – إلاّ أنْ فرَّقهم تفريقًا في البلاد ، فأذهبَ بجنَّتَيْهِمْ ، وغرق مكانهم ، وبدَّدهم في البلاد ، فصارت العرب تتمثَّل بهم في الغرقةِ ، يقولون : ذهبوا أيْدِيَ سبأ ، وتفرَّقوا أيادِيَ سبأ [٢٠٢] .

وهذا النوع من تأويل المصدر الميميّ هو ما سبق في السورة نفسها ، في قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾ [٢٠٣] ، وذلك على لسان الذين كفروا (قُريش) ، فقد قال بعضهم لبعضٍ (هل ندلكم على رجُلٍ) ، يعنون محمدًا – صلى الله عليه وسلم – يُحدِّثكم بأعجوبة من الأعاجيب أنَّكم تُبعثون ، وتُنْشئون خلقًا جديدًا بعد أنْ تكونوا رُفاتًا وترابًا ، ويُمَزِّق أجسادكم كُلَّ مُمَزَّقٍ ، أي يُفرِّقكم ، ويبدِّد أجزاءكم كُلَّ تبديد[٢٠٤] ، وهو ما علَّق عليه الزمخشريُّ مُجوِّزًا كَوْنَ المصدر اسم مكانٍ – وهو ما أوافقه عليه – بقوله : " فإنْ قُلتَ : قد جعلت المُمَزَّق مصدرًا ، كبيت الكتاب:

أَلَمْ تَعْلَمْ مُسَرَّحِيَ القَوافِي ... فلا عيًّا بِهِنّ ولا اجتلابا

فهل يجوز أنْ يكون مكانًا ؟ قلتُ : نعم ، ومعناه ما حصل من الأموات في بطون الطير والسِّباع ، وما مرّت به السيول ، فذهبت به كلَّ مذهبٍ ، وما سفَتْه الرِّياح ، فطرحته كُلَّ مُطرح " [٢٠٥] .

فقد كان بإمكانه – سبحانه وتعالى ، وهو القادر – التعبيرَ بالمصدر الأصليِّ (تمزيق) ، لكنَّه – سبحانه ، وهو أعلم – يريد بجانب الدلالة على حدث (التمزيق) الإيماء إلى فاعل هذا التمزيق ، الذي أشارت صيغة المصدر الميميِّ إلى حذْفه ؛ للتعظيم ، فهي مُشتقَّةٌ على وزن المضارع المبني للمجهول ، فإذا

---

(٢٠١) يُنظر معاني القرآن وإعرابه ٤ / ١٨٩ ، ومفردات ألفاظ القرآن ص ٧٩٩ ، والكشّاف ٣ / ٢٨٦ .
(٢٠٢) يُنظر : المقتضب ٤ / ٢٥ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٤ / ١٨٩ ، والكشّاف ٣ / ٢٨٦ ، وشرح المفصل ٤ / ١٢٣ .
(٢٠٣) سورة سبأ ، الآية ٧ .
(٢٠٤) يُنظر : الكشاف ٣ / ٢٨٠ .
(٢٠٥) الكشاف ٣ / ٢٨٠ ، ويُنظر : الخصائص ١ / ٣٦٦ ، والتبيان ٢ / ١٠٦٧ .

بالمتلقي بعد إعمال الفكر يتوصّل إلى أنَّه – سبحانه – هو المُمَزِّق ، دون غيره ، وهو ما يُمكن رَبْطُه أيضًا بسياق قوله تعالى : ﴿ أَنزِلْنِي مُنزَلاً مُّبَارَكاً ﴾ ، أي إنْزالاً [٢٠٦]، وما يمكن اعتباره دلالةً على أنَّ ثَمّة علاقةً بين التَّشْكيل الصرفيِّ ومفهوم المعنى، من خلال ما أُوتي هذا النِّظام الصَّرفيُّ من أدوات .

رابعًا – تأويل المصدر بالمصدر :

ورد تأويل المصدر بالمصدر في أمالي ابن الشَّجريِّ في ثلاثة مواضع [٢٠٧] ، أوّلها كان من باب تأويل المصدر المُؤول من (أنْ والفعل) بالمصدر الصريح[٢٠٨]، وبقية المواضع كانت من باب تأويل المصدر الصريح بنظيره ، نحو ما جاء في تعليقه على قول عديّ بن زيد العِباديّ [٢٠٩] :

وتفكَّرْ ربَّ الخَوَرْنَقِ إذْ أشْـ ـــرَفَ يومًا وللْهُدَى تَفْكيرُ
سَرَّهُ مُلْكُه وكَثْـرَةُ ما يحْـ ـــوِيه والبَحْرُ مُعْرِضًا والسَّديرُ
فارْعَوَى قلبُه فقال فما غِبْـ ـــطَةُ حَيٍّ إلى المَمَاتِ يصيرُ
ثُمَّ بَعْدَ الفَلاحِ والمُلْكِ والإمْـ ـــةِ وارتُهُمُ هناك القُبورُ

فقال : " وقوله : " وقد رُوِي " وتذكَّرْ ربُّ الخَوَرْنَق " بالرفع ، و" ربَّ الخَوَرْنَق " بالنصب ، فمن رفَع ، فتذَكَّرْ في روايته : ماضٍ سكنت راؤه للإدغام ، ومَن نصبَ أراد : تذكَّر أيُّها المعيِّرُ بالدَّهر ربَّ الخَوَرْنَق ، فسكون الراء في هذا القول بناءٌ ، على مذهب البصريين ، وجَزْمٌ على مذهب الكوفيين ، و (وربَّ الخَوَرْنَق) مفعولٌ

---

(٢٠٦) يُنظر : معاني القرآن وإعرابه ٤ / ١١ ، والكشّاف ٣ / ٣١ ، والتبيان ٢ / ٩٥٣ .
(٢٠٧) يُنظر : أمالي ابن الشجريِّ ١ / ٧٣ ، ١٥١ ، ١٦٠ .
(٢٠٨) يُنظر : السابق ١ / ٧٣ .
(٢٠٩) الأبيات من الخفيف ، وهي بديوانه ص ٨٧ ، والأغاني ٢ / ١٣٢ ، ١٣٧ ، وهي من قصيدته التي أولها :

أيُّها الشامتُ المُعَيِّرُ بالدَّ ـــهرِ أأنْتَ المُبَرَّأُ الموفُورُ
أمْ لديْكَ العَهدُ الوثيقُ منَ الأيَّـ ـــامِ بَلْ أنْتَ جاهلٌ مَغْرُورُ
مَنْ رأيتَ المَنُونَ عَرَّيْنَ أمْ مَنْ ذَا عليه مِنْ أنْ يُضامَ خَفيرُ
أين كِسْرَى كِسْرَى المُلوكِ أنُوشَرْ وَانَ أمْ أيْنَ قبلَهُ سابُورُ

ومنها سبعة عشر بيتا بأماليَ ابن الشَّجريِّ ١ / ١٣٧ – ١٣٨ ، ويُنظر : الزاهر في معاني كلمات الناس ٢ / ١٦٢.

، وهو في القول الأول فاعلٌ ... ومَن روى " تذكَّر " روى " وللهُـدَى تـذكيرُ " ، وكان القياس : وللهُدى تذكرٌ وتفكرٌ ؛ لأنَّ مصدر تفعَّلت : التَّفَعُّل ، فأمَّا التَّفعيـل فمصدر فَعَّلتُ ، كقوله : كلَّمتُه تكليمًا ، وسلَّمتُ تسليمًا ، ولكـن المـصدرين إذا تقارب لفظاهما مع تقارب معنيَيْهما جاز وقوع كلٍّ واحد منهما موضعَ صاحبه ، كقوله تعالى : ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً ﴾ [٢١٠] . ورَبُّ الخَوَرْنَق : النعمان بن امـرئ القيس بن عمرو بن امرئ القيس بن عمرو بن عـديّ بـن نـصر بـن ربيعـة اللَّخميّ"[٢١١].

ومن خلاله تتّضح إشارة ابن الشَّجريِّ إلى أنَّ قـول عَـديٍّ : (وتفكَّـرْ ربُّ الخَوَرْنَقِ) قدرُوي : (وتذكَّرْ ربُّ الخَوَرْنَق) ، برَفْعِ (رَبٌّ) ، علـى الفاعليـة ، بجانب نَصْبها في الرِّواية الأولى ، على المفعولية ، واسـتبدال كلمـة (تَفَكَّـرْ) بكلمة (تَذَكَّرْ) ، مُوضِّحًا أنّ كلمة(تَذَكَّرْ) في رواية مَنْ رفـع (الـرَّبُّ) فِعـلٌ ماضٍ، سكنَتْ راؤه للإدغام ، وأنَّها في رواية مَنْ نصب (الرَّبَّ) فِعْلُ أمرٍ ، مبْنِيٌّ على سكون الرَّاء على مذهب البصريين ، مجزومٌ على مذهب الكوفيين .

هذا ، وقد أشار إلى أنَّ مَن روى (وتفكَّرْ ربُّ الخَوَرْنَقِ) ليس فيه إلاّ الرَّفـع في(الرَّبُّ) ؛ لأنَّه غير مُتعدٍّ ، وأنَّ مَنْ روى (تذكَّرَ) رَوى آخر البيت (وللْهُدى تذكيرُ) ، وكان القياس أنْ يقول : (وللْهُدى تذكُّرٌ وتَفَكُّرٌ) ؛ أي أنَّ ابن الشَّجريِّ يشير هنا إلى أنَّ كُلاًّ من المصدرين (تذكير ، وتفكير) مؤوّلٌ بنظيـره (تـذكُّر وتَفَكُّر) ، وقد علّل هذا القياسَ بأنَّ مصدر تفعَّلت : التَّفَعُّل ، فأمَّا فَعَّلتُ فمـصدره التَّفعيل ، كقوله : كلَّمتُه تكليمًا ، وسلَّمتُ تسليمًا [٢١٢] ، ثُمَّ استدرك بأنَّ المصدرين إذا تقارب لفظاهما مع تقارب معنيَيْهما جاز وقوع كـلِّ واحـدٍ منهمـا موضـعَ صاحبه[٢١٣] ، كقوله تعالى : ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً ﴾ .

---

(٢١٠) سورة المزمل ، الآية ٨ .
(٢١١) أمالي ابن الشجريِّ ١ / ١٥٠ – ١٥١ ، ويُنظر ١ / ١٦٠ .
(٢١٢) يُنظر : الكتاب ٤ / ٧٩ ، ٨١ ، والمقتضب ١ / ٢١٢ ، والأصول في النحو ٣ / ١١٦ ، وشرح الرضيِّ على الكافية ٣ / ٤٠١ ، وشرح الشافية لأبـي الفـضائل ١ / ٢٩٧ – ٣٠٠ ، وأوضح المسالك ٣ / ٢٣٨ .
(٢١٣) يُنظر أيضًا : التبيان ١ / ٢١٦ .

فقوله تعالى : ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً ﴾ كان القياس فيه أنْ يقول : وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبَتُّلاً ، لكنَّ المولى - عزَّ وجلَّ - عبّر بالمصدر ﴿ تَبْتِيلاً ﴾ المؤول بنظيره (تَبَتُّلاً)، ومعناه : واذكر اسم ربِّك بالنهار ، ودُم على ذِكره بالليل ، واحرِص عليه، وانقطِع إليه في العبادة انقطاعًا يختصُّ به ، بتناول كلِّ ما كان من ذِكرٍ طيِّبٍ وتسبيحٍ وتهليلٍ وتكبيرٍ وتمجيدٍ وتوحيدٍ وصلاةٍ وتلاوة قرآنٍ ودراسة عِلْمٍ ، وغير ذلك مما كان رسولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم يستغرِقُ به ساعاتِ ليلِه ونهاره [٢١٤] .

وما كان هذا التعبير إلاّ لحملِه - والله أعلم - الفعلَ (تبتّل) على معنى (بتَّلَ) ، فالمصدر(تبتيلا) محمولٌ على معنى بتّل إليه تبتيلاً [٢١٥] ؛ قال سيبويه : " هذا باب ما جاء المصدر فيه على غير الفعل ؛ لأنَّ المعنى واحدٌ ، وذلك قولك : اجتوروا تجاورًا ، وتجاوروا اجتوارًا ؛ لأنَّ معنى اجتوروا وتجاوروا واحدٌ ، ومثل ذلك انكسر كسرًا ، وقال الله تبارك وتعالى : ﴿ وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾[٢١٦]؛ لأنَّه إذا قال : أنبته فكأنَّه قال : قد نبت ، وقال عزَّ وجلَّ : ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً ﴾ ؛ لأنَّه إذا قال : تبتَّل فكأنَّه قال : بتل " [٢١٧] ، أضف إلى ذلك مراعاة حقِّ الفواصل ، قال الزمخشري أيضًا : " فإنْ قُلْتَ : كيف قيل (تبتيلا) مكان تبتلا؟ قلْتُ : لأنَّ المعنى تبتّل بتَلنفسك ، فجيء على معناه مراعاة لحقِّ الفواصل"[٢١٨]، وقد يكون التعبيرُ به مبالغةً في الانقطاع إلى الله والإخلاص له -

---

(٢١٤) يُنظر : معاني القرآن وإعرابه ٥ / ١٨٧ ، والزاهر في معاني كلمات الناس ٢ / ٣٤٥ ، ومفردات ألفاظ القرآن ص ١٠٧ ، والكشاف ٤ / ١٧٧ ، والتبيان ١ / ٢١٦ ، ٢ / ١٢٤٧ .

(٢١٥) يُنظر : تهذيب اللغة ، مادة (بتل) ، وتفسير الطبري ٣ / ٧٠ ، ١٥ / ٩٢ حيث حديثه عن مثل هذا التأويل في قوله تعالى : ﴿ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوّاً كَبِيرًا ﴾ الإسراء ٤٣ ، ولم يقل : تعاليًا ، ٢٩ / ١٣٢ - ١٣٣ ، وقارن بما في أمالي ابن الشجريّ ١ / ١٦٠ حيث أشار إلى استخدام المصدر (تَزَجُّجها) في معنى تزْجيجها .

(٢١٦) سورة نوح ، الآية ١٧ .

(٢١٧) الكتاب ٢ / ٢٤٤ ، ويُنظر : المقتضب ١ / ٢١١ - ٢١٢ ، ٢ / ١٢٢ ، ٣ / ٢٠٤ ، والأصول في النحو٣ / ١٣٤ ، وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ٣٤٦ ، وشرح الرَّضيِّ على الكافية ٣ / ١٩٩ - ٤٠٠ .

(٢١٨) الكَشاف ٤ / ١٧٧ ، ويُنظر : معاني القرآن للفرّاء ٣ / ١٩٨ ، ويمكن مقارنة ما جاء في معاني القرآن وإعرابه ٥ / ١٨٧ بما في التبيان ٢ / ١٢٤٧ ، والعين مادة =

بجانب مراعاة حقِّ الفواصل أيضًا - وهو ما تدل عليه صيغة التَّفعيل [٢١٩] ومن ثَمَّ كان التعبير به ملائمًا للجو النفسيِّ في الآيات الكريمة موضع الحديث قبل هذه الآية ، وهو ما يؤيِّد القول بعدم الوقوف عند حدود ما وقف عليه القدماء ؛ لأنَّ كلَّ لفظٍ في القرآن الكريم موضوعٌ لقَصْدٍ وحِكْمةٍ ، وعلينا أنْ نجتهد في الوصول إلى هذه الغايات .

وبالنَّظر في قول عَديٍّ يمكن القول : إنَّه عبّر بالمصدر (تفكير) المؤول بنظيره(تَفَكُّر) لِمَا في التَّفعيل من مبالغة ، فالشاعر يخاطب عَديَّ بنَ مَرِينا الأسديّ قائلاً له : تذكَّر وتفكَّرْ أيُّها المُعيِّرُ بالدَّهر ونوائبه رَبَّ الخَوَرْنَقِ (النُّعمان بن امرئ القيس بن عمرو بن امرئ القيس بن عمرو بن عَديّ بن نصر بن ربيعة اللَّخميّ) ، أي صاحب بناءيّ الخَوَرْنَقوالسَّدير ، فأين هو ؟ وكان النُّعمان هذا من أشدِّ الملوك نكايةً ، وأبعدهم مُغارًا ، غزا أهلَ الشام مرارًا ، وأكثر المصائب في أهله ، وسبَى ، وغَنِمَ ، وكان قد أُعْطِى المُلكَ والكثرةَ والغلبةَ ، مع فتاءِ السِّنِّ ؛ فلكي تهتدي إلى أنَّ أمور الدَّهر لا تثبت على حالٍ عليك بالفراغ لنَفْسِك ، بطول التفكير في أمر هذا النُّعمان ، ومَن سبقه ، نحو كسرى الفُرس ، وسابور ، وقيصر الرُّوم ، وخاقان التُّرك ، وبَغْبُور الهند ، وتُبَّعٍ حِمْيَر ، وغيرهم ، ممَّن وارتهم القبور ، وذلك مفهومٌ من الأبيات السابقة على البيت موضع الحديث واللاحقة له أيضًا [٢٢٠] ؛ ومن ثَمَّ كانت المبالغة في التعبير بالمصدر تفكير دون التَّفكُّر مناسبةً للمعنى النَّصِّيِّ للأبيات ، [٢٢١] .

وإنْ أنسَ لا أنسى الإشارة إلى أنَّه على الرَّغْم من اقتضاب ابن الشَّجريِّ في تعليقه على تأويل المصدر بالمصدر أو وقوعه موقعه ، فإنَّنا مدعوون إلى التفكير مليًّا كلّما تعرَّضنا لبيان علاقة التَّشْكيل الصَّرفي بالمعنى في قول القائل : " وإذا

= (تبل) ، وجمهرة اللغة (بتل) ، وتهذيب اللغة(بتل) ، والصِّحاح (بتل) ، وأساس البلاغة (تبل)، ولسان العرب ، وتاج العروس(بتل) .

(٢١٩) يُنظر : الكتاب ٤ / ٧٩ ، ٨١ ، والمقتضب ١ / ٢١٢ ، والأصول في النحو ٣ / ١١٦، والمنصف ص٢١٨ ، وأمالي ابن الشجريّ ١ / ١١٩ ، وشرح الشافية لأبي الفضائل ١ / ٢٥١ - ٢٥٢ .

(٢٢٠) يُنظر في ذلك : أمالي ابن الشَّجريّ ١ / ١٣٧ - ١٤٧ ، ١٥١ - ١٥٢ .

(٢٢١) يُنظر : الكتاب ٤ / ٧٩ ، ٨١ .

أردنا آخر الأمر أنْ نصوِّر موقف المتقدمين من فاعلية البناء الصرفيِّ تصويرًا موجزًا ، فلنقل : إنَّ هؤلاء لم يكن لديهم في فَهْم جماليات البناء الصرفيِّ مكانٌ ملحوظٌ ، ولم تكن لديهم فكرةٌ واضحةٌ أو مقنعةٌ حول إقامة أصول مُتّفق عليها للتذوق الأدبيِّ أو الكشف الفنيِّ العميق . حقًّا إنْ هؤلاء أحسّوا بوجود مُستوىً لُغويٍّ للأدب ، وشعروا بخصوصيةٍ في لغة الشعر ، وأشاروا آنًا إلى ما قد تنطوي عليه هذه اللغة من خصبٍ وثراء ... ولكنهم مع ذلك لم يتعمقوا الإحساس ببلاغة العنصر الصرفيِّ ، ولم يستطيعوا أنْ يوفروا له الموقف الحيّ المُتفاعل ، الذي لا يكتفي بذاته ، ولا ينمو بمعزلٍ عمّا حوله " [٢٢٢] .

ففي إطار التعمُّق في الإحساس ببلاغة العنصر الصرفيِّ يمكن أنْ يُضاف إلى ما سبق القولُ بأنَّ التعبير بصيغة (تفكير) فيه تخطٍّ للدلالة المُوجّهة أو الموقف المعزول إلى الانتفاع بها في ملاءمتها للجو النَّفسيّ الذي يعيشه الشاعر ، ففيها بيئةٌ واسعةٌ تقترن بمعانٍ نفسيّةٍ ، لا تتوافر في حال التعبير بصيغة (التَّفكُّر) ، فهذه الصِّيغَة يُراد بها – بجانب ما سبق – تصوير الشعور بالدهشة من جانب الشاعر واستنكاره غرور هذا المخاطَب الشامت ودعوته إلى الاستغراق والتفكير العميق في أحوال مَنْ سبقوه ، وتلك علاقة اللغة بجماليات الشعر ، وهو الأمر الذي ينبغي الوقوف أمامه مليًّا وعدم الوقوف على مشارف ما قاله القدماء [٢٢٣] .

وليس هذا فحسب ، بل إنَّ التعبير بالمصدر (التَّفْعيل) مؤوّلاً بالتَّفَعُّل قد مكّن التَّشْكيل الصَّرفيّ من توافُقه مع النَّسْج الشِّعريّ ، فالبيتُ من بحر الخفيف ، وتقطيعه ووزنُه هكذا :

وَتَفَكْكَرْ / رَيْبْلْخَ وَرْ / نَقِ إِذْأَشْ رَفَيُومَنْ / وِلْلْهُدَى / تَفْكِيرُو
فَعِلاتُنْ / مُسْتَفْعِ لُنْ / فَعِلاتُنْ فَعِلاتُنْ / مُتَفْعِلُنْ / فاعِلاتُنْ

ولو قال : (ـرَفَ يومًـــا وِلْلْهُدَى تَفَكُّرٌ) لأدّى ذلك إلى انكسار الوزن ، بعدم استقامة الضَّرْب ، والوزن – كما أشرتُ آنفًا – جزءٌ من إنتاج المعنى النَّصِّيِّ ، الذي يسعى إليه المُبدِع من وراء إبداعه .

---

(٢٢٢) نظرية اللغة والجمال في النقد العربي ص ٩٧ – ٩٨ .
(٢٢٣) يُنْظر في ذلك : نظرية اللغة والجمال في النقد العربي ص ١٠٠ ، ١٠١ .

ولمَّا كان الشيء بالشيء يُذْكر ، فإنَّه تجدر الإشارة إلى أنَّ ابن الشَّجريِّ لم يقتصر على بيان تأويل المصدر بغيره أو وضعه موضعه ، بل ربط تأويل المصدر بالمصدر بغير الصحيحدلاليًّا ، ففي تعليقه على قول الرضيِّ أبي الحسن محمد بن الطاهر الموسَويِّ ، وقد نظر إلى الحيرة وآثارها ، يذكر أربابها ، وذلك في سنة اثنين وسبعين وثلثمائة [٢٢٤] :

وَبِما تَرُدُّ على المُغيرةِ دَهْيَه نَزْعَ النَّوارِ بَطيئةَ الإذْعانِ

قال : " قوله : بما تَرُدُّ ، أي بردِّها ، وعنَى بالمغيرة المغيرةَ بنَ شُعبةَ الثَّقفيَّ ، وكان أحدَ دهاة العرب ، وولي إمارةَ الكوفة في أيام معاوية ، فأرسل إلى هِنْد بنتِ النُّعمان يخطبها ، وكانت قد عَميتْ ، فأبَت ... والإذعان : الانقياد ، وقوله : " نَزْعَ النَّوارِ " يُقالُ : نَزَعْتُ الشيءَ من مكانه نَزْعًا ، ونَزعتُ عن الأمر نُزُوعًا ، إذا رجعتَ عنه ، ونَزَعْتُ إلىفلانٍ نزاعًا ، إذا حَنَنْتَ إليه ، وقد غَلِّط أبو نواس في وَضع النَّزْع موضعَ النُّزوع في قوله [٢٢٥] :

وإذا نَزَعْتَ عنِ الغِواية فلْيَكُنْ لِلَّهِ ذاكَ النَّزْعُ لا لِلنَّاسِ " [٢٢٦] .

فمن خلاله أشار ابن الشَّجريِّ إلى ما وقع فيه أبو نواس من خطأ ، بتعبيره بالمصدر(النَّزْع) في مكان (النُّزوع) ؛ لعدم مناسبته للمعنى المُعبَّر عنه في البيت ، فالشاعر يريد إخبار المتلقي بأنَّه إنْ رجع عن طريق الغواية وتاب إلى الله فإنَّ ذلك الرجوع ينبغي أنْ يكون لوجهالله ، لا ليقول الناس : إنَّ فلانًا إنسانٌ تقيٌّ، وكذا ، وكذا . لكن هذا المعنى لم يستقم للشاعر ؛ وذلك مردُّه إلى أنَّ (النَّزْعَ) من قولهم : نَزَعْتُ الشيءَ من مكانه نَزْعًا ، ونَزعتُ عن الأمر نُزُوعًا ، إذا رجعتَ عنه ، أي أنَّه سَلْبٌ وكَفٌّ عن الشيء ، بالإضافة إلى الحنين ، والنُّزوع : الاشتياق الشديد [٢٢٧] ، فكيف يرجع عن الله – والعياذ به من هذا – وهو يريد

---

(٢٢٤) البيت من بحر الكامل .

(٢٢٥) البيت من بحر الكامل ، في ديوانه ص ٣٠٣ ، وهو من قصيدة أولها :

كيْفَ النُّزُوعُ عَنِ الصِّبا والكاسِ قِسْ ذَا لَنا يَاعاذِلي بِقِياسِ

(٢٢٦) أمالي ابن الشَّجريِّ ٢ / ٤٥٠ .

(٢٢٧) يُنظر : العين ، والصحاح وتهذب اللغة (نزع) ، ومفردات ألفاظ القرآن ص ٧٩٨ .

الرُّجوعِ إليه ؟ ؛ ومن ثَمَّ كان التعبير بالنُّزوع هو المناسب للمعنى ، وفيما سبق ما يمكننا من القول : إنَّ التعبير بمصدرٍ مؤوَّلٍ بآخر أو وَضْعه مكانه ليس على إطلاقه ، بل عمودُ الأمر مناسبته للمعنى والسياق ، وهو الأمر الذي يؤكِّد على أنَّ ثمّة علاقةً بين التَّشْكيل الصرفيِّ ومفهوم المعنى من خلال تأويل المصدر بغيره من المصادر ؛ ومن ثَمَّ يمكن القول : إنَّ " للغة مواضعاتها للتعبير عن قَصْد المُرسِل في كافة المستويات ، ومنها المستوى الدلالي ، إذْ يستطيع المُرسل أنْ يعبِّر عنه وَفْقَ شكل اللغة الدلاليّ مباشرة ، بما يتطابق مع معنى الخطاب ظاهريًّا ... هذه الإمكانات تفضي بنا إلى نتيجة مهمّة ، وهي مركزية السياق في مَنْح الخطاب دلالته للتعبير عن القَصْد " (٢٢٨) .

المبحث الرابع
تأويل الفعل

يأتي الفعل في نصوص كثيرة مؤوَّلاً بغيره من الصِّيَغ ، أو موضوعًا في مكانٍ كان من المفترض أنْ يُعبَّر فيه بصيغة ما ، لكن عُبِّر بالفعل ؛ لأنَّ بالفعل ظلالاً دلاليةً ، ترتبط بالسياق ، غير موجودةٍ في الصِّيغَة المُفترضة أو غير موجودةٍ في فعلٍ آخر يخالفه في الزَّمن ، فقد يأتي الفعل الماضي مؤوَّلاً بالمُستقبل أو الحاضر ، نحو قوله تعالى : ﴿ أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلاَ تَسْتَعْجِلُوهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ (٢٢٩) ، قيل : أتى بمعنى يأتي ، فهو كقولك : إنْ أكرمتني أكرمتك ، وحَسُن لفظ الماضي في موضع المستقبل لصدق إتيان الأمر ، أي أنَّ ذلك في قُرْبه وانتظاره وحتمية وقوعه بمنزلة ما قد مضى وكان (٢٣٠) .

وقد يأتي المُستقبل مؤوَّلاً بالماضي أو موضوعًا في موضع الماضي ، نحو قوله تعالى : ﴿ أَفَكُلَّمَا جَاءكُمْ رَسُولٌ بِمَا لاَ تَهْوَى أَنفُسُكُمُ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ

---

(٢٢٨) استراتيجيات الخطاب ص ٣٦٧ .
(٢٢٩) سورة النحل ، الآية ١ .
(٢٣٠) يُنظر : معاني القرآن وإعرابه ٣ / ١٥٤ ، ومُشكل إعراب القرآن ٢ / ١٢ ، والتبيان ٢١٨ ، والكشاف ٢ / ٤٠٠ ، وتفسير القرطبي ١٠ / ٦٥ .

وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ ﴾ [٢٣١] ، وقد يأتي الفعل مؤوّلاً بغيره للمطاوعة ، وقد يأتي مؤوَّلاً باسم الفاعل ، ففي تعليق العكبري على حديث الحسن بن علي بن أبي طالب (إنْ كان رسول الله صلّى الله عليه وسلّم ليَبْعَثُه) قال : " الصوابُ فَتْحُ اللام ، ورَفْعُ الفعل ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً ﴾ [٢٣٢] ، والتقدير : وإنْ كان رسول الله صلّى الله عليه وسلّم لباعثًا له ، وأوقع الفعل المستقبل موضع اسم الفاعل"[٢٣٣] ، وفيما يلي عرضٌ لِمَا ورد في أمالي ابن الشَّجريِّ من تأويلِ للفعل بغيره من الصِّيَغ .

أوّلاً - تأويل الماضي بالمستقبل أو الحاضر والعكس :

ورد حديث ابن الشَّجريِّ في أماليه عن تأويل الماضي بالمستقبل أو تأويل المستقبل بالماضي في خمسة مواضعَ [٢٣٤] ، نحو ما جاء في تعليقه على قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ اللّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَـهَيْنِ من دُونِ اللّهِ ﴾ إلى قوله : ﴿ قَالَ اللّهُ هَـذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[٢٣٥] ، فقال : " فالمعنى : قال الله هذا الكلام في يوم ينفع الصادقين صِدقُهم ، وحقيقته : يقول الله ، وكذلك معنى إذْ قال الله : إذا يقول الله ، وإنَّما حَسُن إيقاع الماضي في موضع الآتي ؛ لأنَّ أمرَ القيامة لظهور براهينه ، وصِدْقِ المُخبِر به بمنزلة ما وقعَ وشُوهد ، وقال أبو النَّجْم [٢٣٦] :

ثُمَّ جَـزاه اللهُ عنَّا إذْ جَزَى جنّاتِ عَدْنٍ في العَلالِيِّ العُلَى

فوضع (إذْ جزى) في موضع إذا يجزي ، ومثله : ﴿ وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابَ النَّارِ ﴾ [٢٣٧] ، وقد جاء في القرآن عكسُ هذا ، فمن ذلك قوله تعالى :

---

(٢٣١) سورة البقرة ، الآية ٨٧ ، ويُنظر : معاني القرآن للفرّاء ٢ / ٢٣ ، وظاهرة التحويل في الصِّيَغ الصَّرْفيّة ص ٩١ ، ١٢٢ – ١٢٥ .
(٢٣٢) سورة البقرة ، الآية ١٤٣ .
(٢٣٣) إعراب الحديث النبوي ص ٢١٩ ، ويُنظر : المقتضب ٣ / ١٧٨ .
(٢٣٤) يُنظر : أمالي ابن الشجريّ ١ / ٦٦ – ٦٧ ، ٩٥ ، ٩٩ ، ١٥٣ ، ٢ / ٣٤ – ٣٥ ، ٤٥٣ ، والخصائص ٣ / ٣٣١ .
(٢٣٥) سورة المائدة ، الآيات ١١٦ – ١١٩ .
(٢٣٦) البيت من بحر الرَّجز ، في ديوانه ص ٢١٠ .
(٢٣٧) سورة الأعراف ، من الآية ٤٤ .

﴿ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنبِيَاءَ اللّه مِن قَبْلُ ﴾ [٢٣٨] ، وقوله :﴿ مَا يَعْبُدُونَ إِلاَّ كَمَا يَعْبُدُ آبَاؤُهُم مِّن قَبْلُ ﴾ [٢٣٩] ، وضع (يعبدُ) في موضع (عَبَد) و (تقتلون) في موضع (قتلتم)، وقال الطِّرمّاح [٢٤٠] :

وإنِّي لآتيكُمْ تَشَكُّرَ مَا مَضَى مِنَ الوُدِّ واستِيجابَ ما كان في غَدِ

وضع (كان) في موضع (يكون) ، ونقيضه قول زياد الأعجم [٢٤١] :

وانْضَحْ جَوانِبَ قَبْرِه بِدمائها فَلَقدْ يكونُ أخا دَمٍ وذَبائحِ

ووجْهُ استجازتهم هذا الإبدال مع تضادّ الأفعال أنّ الأفعال جنْسٌ واحدٌ ، وإنّما خُولِفَ بين صيغها ؛ لتدلّ كلُّ صيغةٍ على زمانٍ غير الذي تدلُّ عليه الأخرى ، وإذا تضمَّن الكلام معنًى يُزيح الإلباس جاز وضْعُ بعضها في موضع بعضٍ توسُّعًا "[٢٤٢]

فابن الشّجريّ في هذا النّصّ قد أشار إلى أمرين :

أولهما : أنّ الماضي يأتي مؤوّلاً بالمستقبل ، ومن ذلك أنّ تأويل الفعل (قال) في قوله تعالى : ﴿ قَالَ اللّهُ هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ هو : قال الله هذا الكلام في يوم ينفع الصادقين صدقُهم ، وحقيقته : يقول الله ؛ أي أنّه يقول هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ، في يوم القيامة [٢٤٣]، وهو ما ينطبق على قوله

---

(٢٣٨) سورة البقرة ، من الآية ٩١ .

(٢٣٩) سورة هود ، من الآية ١٠٩ .

(٢٤٠) البيت من بحر الطويل ، في ذيل ديوانه ص ٥٧٢ .

(٢٤١) البيت من بحر الكامل .

(٢٤٢) أمالي ابن الشجريّ ١ / ٦٦ - ٦٧ .

(٢٤٣) يُنظر : معاني القرآن وإعرابه ٢ / ١٨٢ ، وتفسير الطبريّ ٧ / ١٣٧ - ١٣٨ ، والكشاف ١ / ٦٥٨ وإعراب الحديث النبويّ ٢١٤ - ٢١٥ في تعليقه على حديث الدّجّال (معه نهْران يجريانِ ، فإمّا أدركنّ واحدٌ منكم) ، حيث قال : " وقد روي بطريقٍ آخر : (فمَنْ أدرك) ، فيدل هذا اللفظ على أنّ (أدرك) لفظه لفظ الماضي ومعناه المستقبل ، والإشكال في لحاق النون لفظ الماضي ؛ لأنّ حكمها أنْ تلحق المستقبل ، فإنْ كانت هذه الرواية محفوظةً ، فوجهها أنّه لمّا أُريد بالماضي المستقبل ألحق به نون التأكيد تنبيهًا على أصله ، ولا يجوز أنْ تكون النون ههنا ضمير جماعة المؤنث لإمرين ، أحدهما : أنّه لم يتقدّم في الحديث جماعة مؤنث يرجع هذا الضمير إليه ، والثاني أنه رفع ما بعده ، وهو قوله (واحدٌ منكم) ، وهو مفردٌ مُذكر " ، والحديث بصحيح مسلم ٤ / ٢٢٤٩ ، تحت رقم ٥٢٢٣ .

تعالى في آيات كثيرة ، حيث قوله : ﴿إذْ قال الله﴾ ، فمعناها : إذا يقول الله[٢٤٤]، وعلّة ذلك – كما يرى ابن الشّجريّ ، في نصّه السابق ، وهو ما أوافقه عليه – أنَّ أمرَ القيامة لظهور براهينه ، وصدقِ المُخبِر به بمنزلة ما وقعَ وشُوهِد ؛ فكان ذلك التّأويل والتعبير " تحقيقًا للأمر وتثبيتًا له ؛ أي أنَّ هذا وعْدٌ مَوْفِيٌّ به لا محالة ، كما أنَّ الماضي ثابتٌ لا محالة " [٢٤٥] ؛ ومن ثَمَّ حَسُن إيقاع صيغة الماضي في موضع الآتي .

وكذلك الفعل (جزى) في قول أبي النَّجْم [٢٤٦] :

ثُمَّ جَزاه اللهُ عنّا إذْ جَزَى ... جنّاتِ عَدْنٍ في العَلالِيِّ العُلَى

فعلٌ ماضٍ مؤوَّل بالمُستقبل ؛ لأنَّ الجنّات العَدْن لا تكون إلاّ في يوم القيامة ؛ ومن ثَمَّفمعناه : إذا يجزي ، أضف إلى ذلك أنَّه لو عبّر بصيغة المضارع لأدّى إلى انكسار الوزن ، بعدم استقامة تفعيلة عروض الرَّجز . ونظير هذا ، قولِ الطِّرمّاح[٢٤٧] :

وإنّي لآتيكُمْ تَشَكُّرَ مَا مَضَى ... مِنَ الوُدِّ واستِيجابَ ما كان في غَدِ

فقد أشار ابن الشّجريّ إلى وضعِ الشاعر للفعل (كان) في موضع (يكون)، وهو ما أشار إليه كلٌّ من الخليل وابن جنّيّ [٢٤٨] ، وما كان ذلك إلاّ لأنَّ الشاعر يريد الإقناع بوقوع إتيانه وشُكْره على ما مضى من الودّ ، ولا غرابة في هذا ، فالماضي " يُحيل الحدث أكثر واقعيةً ، ويُعطيه صفة ما حدث ، ولو في الحس ،

---

(٢٤٤) يُنظَر : لسان العرب (ذا) حيث قوله : قال ابن الأنباري في إذْ وإذا : إنّما جاز للماضي أنْ يكون بمعنى المستقبل إذا وقع الماضي صلةً لمُبْهَم غير مُوَقّت ، فجَرى مَجْرى قوله : ﴿ إنَّ الذين كفَروا ويَصُدُّون عن سبيل الله ﴾ ؛ معناه إنَّ الذين يكفرون ويَصُدُّون عن سبيل الله ، وكذلك قوله : ﴿ إلا الذين تابوا من قَبْل أنْ تَقْدِرُوا عليهم ﴾ ؛ معناه إلا الذين يتوبون، قال : ويقال لا تَضْرِب إلا الذي ضَرَبَك إذا سلمت عليه ، فتجيء بإذا ؛ لأنَّ الذي غير مُوَقت ، فلو وَقّته فقال اضْرِبْ هذا الذي ضَرَبَك إذ سلّمت عليه ، لم يجز إذا في هذا اللفظ ؛ لأن توقيت الذي أبطل أن يكون الماضي في معنى المستقبل .

(٢٤٥) الخصائص ٣ / ٣٣١ .

(٢٤٦) البيت من بحر الرَّجز ، في ديوانه ص ٢١٠ .

(٢٤٧) البيت من بحر الطويل ، في ذيل ديوانه ص ٥٧٢ ، والخصائص ٣ / ٣٣١ .

(٢٤٨) يُنظر : الجمل في النحو للخليل ١٤٥ ، والخصائص ٣ / ٣٣٠ – ٣٣٢ .

ويُلقي قدرًا من الإقناع الوجدانيّ بوقوع الحالة المصوّرة بالقياس إلى الحالة التي يُعبّر فيها بصيغة المضارع " [٢٤٩] .

ومثله من القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿ وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابَ النَّارِ ﴾ [٢٥٠] ، أي أنّ أهل الجنة سينادون أهل النارِ يومَ القيامة بعد دخولهم : يا أهل النار قد وجدنا ما وعدنا ربُّنا حقًّا في الدنيا على ألسن رُسله ، من الثواب على الإيمان به وبهم ، وعلى طاعته ، فهل وجدتم ما وعدكم ربُّكم على ألسنتهم على الكفر به وعلى معاصيه من العقاب ؟ فأجابهم أهل النار بأنْ نَعَمْ قد وجدنا ما وعد ربنا حقًّا [٢٥١] ، فقد جيء بلفظ الماضي ؛ لأنّ المنتظر من وعْد الله ووعيده مُلقًى في الحقيقة ، وما هو كائن بالحقّ قد أعد الله لهم عذابًا شديدًا ، فحسُن الإخبار عنه بالماضي ، وأكثر ما يكون هذا فيما يخبرنا الله – جلّ وعزّ ذِكْره – به أنّه يكون ؛ فلصحّة وقوعه وصِدْق المُخبر به صار كأنّه شيءٌ قد كان ووُجِدَ ؛ ومن ثَمَّ ناسبه التعبير بصيغة الماضي المؤوّل بالمستقبل [٢٥٢] ، وهو ما يؤكّد القول بأنّ الماضي يُحيل الحدث أكثر واقعيةً ، ويُعطيه صفة ما حدث ، ولو في الحس ، ويُلقي قدرًا من الإقناع الوجدانيّ بوقوع الحالة المصوّرة بالقياس إلى الحالة التي يُعبّر فيها بصيغة المضارع ؛ ولذلك فإنّ ابن الشّجريّ صدد تعليقه على ما تُصدَّر به كتب الإقرارات ، وهو (أقرّ وأشْهدَ على نفسه) ، قال : " وإنّما آثروا : أقرّ وأشْهدَ ، دون يُقِرُّ ويَشْهد ؛ لأنّ لفظ الماضي أوكَدُ وأبعدُ من الشُّبْهة ، من حيث كان دالاً على إقرارٍ قد وقع ، فوقع الإشهادُ بوقوعه ، والمستقبل يدلُّ على إقرارٍ مُتوقَّع " [٢٥٣] ، وفي كلّ ما سبق عرضه ما يؤكّد على أنّ للتشكيل

---

(٢٤٩) نظرية اللغة والجمال في النقد الأدبي ص ١٠٩ .

(٢٥٠) سورة الأعراف ، من الآية ٤٤ .

(٢٥١) يُنظر : تفسير الطبري ٨ / ١٨٦ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٢ / ٢٧٥ ، والكشاف ٢ / ٨٠ ، وتفسير القرطبي ١٨ / ١٧٣ .

(٢٥٢) يُنظر : مشكل إعراب القرآن ٢ / ١٢ ، والكشّاف ٢ / ٣٧٢ ، في تعليقه على قوله تعالى : ﴿ وَبَرَزُوا لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾ سورة إبراهيم ، من الآية ٢١ ، وتفسير القرطبي ١٨/١٧٣ .

(٢٥٣) أمالي ابن الشّجريّ ٢ / ٣٤ .

الصرفيِّ نشاطًا ملحوظًا ذا فاعليةٍ في خَلْقِ المعنى المُتعدِّد ، وأنَّ هذا النشاط يمكن ملاحظته في نسيج كلٍّ من النثر والشعر.

أمَّا الأمر الثاني : فهو تأويل المستقبل أو المضارع بالماضي ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنبِيَاءَ اللَّهِ مِن قَبْلُ ﴾ (٢٥٤) ، فالآية جاءت في سياق الحديث عن قوم عيسى وكُفْرهم بنبي الحق ، وقيل بمحمد بعد عيسى وكُفْرهم بالتوراة ، واعتراضه - سبحانه وتعالى - عليهم بقَتْلِهم الأنبياء - والمعنى أنَّ أباءهم قتلوا، فلمّا رضوا بفعلهم أضاف القتل إليهم - مع ادِّعائهم الإيمان بالتوراة ، والتوراة لا تسوِّغ قتل الأنبياء (٢٥٥) ، ولمَّا كان ذلك كذلك عبّر سبحانه بصيغة المضارع المؤوَّل بالماضي إشارةً إلى أنَّ القَتْل مُتأصِّلٌ فيهم ومُستمرٌّ ، وأنَّ غضب الله ملازمٌ لهم إلى أنْ يرث الله الأرض ومَنْ عليها بسبب ما اقترفته أيديهم . ومثاله أيضًا قوله :﴿ مَا يَعْبُدُونَ إِلاَّ كَمَا يَعْبُدُ آبَاؤُهُم مِّن قَبْلُ ﴾ (٢٥٦) ، فالآية جاءت في معرض سَرْد قصص عبَدَة الأوثان وخطاب الله لرسوله بعدم الشكِّ في سوء عاقبة عبادتهم ، ثُمَّ أشار إلى أنَّ حالهم في الشرك مثل حال آبائهم من غير تفاوتٍ بين الحالين (٢٥٧) ، فلمّا كانوا مستمرِّين في عبادتهم على ما عبد آباؤهم عبَّر المولى - عزَّ وجلَّ - بصيغة المضارع المؤوَّل بالماضي .

ومثال هذا النمط من التَّأويل في الشعر - كما أشار ابن الشَّجريِّ - قول زياد الأعجم (٢٥٨) :

وانْضَحْ جَوانِبَ قَبْرِه بِدمائها ... فَلَقدْ يكونُ أخا دَمٍ وذَبائِحِ

فالشاعر يأمر إنساناً ما بأنْ يأخذ من دَمِ الذبيحة ، ويلطِّخ به قبر مَنْ يتحدَّث عنه أو يرثيه ، وهو المغيرة بن المهلب (٢٥٩) ؛ لأنَّه كان إنساناً مُكثرًا من إراقة الدَّمِ ؛

---

(٢٥٤) سورة البقرة ، من الآية ٩١ .
(٢٥٥) يُنظر : معاني القرآن للفرَّاء ١ / ٦٠ - ٦١ ، والتبيان ص ٩٣ ، والكشاف ١ / ٢٩٦ - ٢٩٧ .
(٢٥٦) سورة هود ، من الآية ١٠٩ .
(٢٥٧) يُنظر : الكشاف ٢ / ٢٩٤ .
(٢٥٨) البيت من بحر الكامل .
(٢٥٩) يُنظر : الأغاني ١٥ / ٣٧١ .

بذَبْحه كثيرًا من الذبائح ، التي مازال أثرها بين الناس في حديثهم وأفعالهم ، وإقرارهم بذلك مُتوقَّعٌ أيضًا في المُستقبل ، وهنا يمكن القول : إنَّه إذا " كانت طبيعة المضارع اللغوية تقتضي الاستمرار ، فإنَّ النشاط الأدبيّ العام للمضارع شيءٌ يمكن تسميته بالاستمرار الشعوريّ " (٢٦٠) ، وما كان لهذه الاستمرارية أنْ تصل إلى المتلقي ، ويتجدّد شعوره بها لو لم يعبِّر بصيغة الفعل المضارع المؤوَّل بالماضي ؛ لاختلاف أحوال الزمان .

ولذلك قال أبو الفتح بن جِنِّيّ فيما حكاه عن أبي علي الفارسيّ ، وقد سأل أبا بكرٍ بن السَّرَّاج : " فقال أبو بكرٍ : كان حُكم الأفعال أنْ تأتي كلّها بلفظ واحد ؛ لأنَّها لمعنًى واحدٍ ، غير أنَّه لمَّا كان الغرض في صناعتها أنْ تُقيّد أزمنتَها خُولِف بين مُثُلِها ؛ ليكونَ ذلك دليلاً على المُراد فيها . قال : فإنْ أُمِنَ اللَّبْسُ فيها جاز أنْ يقعِ بعضها موقع بعض " (٢٦١) – ومن خلال الإحصاء المذكور آنفًا تبيّن أمْنُ اللَّبس في كلِّ المواضع التي وردت في الأمالي – أضف إلى ذلك أنَّ زياد الأعجم لو عبّر بصيغة الماضي لأدّى ذلك إلى انكسار وزن الكامل ، بعدم استقامة التفعيلة الأولى (فَلَقَدْ يكُوْ = مُتَفَاعِلُنْ) في عجُز البيت .

ثانيًا – تأويل الفعل بالفعل المُتّحد معه في الزّمن للمطاوعة :

جاء الحديث عن هذا النمط من تأويل الفعل بنظيره المُتَّحد معه في الزَّمن في موضعين اثنين من أمالي ابن الشَّجريّ (٢٦٢) ، سبق الإشارة إلى أحدهما صدد الحديث عن تأويل اسم الفاعل بنظيره ، وهو ما يغني عن تكرار الحديث هنا مرةً أخرى ، أمَّا الموضع الثاني فقد جاء مُتَّخذًا نمط افْتَعَلْتُ أو انْفَعَلْتُ بمعنى فَعَلْتُ .

والجدير بالذِّكْر أنَّ تأويل صيغة (افْتَعَلْتُ) أو (انْفَعَلْتُ) بمعنى (فَعَلْتُ) يُسمّى في الدَّرس الصرفيّ بالمُطاوعة (٢٦٣) . وقد ورد هذا النمط من التَّأويل في

---

(٢٦٠) نظرية اللغة والجمال في النقد العربي ص ١٠٥ .

(٢٦١) الخصائص ٣ / ٣٣١ ، ويُنظر : الأصول في النحو ٣ / ٨٩ ، وأمالي ابن الشَّجريّ ٢ / ٣٤ – ٣٥ .

(٢٦٢) أمالي ابن الشَّجريّ ٢ / ٢٣٣ – ٢٣٤ ، ٣٥٣ .

(٢٦٣) يُنظر : الكتاب ٤ / ٦٥ – ٦٧ ، والمقتضب ٢ / ١٠٢ – ١٠٤ ، ٣ / ١٨٨ ، والأصول في النحو ٣ / ١٢٦ ، والمنصف ٩٥ – ٩٧ ، ٩٨ ، وشرح التصريف ٢١٠ – ٢١١ ، وارتشاف الضَّرب ١ / ١٧٥ – ١٧٧ ، والبرهان في علوم القرآن ٣ / ١٣٩ – ١٤٠ .

أمالي ابن الشَّجريِّ في المجلس السابع والعشرين ، صدد تعليقه على قول يزيد بن الحكَم الثقفيّ [٢٦٤] :

وَأَنَّكَ إِنْ قِيلَ ابـنُ عَمِّكَ غانِـمٌ شَـجٍ أَو عَميدٌ أَو أَخـو مَغلَةٍ لَوي
تَمَلَّأتَ مِـن غَيظٍ عَلَيَّ فَلَم يَزَلْ بِكَ الغَيظُ حَتّى كِدتَ في الغَيظِ تَنشَوي

فقال : " وقوله : (تنشوي) يقال : شَوَيْتُ اللحم ، فانْشوى ، هذا حقيقةُ مطاوِع شويت ، وقد قالوا : شويتُه فاشْتوى ، وهي رديئةٌ ، والصحيح أنَّ اشتويتُ بمعنى شَويتُ ، جاء منه افتعلْتُ بمعنى فَعَلْتُ ، كما قالوا : قَدَرْتُ واقْتَدرْتُ ، وعَلَوْتُ واعْتَلَيتُ ، فالمُشْتَوي هو الرجلُ " [٢٦٥] .

ومن خلال هذا النَّص يُلاحظ أنَّ ابن الشَّجريِّ قد أشار إلى أنَّ الفعل (انْشوى) في تأويل الفعل (شوى) ، مُنَوِّهًا إلى أنَّ هذا الأمر يُصطلح عليه في الدَّرس الصَّرفيّ بالمطاوعة ، وأنَّ (انْشوى) مُطاوِع (شويتُ) في الحقيقة ، أي في الأصل ، وأنَّ العرب قالت : شويتُه فاشْتوى ، وهي رديئةٌ ، في نظره ، والصحيح أنَّ اشتويتُ بمعنى شَويتُ ، كما قالوا : قَدَرْتُ واقْتَدَرْتُ ، وعَلَوْتُ واعْتَلَيتُ ، فالمُشْتَوي هو الرجلُ ، وهنا أشير إلى أنَّ المبرِّد قد رأى أنَّ (افْتَعَلَ) واردٌ ، لكن الباب لوزن (انْفَعَل) ، فقال: " فإذا كان الفعلُ بغير زيادة فمطاوعه يقع على (انْفَعل) ، وقد يدخل عليه (افْتَعلَ) ، إلاّ أنَّ الباب (انْفَعَل)؛ وذلك قولك : كسّرته فانكسر ، فإنَّ المعنى : أنّي أردتُ كسرَه ، فبلغت منه إرادتي ، وكذلك قطّعته فانقطع ، وشويتُ اللّحم فانْشوى ، ودفعته فاندفع . وقد يقع اشتوى في معنى انشوى ؛ لأنَّ (افْتَعَل) و(انْفَعَلَ) على وزن " [٢٦٦] ، وقد أشار الأنباريُّ إلى أنَّه يُقال انشوى اللحم ينشوي انشواءً ، ولا يُقال : اشتوي اللحم ، إنَّما المشتوي

---

(٢٦٤) البيتان من بحر الطويل .
(٢٦٥) أمالي ابن الشجريِّ ١ / ٢٧٤ ، ويُنظر الكتاب ٤ / ٦٥ ، ٧٣ – ٧٤ فسيبويه يجيز الأمرين ، والمقتضب ٢ / ١٠٢ ، واللسان (شوى) ، والمنصف ٩٥ – ٩٧ .
(٢٦٦) المقتضب ٢ / ١٠٢ ، واستكمل المبرِّد حديثه فقال : " فأمّا الأجود في قولك : اشتوى ، فأنْ يكون متعدّيًا على غير معنى الانفعال ، تقول اشتوى القومُ ؛ أي : اتخذوا شواءً ، فتقول على هذا : اشتوى القوم لحمًا " ، ويُنظر : الأصول في النحو ٣ / ١٢٦ ، وارتشاف الضَّرب ١ / ١٧٥ .

الرَّجل [٢٦٧] . أمَّا ابن جنِّيّ فقد نصَّ على أنَّ (اشْتَوى) ورد عن العرب ، لكنَّه قليلٌ ، ليس في كثرة (انْشوى) ، وأشار الثمانيني إلى أنَّ (اشْتَوى) و(انْشَوَى) جَميعًا مُطاوع لـ (شَوَيْتُ) [٢٦٨] ، بدون تفصيل ، مشيرًا إلى ورود قوله تعالى: ﴿ فَأَصَابَهَا إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَاحْتَرَقَتْ ﴾ [٢٦٩] ، وهو الأمر الذي يؤكِّد على جواز قولنا شَوَيْتُ اللحم فاشتوى - على الرغم من رداءته ، وهو ما لا أرجِّحه - لوروده عن العرب .

ولزيادة توضيح هذا التَّأويل المُسَمَّى بالمُطاوعة أقولُ : إنَّ (انْشوى) مطاوِع (شَوى) ، فعند قولك : (شَوَيْتُ اللحم فانْشوى) تكون قد بلغت من الفعل (انْشوى) مُرادكَ بأنْ صيّرْته إلى مِثْل حالِ الفاعل الذي يصحُّ منه الفعْل في الحقيقة ، فاللحم لا يصحُّ منه الفعْل ؛ لأنَّه لا قُدْرة له على ذلك ، بالإضافة إلى أنَّ بناء (انْفَعَل) لا يكون مُتعديًا البتَّة ؛ وذلك لأنَّ " أفعال المُطاوعة لا تتعدَّى إلى مفعول ؛ لأنَّها إخبارٌ عمَّا تريده من فاعلها " [٢٧٠] ، وإنَّما أردت ذلك منه ، فبَلَغْتَه بما أحْدَثْتَه أنت فيه ، بإلحاق الزِّيادتين في أوّله ، لا أنَّه تولَّى الفعْلَ ؛ لأنَّ الفعْلَ لا يصحُّ من مثْله ، نحو : قَطَعْتُ الحَبْلَ فانْقَطَعَ ، وكَسَّرْتُ الحَبَّ فانْكَسَر ، إلاَّ أنَّه قد صار إلى مِثْل حال الفاعل ، الذي يصحُّ منه فعْلُ الشِّواء ، وذلك أنَّ الفعْل صار حادثًا فيه كما كان حادثًا في الفاعل على الحقيقة ، فهو للفاعل على وجه الاستعارة ؛ أي أنَّه مجازٌ في الذي لا يصحُّ منه الفعل ، لا أنَّ له فعْلاً ، وهذا معنى قول العرب : إنَّ مثال (انْفَعَل) لا يكون مُتعديًا البتَّةَ ، وإنَّما جاء في كلام العرب للمطاعة [٢٧١] ، وهو ما يمكن أنْ يُقال في (شويتُه فاشْتوى) ، وفيما سبق من تحليلٍ ما يدلُّ على أنَّ ثَمَّة علاقةً بين التَّشْكيل الصَّرفيِّ والمعنى ، من خلال تأويل

---

(٢٦٧) يُنْظر : الزاهر في معاني كلمات الناس ٢ / ٧٤ .

(٢٦٨) يُنظر : المُنصف ص ٩٧ ، ٩٨ ، وشرح التصريف ص ٢١١ ، والمُمتع في التصريف ١ / ١٩٢ ، وهمع الهوامع .

(٢٦٩) سورة البقرة ، من الآية ٢٦٦ ، ويُنْظر في التعليق على هذه الآية البحر المحيط ٢ / ٦٧٣ ، حيث قوله : هذا باب فَعَلَ مُطاوع لأحرق ، كأنَّه قيل : فيه نارٌ أحرقتها فاحترقت ، كقولهم : أنصفته فانتصف ، وأوقدته فاتَّقد ، وهذه المطاوعة هي انفعال في المفعول يكون له قابلية للواقع به ، فيتأثر له .

(٢٧٠) المقتضب ٢ / ١٠٢ .

(٢٧١) يُنظر : المقتضب ٣ / ١٨٨ ، والمُنصف ص ٩٥ - ٩٦ .

الصِّيَغ ، وهو ما ينعكس على النَّص بسبب هذا التحليل ، فيما يتَّصل بالمعنى النَّصِّيّ .

ثالثًا - تأويل الفعل بالمصدر :

تحدَّث ابن الشَّجريّ في أماليه عن تأويل الفعل بالمصدر في موضعٍ واحد[٢٧٢]، نحو ما جاء في حديثه عن (سِوَى) ، فبعد أنْ أشار إلى أنَّ (سِوَى) في الاستثناء معدودةٌ في الظروف ، وهي في محلِّ نصبٍ على الظَّرف ، ومؤدِّيةٌ معنى (غير) ، عرض لاستعمالها ممدودةً ، بمعنى الوَسط ، كما جاء في التنزيل: ﴿فَاطَّلَعَ فَرَآهُ فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ ﴾ (٢٧٣) ، أراد في وسط الجحيم ، ثُمَّ عرض لاستعمالها مصدرًا في معنى اسم الفاعل المُشتق من الاستواء [٢٧٤] ، ثُمَّ أشار إلى استعمالها للتسوية بين الشيئين المتضادين ، فقال : " وقد استعملوها للتسوية بين الشيئين المتضادين ، كقولهم : سواءٌ عليَّ أقُمْتَ أمْ قعدتَ ، كما جاء في التنزيل : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ [٢٧٥] ، أي سواءٌ عليهم إنذارُكَ لهم وتركُ إنذارك ، ومثله : ﴿ سَوَاء عَلَيْنَا أَجَزِعْنَا أَمْ صَبَرْنَا ﴾ (٢٧٦) ، أي سواءٌ علينا جَزَعُنا وصَبْرُنا " (٢٧٧) .

فابن الشَّجريّ في نصِّه السابق أشار إلى أنَّ الفعل قد يُنزَّل منزلة المصدر ؛ أي أنَّه في تأويل المصدر ، نحو قولهم : سواءٌ عليَّ أقُمْتَ أمْ قعدتَ ، فتأويله : سواءٌ عليَّ قيامُك وقعودك ، ونحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ ﴾ ، فكلمة (سواء) مرفوعةٌ بالابتداء ، وقوله: ﴿ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ قائمٌ مقام الخبر ، فالتقدير : سواءٌ عليهم إنذارُك لهم وتركُ إنذارك ، لا يؤمنون أبدًا ، وسواءٌ موضوعٌ موضع (مُستوٍ) ؛ لأنَّك لا تقيم المصادر مقام أسماء الفاعلين إلاّ وتأويلها تأويل أسمائهم ، كأنَّه قيل : إنَّ الذين

---

(٢٧٢) يُنظر : أمالي ابن الشَّجريّ ١ / ٣٦١ ، وظاهرة التحويل في الصِّيَغ الصَّرفيَّة ص ١٧٣ ، ١٨٩ ، ١٩٤ .

(٢٧٣) سورة الصافات ، الآية ٥٥ .

(٢٧٤) يُنظر : أمالي ابن الشجريّ ١ / ٣٥٩ – ٣٦٠ .

(٢٧٥) سورة البقرة ، من الآية ٦ .

(٢٧٦) سورة إبراهيم ، من الآية ٢١ .

(٢٧٧) أمالي ابن الشجريّ ١/ ٣٦٠ – ٣٦١ .

كفروا مُستوٍ عليهم إنذارك وعدمُه ، على أنَّه خبرٌ لإنَّ ، يعمل عمل يستوي ، ومن أجل أنه مصدر لا يثنى ولا يجمع ، ويجوز أنْ يكون (أأنذرتَهُمْ أمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ) في موضع الابتداء ، وسواءٌ خبرٌ مقدَّمٌ ، بمعنى سواءٌ عليهم إنذارك وعدَمُه ، والجملة خبرٌ لإنَّ (٢٧٨).

ومثله قوله تعالى: ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجَزِعْنَا أَمْ صَبَرْنَا ﴾ ، فتقديره : سواءٌ علينا جَزَعُنا وصَبْرُنا ، من قوله : ﴿ وَبَرَزُواْ للّه جَمِيعاً فَقَالَ الضُّعَفَاء لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُواْ إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعاً فَهَلْ أَنتُم مُّغْنُونَ عَنَّا مِنْ عَذَابِ اللّه مِن شَيْءٍ قَالُواْ لَوْ هَدَانَا اللّهُ لَهَدَيْنَاكُمْ سَوَاء عَلَيْنَا أَجَزِعْنَا أَمْ صَبَرْنَا مَا لَنَا مِن مَّحِيصٍ ﴾ (٢٧٩) .

فالتَّشكيل الصرفيّ في تعبيره بمكوِّن الفعل (أأنذرتهم – لم تنذرهم ، جزِعنا – صَبَرْنا) المؤوَّل بالمصدر ، فيه دلالةٌ على إرادة الحدث المُقترن بالزَّمن والتركيز عليه وتوجيه الوجدان إليه – على عكس المصدر الذي فيه تركيزٌ على دلالة الحدث فقط دون الزمن – وهذه الدلالة مُرتبطةٌ بسياق الآيتين ، غير مُنفكّة عن الدلالة الصَّرْفيّة الثابتة للصيغة الصَّرْفيّة ، فالسياق يُضفي عليها إيحاءاتٍ دلاليةً مُستمدةً من مكوِّنات التَّشكيل اللُّغويّ الأخرى .

وتفصيل ذلك أنَّ آية سورة البقرة جاءت في سياق الحديث عن الذين كفروا مُقارنةً بالمؤمنين ، فيما سبق من آيات ، سواءٌ أكان التعريف في (الذين) للعهد، يُرادُ به أناسٌ بأعيانهم ، كأبي لهب وأبي جَهْل والوليد بن المُغيرة وأضرابهم ، أم كان للجِنس متناولاً كلَّ مَنْ صمّم على كُفْره تصميمًا ، لا يرعوي بعده ، ثُمَّ جاء الحديث عن هؤلاء المُصرِّين بالكفر مُتّصلاً باستواء إنذار رسول الله لهم وتَرْكه عليهم (٢٨٠).

أمَّا آية سورة إبراهيم ، فقد جاءت مُخْبرةً عن بروز الكافرين يوم القيامة – بعد أنْ كانوا يستترون عند ارتكاب الفواحش – مُنْكشفين لله عند أنفسهم ، أو خرجوهم من قبورهم ، فبرزوا لحساب الله وحُكْمه ، وحينئذٍ يقول الضعفاء

---

(٢٧٨) يُنظر : معاني القرآن وإعرابه ١ / ٧٥ – ٧٦ ، ومُشكل إعراب القرآن ١ / ٢٠ ، والتبيان ص ٢١ ، والكشاف ١ / ١٥١ – ١٥٤ .

(٢٧٩) سورة إبراهيم ، الآية ٢١ .

(٢٨٠) يُنظر : الكشاف ١ / ١٥٠ – ١٥١ .

(الأتباع والعوام) لسادتهم وكُبرائهم الذين استتبعوهم ، واستغووهم ، موبِّخين ومُعاتبين إيّاهم : هل أنتم مُغنون عنّا بعض الشيء الذي هو عذاب الله ؟ وذلك من باب التبكيت ، فأجابوهم مُعتذرين عمّا كان منهم إليهم بأنَّ الله لو هداهم إلى الإيمان لهدوهم ، ولم يضلّوهم ، ؛ ومن ثَمَّ قال الضُّعفاء : مُستويان علينا الجزَع والصَّبر ، ما لنا من الله من مَهْرب ؛ ولذلك كان قولهم ؛ أي الضُّعفاء أو الضُّعفاء والمستكبرون : (سَوَاء عَلَيْنَا أَجَزِعْنَا أَمْ صَبَرْنَا مَا لَنَا مِن مَّحِيصٍ) مُتَّصلاً بهذا السياق ، من حيث إنَّ عتابهم لهم كان جزعًا ممّا هم فيه ، يريدون أنفسهم وإيّاهم؛ لاجتماعهم في عقاب الضلالة ، التي كانوا مُجتمعين فيها ، فلا فائدة في الجزَع، كما أنَّه لا فائدة في الصَّبر [٢٨١] .

فلمّا كان ذلك كذلك – وهو ما يشبهه اتصال موضع سورة البقرة بسياقه – عبَّر المولى بصيغة الفعل المؤوَّل بالمصدر ؛ مريدًا من وراء هذا التَّشْكيل الصَّرفيِّ – وهو أعلم – أنْ يجعل الحدث أكثر واقعيةً لدى المُتلقي ، مُركِّزًا على مُضيِّه ، وذلك مُقارنةً بالمصدر الدالِّ على الحدث مُجرَّدًا من الزمان ، وقد سبق قول ابن جنِّيّ بخصوص إيثار التعبير بالماضي ، فبيّن أنَّ ثَمّة تحقيقًا للأمر وتثبيتًا له ؛ أي أنَّ هذا وعْدٌ مَوْفيٌّ به لا محالة ، كما أنَّ الماضي ثابتٌ لا محالة ، وهو ما توافق معه – فيما تقدَّم أيضًا – القولُ بأنَّ الماضي يجعل الحدث أكثر واقعيةً ، ويصبغه بصبغة ما حدث ، ولو في الحس ، ويُلقي قدرًا من الإقناع الوجدانيّ بوقوع الحالة المصوّرة بالقياس إلى الحالة التي يُعبّر فيها بصيغة المضارع أو الاسم أو الصِّفة ، مقصودًا بها اسم الفاعل أو المفعول أو الصِّفة المشبّهة أو اسم التفضيل .

فبالإضافة إلى الدلالة الثابتة في صيغة الفعل ، وهي الدلالة على الحَدَث المقترن بالزمن ، أضاف السياق دلالة التركيز على هذا الحدث مُقترنًا بالزَّمن ، وهو الإنذار أو عدَمُه في آية سورة البقرة ، والجَزَعُ أو الصَّبر في آية سورة إبراهيم ، أضف إلى ذلك أنَّ التعبير بالفعل المؤوَّل بالمصدر قد قرَّب المدلول إلى عقولنا ، وجعل تمثُّله أيسرَ وأمكنَ ممّا لو عبَّر – سُبحانه – بصيغة المصدر ،

---

(٢٨١) يُنظر : الكشّاف ١ / ٣٧٢ – ٣٧٣ .

وهو الأمر الذي يؤكِّد على أنّ السياق وثيقُ الصلّة بجماليات التَّشكيل الصَّرفيِّ [٢٨٢] ؛ وهو ما يجعلنا مع قَوْلِ القائل : " فلابد لنا من أنْ نُقدِّر أهمية (التركيب) طوال مناقشتنا لفاعلية البناء الصرفيِّ ، وعلينا ألاّ ننسى لحظةً واحدةً أنَّ (الصِّيغَة) و (اللواصق أو اللواحق) و (الزمن) ...الخ بالنسبة إلى النشاط الأدبي الواحد لا وجود لها إلاّ في داخل التركيب . ففيه يؤثِّر بعضها في بعض ، ويتفاعل معه ، وهي لا توجد ، ولا يكون لها قيمةٌ إلاّ نتيجة لعلاقاتها المُتبادلة أو ارتباطها بالعناصر الأخرى ، وكلُّ نظرة إلى البناء الصرفيِّ على أنَّه مجرد مجموع من العناصر المكونة ، والاعتقاد بأنَّ أي عنصرٍ مكون يمكن أن يظهر أو يختفي أو تتحدَّد فاعليته ، دون أنْ يخضع لنشاط التركيب ، إنَّما هو إغفالٌ لفاعلية اللغة وتشكُّلها الجماليّ " [٢٨٣] ، على نحو ما سبق من تحليل .

المبحث الخامس
تأويل العدول في الصِّيَغ الصَّرْفيّة

تجدر الإشارة إلى أنَّ العدول فرعٌ عن الأصل ، ويُعدُّ من عناصر الإبداع والجمال اللُّغويِّ في النَّصِّ ، ومنه ما يكون للمبالغة والتكثير ، يُقال اسم معدولٌ ؛ أي مصروفٌ عن بنيته ، والعدول : الانصراف والخروج [٢٨٤] ، والمبحث الذي نحن بصدده مُخصّصٌ لتأويل العدول في الصِّيَغ الصَّرفية من منطلق أنَّه يجمع ما عُدِل فيه عن مثالٍ إلى مثالٍ للمبالغة والتكثير ، ولاسيّما أنَّ ابن الشَّجري قد خصّص له المجلس السابع والخمسين ، وأشار في بدايته إلى أنَّه يتضمّن ذِكْرَ ما عُدِل فيه عن مثالٍ إلى مثالٍ للمبالغة .

وقد اتّخذ حديث ابن الشَّجريِّ عن العدول في الصِّيَغ الصَّرفيّة ضربين ، أولهما ما جاء مُستعملاً في الخبر ، والآخر ما اختُصَّ به النداء ، وجاء حديثه

---

(٢٨٢) يُنظر : نظرية اللغة والجمال في النقد الأدبي ص ١٠٧ – ١١٠ .
(٢٨٣) يُنظر : نظرية اللغة والجمال في النقد الأدبي ص ١٠٦ .
(٢٨٤) يُنظر : المقتضب ٣ / ٣٨١ ، وأمالي ابن الحاجب ٢ / ٨٥١ – ٨٥٢ ، وشرح الرضيّ على الكافية ١ / ١١٣ ، والعدول أسلوبٌ تراثيٌّ في نقد الشعر ١٣ ، ١٤ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٣٩ ، والعدول عن الأصل في أبنية الكلم ص ٣ ، ١١ – ١٢ ، والقياس النحويّ بين مدرستي البصرة والكوفة ص ٢٠٥ – ٢٠٦ .

عن ذلك إمَّا في سياق تحليله لنصٍّ ما ، على مدار الأمالي ، وإمَّا بقَصْدِ التصدي لهذا الموضوع ، فجاء هذا القصدُ في أغلبه سردًا لمَا ذكره القدماء قبله – وهو ما يمكن الإشارة إليه ، دون إسهاب ؛ لأنَّه لم يأتِ فيه بنوعٍ من إعمال العقل المُرتبط بالسياق ، يُضاف إلى المُتقدِّمين – باستثناء بعضه ، الذي عرض له من خلال النصوص أيضًا ، وذلك في المجلس السابع والخمسين ؛ وبناء على ذلك فقد أمكن تناوُل تأويله العدول في الصِّيَغ الصَّرْفيَة على النحو التالي :

أوّلاً – تأويل العدول المُستعمل في الخبر :

تناول ابن الشَّجريِّ هذا الضرب من العدول ، مؤوِّلاً إيّاه ، موضِّحًا الغاية الدلالية من ورائه ، فقال : " إذا أرادوا المبالغة في الوصْفِ عَدَلوا عن بناءٍ إلى بناءٍ أدلَّ على المبالغة من الأوّل ، وذلك على ضربين : ضَرْبٍ استعملوه في الخبر، وضَرْبٍ اختَصُّوا به النِّداء " (٢٨٥) ، وقد جاء حديثه عن الضرب المُستعمل في الخبر في تسعة مواضع ، يمكن هيكلتها في النقاط التالية :

أ – فعيل المعدول عن فاعل أو مُفعل ب – فعلان المعدول عن فاعل جـ – فعول وفعَّال المعدولان عن فاعل د – مفعال المعدول عن فاعل هـ – فَعِلٌ المعدول عن فاعل (٢٨٦) ، ولمَّا كانت حاجتي إلى الاختصار تلزمني الاقتصار فإنَّني سأكتفي بالحديث عن فعيل المعدول عن فاعل أو مُفعل ، كما يأتي :

– فعيل المعدول عن فاعل أو مُفعل :

جاءت إشارة ابن الشَّجريِّ في أماليه إلى (فعيل) المعدول عن (فاعل) أو (مُفْعِل) في أربعة مواضعَ (٢٨٧) ، نحو ما جاء في تعليقه على سؤال سائلٍ عن

---

(٢٨٥) أمالي ابن الشَّجريِّ ٢ / ٣٤٥ ، ويُنْظر : المقتضب ٣ / ٣٨١ ، وشرح الرضيِّ على الكافية ١ / ١١٣ .

(٢٨٦) يُنظر في هذه المواضع : السابق ١ /٩٧ –٩٨ ، ١٠٧ ، ٢٤٨ ، ٢ / ٢١٢ ، ٣٤٥ – ٣٤٦ ، والكتاب ١ / ١١١ ، ومعاني القرآن للفرّاء ٢ / ٢٨٠ ، والمقتضب ٢ / ١١٢ – ١١٧ ، والأصول في النحو ١ / ١٢٤ ، ٢ / ٧٨ ، ومفردات ألفاظ القرآن ص ٦٩ ، ٧٧ ، وشرح جمل الزجّاجي ٢ / ١٥ ، ١٩ ، وأوضح المسالك ١ / ٤١٣ ، وخزانة الأدب ٤ / ٢٤٢ ، ٢٤٤ ، ٨ / ١٥٨ ، ١٦٠ ، ١٦٩ ، ١٧٨ والتصريح ٣ / ٢٧٩ .

(٢٨٧) يُنظر : أمالي ابن الشَّجريِّ ١ /٩٧ –٩٨ ، ١٠٧ ، ٢٤٨ ، ٢ /٣٤٥ .

قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِي غِطَاء عَن ذِكْرِي وَكَانُوا لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا ﴾ (٢٨٨) ، فقد سأله : كيف وصف الله الأعين بأنَّها كانت في غطاء عن الذِّكْر ، والذِّكْر إنَّما هو مسموعٌ لا مرئيّ ، وكيف وصفهم بأنَّهم كانوا لا يستطيعون سمعًا ، ونَفْيُ الاستطاعة للسَّمْع نَفْيُ القدرة عليه ؟

فقال : " فالجواب : أنَّ هذين الوصفين عبارةٌ عن الإعراض منهم عند سماع الذِّكْر ، وعن تَرْكِ الإصغاء إليه والقَبول له ، فقوله ﴿ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِي غِطَاء عَن ذِكْرِي ﴾ أي كانوا مُعْرضين بأبصارهم وقتَ سماعِ الذِّكْر ، عن المُتكلِّم به ، وقوله: ﴿ وَكَانُوا لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا ﴾ أي كان سماع الذِّكْر ثقيلاً عليهم ، فلا يستمعون له ولا يُنصتون إليه ، كما تقول : ما أستطيع أنْ أرى فلانًا ، ولا أستطيع أنْ أسمع كلامه، تريد أنَّك كارهٌ لذلك ، لا أنَّك في الحقيقة غيرُ قادرٍ عليه ... وقد بالغ سبحانه في ذَمِّهم بعُدُولهم عن الحقِّ في قوله : ﴿ صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ ﴾ (٢٨٩) ، ولو كانوا بهذه الأوصاف على الحقيقة لم يُكلَّفوا فرضًا ؛ لأنَّ الصَّمَمَ ذَهابُ السمع ، والبَكَمُ هو الخَرَسُ ، وإنَّما أراد أنَّهم صُمٌّ عن استماع الحقِّ، بُكْمٌ عن التكلُّم به ، عُمْيٌ عن النظر إلى قائله ، فهذا على تشبيههم بمَنْ لحقته آفاتٌ في سمْعِه ولسانه وبصرِه ، قال الشاعر (٢٩٠) : أَصَمُّ عمّا ساءَه سَمِيعُ

فوصف الممدوح بالصمم مع وصفه له بسميع ، وهو اللفظ الموضوع للمبالغة في السَّمع ، وذلك على وجهين مختلفين ، مجيئه معدولاً عن فاعل ، كما جاء قديرٌ ورحيمٌ عن قادرٍ وراحِم ، والآخر مجيئه معدولاً عن مُفْعِل في قول عمرو بن معد يكرِب (٢٩١) :

---

(٢٨٨) سورة الكهف ، الآية ١٠١ .

(٢٨٩) سورة البقرة ، من الآية ١٨ .

(٢٩٠) هذا الشطر من البيت موجودٌ من غير نسبةٍ في تفسير القرطبي ١ / ٢١٤ ، واللسان (سمع – صمم) .

(٢٩١) البيت من بحرِ الوافر ، بديوانه ١٣٦ ، المسمى بشعر عمرو بن معد يكرب ص ١٣٦ ، وأعاده ابن الشجريّ في ٢ / ٣٤٥ ، ويُنظر : الكامل في اللغة والأدب ١ / ٢٩٢ ، والصِّحاح (مادة هجع ٣ / ١٣٠٥) ، والأغاني ١٥ / ٢١٦ ، ٢٢٩ ، =

أَمِنْ رَيْحانةَ الدَّاعِي السَّمِيعُ يُؤَرِّقُني وأَصْحابي هُجُوعُ

أي الدَّاعي المُسْمِع " [٢٩٢] .

ففي هذا النَّصِّ نلاحظ إشارة ابن الشَّجريِّ إلى أنَّ الشاعر قد وصف ممدوحه بالصَّمم ، مع وَصْفه له بسميع ، وأنَّ كلمة سميع ، على مثال (فعيل) لفظٌ موضوعٌ للمبالغة في السَّمْع ؛ وذلك من وجهين مختلفين ، أحدهما مجيئه معدولاً عن فاعل ، كما جاء قديرٌ ورحيمٌ عن قادرٍ وراحِم ، والآخر مجيئه معدولاً عن مُفْعِل في قول عمرو بن معد يكرب :

أَمِنْ رَيْحانةَ الدَّاعِي السَّمِيعُ يُؤَرِّقُني وأَصْحابي هُجُوعُ

فكلمة (سميع) في بيت عمرو فعيلٌ معدولٌ عن مُفْعِل ؛ أي الداعي المُسْمِع ، وذلك على الرَّغم من أنَّ بعض القدماء قد منع أنْ يكون (سميعٌ) بمعنى (مُسْمِع)، ففي تعليق الألوسي على قوله تعالى : ﴿ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾ [٢٩٣] قال : " والأليم فعيل بمعنى مُفْعِل كالسميع بمعنى مُسْمِع ، قال : أمِنْ ... هجوع ، سميع بمعنى سامع ؛ أي أمن ريحانة داعٍ من قلبي سامع لدعاء داعيها ، بدليل ما بعده ، فإنَّ أكثر القلق والأرق إنَّما يكون من دواعي النفس وأفكارها ، فعلى هذا يكون تفسيره بمؤلم اسم فاعل بيان لحاصل المعنى " [٢٩٤] .

= والكشاف ٣٠٧/١ في سياق الآية ١١٧ من سورة البقرة ، وشرح الرضيِّ على الكافية ٣ / ٤٢٢ ، وشرح التسهيل ٣ / ٨٢ ، وشرح جمل الزجاجي لابن خروف ٢ / ٨٢٧ ، وارتشاف الضرب ٥ / ٢٢٨١ ، وخزانة الأدب ٨ / ١٧٨ ، ١١ / ١١٩ ، وهجوعٌ : أي نوَمٌ ، فالهجوع : النوم ، ويُقال : هُجَعَةٌ ، مثال هُمَزَة .

(٢٩٢) أمالي ابن الشجريِّ ١ / ٩٧ – ٩٨ ، ويُنظر : خزانة الأدب ٨ / ١٥٩ ، وكتاب الحماسة البصرية ١ / ١٧٨ ، ٤ / ٢٢١٤ حيث قول أسْحم بن عامر النَّكريِّ (من الوافر):

تَلاقَيْنَا بِسَبْسَبِ ذي طُرَيْف ويَغْضُهُم على بَغْضٍ حَنِيقُ

فحنيق بمعنى مُحْنَق ، من أحْنَقَ الرجل ، إذا حقد حِقْدًا شديدًا ، لا ينْحَلّ ، وسبسب : الأرض المستوية ، وطريف موضعٌ بالبحرين .

(٢٩٣) سورة البقرة ، الآية ١٠ .

(٢٩٤) روح المعاني ١ / ١٥٠، ويُنظر ١ / ٣٦٧ ، والكامل في اللغة والأدب ١ / ٢٩٢ ، والكشاف ١ / ٣٠٧ ، وخزانة الأدب ٨ / ١٧٨ – ١٨٣ ، ففيه عرضٌ وافٍ لرأي الجمهور الموافق على كون فعيل معدولاً عن مُفْعِل ، وكذلك الرأي المقابل للجمهور .

وممّا يؤنس كون (سميعٍ) معدولاً عن (مُسمِعٍ) أنّ " الداعي فاعلُ الظرف، وهو بمعنى الذي يدعو ، وينادي ، لا بمعنى الشوق الداعي " [٢٩٥] ، وذلك على رواية كون (ريحانة) أُختَ عمرٍو ، وهي أُم دريد بن الصِّمَّة ، لا طليقة عمرٍو [٢٩٦] ، وكان الصِّمَّة بن بكرٍ قد سباها ، وكان قد أغار على بني زُبيد في قيس ، فاستاق أموالهم ، وسبى ريحانة ، وانهزمت زُبيد بين يديه ، وتبعه عمرو وأخوه عبد الله ابنا معد يكرب ، ثم رجع عبد الله واتّبعه عمرو ، يناشده أنْ يُخلّي عنها ، فلم يفعل ، فلمّا يئس منه ولّى ، وهي تناديه بأعلى صوتها : يا عمرو ! فلم يقدر على انتزاعها ، وقال :

أَمِنْ رَيْحانةَ الدَّاعِي السَّمِيعُ ... يُؤرِّقُني وأَصْحابي هُجُوعُ
سَبَاهَا الصِّمَّةُ الجشميُّ غَصْبًا ... كَأنَّ بَيَاضَ غُرَّتِها صَدِيعُ
وحالَتْ دُونَها فُرْسَانُ قَيْسٍ ... تَكَشَّفُ عن سَواعِدِهَا الدُّرُوعُ
إِذَا لَمْ تَسْتَطِعْ شَيْئًا فَدَعْهُ ... وجَاوِزْهُ إِلى ما تَسْتَطِيعُ [٢٩٧] .

أي أنّ دعاء ريحانة بأعلى صوتها : يا عمرو ، مُكثرةً من هذا النداء ، يُسمِع – فهو مُسمِعٌ – داعيَ قلبِ عمرٍو في كلِّ وقتٍ ، حتّى أنّه يؤرّقه في نومه ، فلا ينام، وحالة أصحابه الاستغراق في النوم .

فالجدير بالذِّكر أنّه ما كان هذا العدول إلاّ لكَون صيغة فعيل تحتمل من الظِّلال الدلالية ما لا تحتمله كلٌ من صيغة (فاعل) أو صيغة (مُفْعِل) ، وهو المبالغة

---

(٢٩٥) خزانة الأدب ٨ / ١٨١ .

(٢٩٦) يُنظر : شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٢ / ٨٢٧ ، أضف إلى ذلك أنّه ليس في عدم دخوله بها – بعد زواجه منها وذهابه مُغيرًا ، وطلاقه إيّاها عقب عودته ؛ لعلمه أنّ بها داء الوَضَح ، الذي تحذره العرب ، وزواجها من غيره – ما يدعوه إلى الشوقَ والسّماع لداعيه ، أي لداعي الشوق ، فلا شوق لها في البيت ، وإنّما هو أرق بسبب داعي أختِه، الذي صار مُسمِعًا له في كل وقت ، ولا سيّما أنّه ولّى ، وهي تناديه بأعلى صوتها : يا عمرو ، وبناءً على ذلك فليس القول عندي على ما نقله البغداديُّ في خزانته بأنّ داعي الشوق لمّا دعا القاتل صار سميعًا لدعوته ، فتسبّب لكونه سميعًا ، فأوقع على الدّاعي اسمَ السميع لكونه سببًا فيه . يُنظر : الأغاني ١٥ / ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢٢٩ ، وخزانة الأدب ٨ / ١٨٠ .

(٢٩٧) يُنظر : ديوانه ص ١٣٦ ، والأغاني ١٥ / ٢١٦ ، وخزانة الأدب ٨ / ١٨١ ١٨٢ ، ١١ / ١١٩ .

في وَصف الموصوف بهذه الصِّفة ، ورَبْطها بالسياق ، من منطلق أنَّه هو الـذي يكثُر منه هذا الفعل أو ذاك ، فابن الشَّجريِّ في تعليقه على قول الشاعر[٢٩٨]

ألفَ الصُّفُونَ فما يزالُ كأنَّه ... مِمّا يقومُ على الثَّلاثِ كَسِيرا

قال : " قد ذكرتُ قبلُ أنَّ الصُّفون مصدر صَفَنَ : إذا ثَنَى في وقوفه إحدى قوائمه، فوقف على سُنْبُكها ، وقد يكون الصُّفون أيضًا في غير هذا جمعَ صـافِنٍ ، قـال عمرو بن كلثوم [٢٩٩] :

تركْنا الخيلَ عاكفةً عليه ... مُقَلَّدةً أعِنَّتَها صُفُونا

وكسيرٌ على هذا المعنى من الأوصاف المعدولة عن فاعلٍ إلى فعيـلٍ للمبالغـة ، فكسير أبلغُ في الوصف من كاسر ، كما أنَّ رحيمًا وسميعًا وقديرًا أبلَغ من سامعٍ وراحمٍ وقادر ؛ لأنَّ الموصوف بفعيل هو الذي يكثر منه ذلك الفعـل ... فتحقيـق اللفظ والمعنى : ألِف القيام على ثلاث فما يزالُ كسيرًا ، أي ثانيًا إحدى قوائمـه ، حتى كأنَّه مخلوقٌ من القيام على الثلاث " [٣٠٠] ، وتلك المبالغة محور ما عُدِل فيه عن مثالٍ إلى مثالٍ ؛ ولذلك كان قول ابن الشَّجريِّ نفسه ، على نحو ما تقدَّم : "إذا أرادوا المبالغة في الوصفِ عَدَلوا عن بناءٍ إلى بناءٍ أدلَّ على المبالغة من الأوّل ".

ثانيًا – تأويل العدول المختص بالنداء :

أشار ابن الشَّجريِّ في بداية حديثه ، في المجلس السابع والخمسين – على نحو ماسبق – إلى أنَّ العرب إذا أرادوا المبالغة في الوصف عدلوا إلى بنـاءٍ أدلَّ على المبالغة من الأوّل ، وذلك على ضربين : ضَرْبٍ استعملوه في الخبر ، وهـو ما سبق التمثيل له، وضَرْبٍ اختصُّوا به النداء ، وقد جاء حديثـه عـن الـضرب المُختص بالنداء في موضعٍ مُطوّلٍ ، يمكن هيكلته في النقاط التالية :

---

(٢٩٨) البيت من بحر الكامل ، وهو في شرح القصائد السبع ص ٣٩٠ ، والحجة للقرَّاء السبعة ٦ / ٣٥٢ ، ٤٤٥ ، والكشاف ٣ / ٣٧٣ وشواهده ٤ / ٤٢٠ ، وتفسير القرطبـي ١٢ / ٦٢ والبحر المحيط ٧ / ٣٨٨ ، وأساس البلاغة (صفن) .

(٢٩٩) من الوافر في معلقته: شرح القصائد السبع ص ٣٨٩ ، والمحتسب ٢ / ١٢٤ ، وتفسير القرطبي ١٥ / ١٩٣ .

(٣٠٠) أمالي ابن الشجري ١ / ١٠٧ ، ويُنظر ١ / ٢٤٨ ، ٢ / ٣٤٥ .

أ – مَفْعلان المعدول عن فاعل وفعيل ب – العدُول في فُعَل وفَعالِ ويتضمّن ١ – أنماط العدول في فُعَل (أ – العلم المعدول عن فاعل ب – فُعَلٌ المعدول عن أفعل جـ – فُعَلٌ المعدول عن فُعْلٍ د – فُعَلُ المختص بالنداء) ٢ – أنماط العدول في فَعال (أ – فعال المعدول عن أفعل ب – فَعَالِ المعدولة عن المصدر جـ – فَعَالِ المعدولة عن الصفة الغالبة د – فَعَالِ المعدول عن فاعلة) (٣٠١) .

ولمَّا كان المقام لا يتّسع لبَسْط هذه النقاط ، ولمَّا كانت حاجتي إلى الاختصار تلزمني الاقتصار هنا أيضًا فإنّني سأكتفي بالعرض لمثالٍ عن العدول في (فَعالِ)، وقبل العرض لهذا المثال – الخاص بـ (فَعَالِ المعدولة عن المصدر) – أشير إلى أنَّ ابن الشَّجريِّ قال في حديثه عن (فَعَالِ) : " وفَعالٌ حُكمه حُكم (فُعَل) ، في الانقسام إلى ثمانية أقسام ، الأول : كونُه اسمًا مُفردًا مذكّرًا ، كغَزالٍ وفَدَانٍ ، ومقردًا مؤنّثًا ، كعناقٍ وأتانٍ ، والثاني : كونُه وصفًا لمذكّرٍ ، كجوادٍ وجَبانٍ ، ولمؤنّثٍ كحَصانٍ ورَزانٍ ، والثالث : كونُه مصدرًا ، كذَهابٍ وضمانٍ ، والرابع : كونُه جمعًا (٣٠٢) ، كجَرادٍ وبَنانٍ وسَحابٍ ... فهذه الأربعةُ معربةٌ مصروفةٌ ، كما

---

(٣٠١) يُنظر في هذه المواضع : السابق ٢ / ٣٤٧ – ٣٦٢ ، والكتاب ٣ / ٢٢٢ – ٢٢٧ ، ٢٧٠ – ٢٨١ ، والمقتضب ٣ / ٥٠ ، ٣٢٣ ، ٣٦٨ – ٣٨٢ ، ٤ / ٢٣٥ – ٢٣٩ ، والكامل في اللغة والأدب ١ / ٢٠٨ ، ٢ / ٥٣ ، ٥٤ ، والأصول في النحو ٢ / ٧٨ ، ٨٩ ، ١٣٢ ، والخصائص ٢ / ١٩٧ ، ١٩٨ ، ٣ / ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٥ ، ومفردات ألفاظ القرآن ص ٦٩ ، ٨١٢ – ٨١٣ ، والمخصص ١٧ / ٦٤ ، والإنصاف ص ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، وشرح المفصل (التخمير) ٢ / ٢٤١ ، ٢٤٣ ، ٢٤٧ – ٢٤٨ ، ٦١٧ ، وما بنته العرب على فعال ص ٢٧ – ٤٤ حيث مقدمة التحقيق ، ٢ – ٥ ، ١٤ ، ٣٠ ، ٤٥ ، ٥٠ – ٥١ ، ٧٩ ، ٨٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٢٧ ، وأمالي ابن الحاجب ١ / ٣٦٤ – ٣٦٥ ، ٢ / ٨٦١ – ٨٦٣ ، وشرح التسهيل ٣ / ١٢١ ، وشرح جمل الزجاجي ٢ / ٣٧٢ – ٣٧٦ ، وشرح الرضيِّ على الكافية ١ / ١١٣ – ١١٩ ، والتصريح ١ / ٣٨٩ ، ٤ / ٧٢ – ٧٤ ، ٢٥٥ – ٢٦٥ .

(٣٠٢) في هامش ٣ من الأمالي ٢ ٣٥١ – ٣٥٢ قال الدكتور الطناحي ، وهو ما أوافقه عليه : لم أر من علماء الصرف مَن ذكر (فَعالٍ) في أبنية جموع التكسير ، والمعروف في مثل هذا الذي ذكره ابن الشجريِّ أنّه اسم جنس جمعيّ ، وهو الذي يدل على أكثر من اثنين ، ويُفَرَّق بينه وبين واحده بالياء كرومٍ ورُوميّ ... أو بالتاء كبقرة وبقر .

ترى ، والأربعة الباقية معدولةٌ مبنيَّةٌ ، لا خلافَ في بنائهنّ ، إلاّ في القِسم الرَّابع، على ما ستراه ، إنْ شاء الله " (٣٠٣) .

- فعَالِ المعدولة عن المصدر :

في حديثه عن (فَعَالِ) المعدولة عن المصدر قال ابن الشجري : " فأمَّا القسم الثاني : ففَعالِ التي عدلُوها عن المصدر للمبالغة ، كما عدلوا فَعالِ عن الفعل لذلك ، وذلك قولُهم : لا مَساسِ ، أي لا مُماسَّةَ ، وجاء في بعض القرآآت : ﴿ إِنَّ لَكَ فِي الْحَيَاةِ أَن تَقُولَ لامسَاسِ ﴾ (٣٠٤) ، وقال الشاعر (٣٠٥) :

فقُلْتُ امكُثِي حَتّى يَسارِ لَعَلَّنا نَحُجُّ معًا قالتْ أعامًا وقابِلَهْ

عَدَل يَسارِ عن المَيْسَرة ، وقال النابغة (٣٠٦) :

أنَّا اقْتَسَمْنا خُطَّتَيْنا بَيْنَنا فَحمَلْتُ بَرَّةَ واحْتَمَلْتَ فَجَارِ" (٣٠٧) .

---

(٣٠٣) أمالي ابن الشَّجريّ ٢ / ٣٥١ – ٣٥٢ ، ويُنظر ٢ / ٣٦٠ – ٣٦٢ حيث عرضه للقسم الرابع ، والفدانُ هو ما يجمع أداة الثُّورَيْن في القران للحرث .

(٣٠٤) سورة طه ، من الآية ٩٧ ، ويُنظر في قراءة (مساس) : المقتضب ٣ / ٣٧١ وحاشيته ، ومعاني القرآن للفرّاء ٢ / ١٩٠ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٣ / ٣٠٥ ، وإعراب القرآن للنحاس ص ٤٠ ، والمحتسب٢ / ١٠٠ ، والتبيان ٩٠٢ – ٩٠٣ .

(٣٠٥) البيت من بحر الطويل ، وهو من غير نسبة في الكتاب ٣ / ٢٧٤ ، وشرح المفصل ٤ / ٥٥ ، وشرح التسهيل ٣ / ١٢١ ، ولسان العرَب (يسر) ، وهو في هامش ٣ من التصريح ١ / ٣٩٨ منسوبٌ إلى حُمَيد بن ثور .

(٣٠٦) البيت من بحر الكامل ، بديوانه ص ٩٨ ، والكتاب ٣ / ٢٧٤ ، وإصلاح المنطق ٣٣٦/١ ، والكامل في اللغة والأدب ٢ / ٥٤ ، والخصائص ٢ / ١٩٨ ، ٣ / ٢٦٠ في باب التفسير على المعنى دون اللفظ ، ٢٦١ ،٢٦٥ ، والمخصص١٧ / ٦٤ ، وشرح جمل الزجاجي ٢ / ٣٧٣ ، وما ينته العرب على فعال ص ٤٥ ، وشرح التسهيل ٣ / ١٢١ ، ونفح الطيب ٢ / ١١١١ ، ٥ / ٣٢٩ ، وخزانة الأدب ٦ / ٣٢٧ ، والخطة : الحال الصَّعبة ، يُقال : وقعوا في خُطَّة سُوء ، وبَرَّة : اسم عَلَم للبرّ ، وفجار : اسمٌ للفَجْرة ، ومثله جَماد اسمٌ للجمود (الأمالي ٢ / ٣٥٧) ، وقول النابغة (أنَا) بفتح الهمزة ؛ لأنها مع معموليها في تأويل مصدر سادٌ مَسَدَّ مفعولي (علمت) في البيت السابق :

أعلمت يومَ عُكاظ إذْ جارَيْتني تحت العَجاج فما خَطِطْتَ غُباري

يخاطب زُرعةَ بن عمرو الكلابيّ ، وكان قد لقي النابغة ، وعرض عليه أنْ يشيرَ على عشيرته أنْ يغدروا ببني أسد ، وينقضوا حلفَهم ، فأبى النابغة ، وجعل خطته في الوفاء (بَرَّة) وخطةَ زُرعة لمَا دعاه إليه من الغدر ، ونقض الحلف (فجار) ، هامش ١ من الأمالي ٢ / ٣٥٧ .

فابن الشَّجريِّ في نصِّه هذا قد ألمح إلى علاقة التَّشْكيل الصرفيِّ بالمعنى من خلال تأويل العدول ، دون تفصيل هذه العلاقة في سياقها النَّصِّيِّ ، فألْمح إلى أنَّ (مَساسِ) من قولهتعالى : ﴿ فَإِنَّ لَكَ فِي الْحَيَاةِ أَن تَقُولَ لَا مِسَاسَ ﴾ على وزنِ (فَعالِ) معدولةٌ عن المصدرللمبالغة ، على نحو ما تقدّم من إشارة في بداية الحديث ، لكن ما وجه هذه المبالغة ؟

وجه هذه المبالغة أنَّ هذه الصِّيغَة جاءت في سياق الحديث بين موسى والسَّامريِّ ، وسؤال موسى إيّاه عن قصته ، وطلَب السامري من هارون أنْ يدعو له ، وتحولُ ما كان في الحفرة من متاعٍ أو حليةٍ أو نحاسٍ أو حديدٍ ، فصار عِجْلاً أجوفَ ، ليس فيه روحٌ ، له خوارٌ ؛ ومن ثَمَّ قالت فرقة من بني إسرائيل له : يا سامري ما هذا وأنت أعلم به ؟ قال هذا ربُّكم ، فما كان من موسى إلاّ أنْ عاقبه على هذا الفعل وذاك النِّفاق بعد ما قطع البحر مع بني إسرائيل ، وذلك بقوله له : فاذهب فإن لك في أيام حياتك أن تقول لامَسَاسِ ؛ أي لا أمسُّ ولا أُمَسُّ ، فنفاه موسى عن قومه ، وأمر بني إسرائيل ألاّ يخالطوه ، ولا يقربوه ، ولا يكلموه عقوبة له ، ولِمَن كان منه إلى يوم القيامة ، وحرَّم عليهم ملاقاته ومكالمته ومبايعته ومواجهته ، وكلّ ما يُعايش به الناس بعضهم بعضًا ، وكأنَّ الله عزَّ وجلَّ شدَّد عليه المحنة والعقوبة في الدنيا ، وهذا ما تدلُّ عليه صيغة فعَالِ من المبالغة والتكثير في الحدث ، وهو ما لا يستطيع المصدر النهوض به ، فكانت عقوبةً لا شيء أطمّ منها وأوحش (٣٠٨) ؛ ومن ثَمَّ كان للصيغة علاقةٌ بالمعنى النَّصِّيِّ في الآية الكريمة .

واستشهد ابن الشَّجريِّ أيضًا بقول الشاعر :

فقُلْتُ امكُثِي حَتّى يَسارِ لَعَلَّنا ... نَحُجُّ معًا قالتْ أعامًا وقابِلَهْ

---

(٣٠٧) أمالي ابن الشَّجريِّ ٢ / ٣٥٦ ، ويُنْظر : شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٢ / ٩٤٧ – ٩٥٦ .

(٣٠٨) يُنْظر : الكتاب ٣ / ٢٧٥ ، ومعاني القرآن للفرّاء ٢ / ١٩٠ ، و معاني القرآن وإعرابه ٣ / ٣٠٥ ، وتفسير الطبري ١٦ / ٢٠٦ ، والكشاف ٢ / ٥٥١ ، تفسير القرطبي ١١ / ٢٤٠ ، ٢٤١ ، وتفسير ابن كثير ٣ / ١٦٥ ، والبداية والنهاية ١/ ٣٠٥، وفتح الباري ٦ / ٤٢٦ .

وفيه جاءت كلمة (يَسَارِ) على وزن (فَعَالِ) معدولةً عن المصدر (المَيْسَرة) بمعنى اليُسْرِ ، وهو الغِنى ؛ وذلك للمبالغة فيه ، ووجه هذه المبالغة أنَّ الشاعر أراد أنْ يؤكد كلامه ويُقوِّيه ، ويُثبِّته في ذِهن زوجته ، فكان المعنى أنَّه عرض عليها المُكْث والتَّربُّص والتأخُّر إلى العام القادم ، حتَّى يكون ذا يُسْرٍ ، يُمكِّنه أنْ يُوصف بأنَّه في بحبوحة من العَيْش – ولذلك بالغ في التعبير بكلمة يَسارِ – فيستطيع الحجّ ، فقالت له : أعامًا وقابله ؟ أي أألمكثُ هذا العام والعام المقبل ؟ وهو الأمر الذي يتضح من خلاله أنَّه ما كان للمصدر المعدول عنه أنْ ينهض بما نهضت به صيغة (فَعَالِ) ، على نحو ما تقدّم ، بالإضافة إلى أنَّها أكّدت ما يتطلّع إليه الشاعر من مبالغة في الوصف ؛ ومن ثَمّ فإنَّ فيما تقدّم تعضيدًا لِمَا أشار إليه ابن سيدَه من التوكيد في هذه الصِّيغَة [٣٠٩] ، وكذلك قول القائل : " والتوكيد بـ (فَعَالِ) هو السِّرُّ كذلك في كثرة استعمال هذا البناء في النداء والتهديد والتحذير والزَّجْر والشَّتْم والمبالغة في الوَصْف أو الدلالة على غلبته على الشيء ، وما إلى ذلك من المعاني التي تشتدُّ الحاجة إلى توكيد الكلام فيها " [٣١٠] .

أمّا قول النابغة الذُّبيانيّ :

أنَّا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنا فَحمَلْتُ بَرَّةَ واحْتَمَلْتَ فَجَارِ[٣١١]

فكان في سياق هجائه زرعة بنَ عمرو الفزاري الكلابيّ ، والتعريض بغَدْره ، فقد لقي زرعة النابغةَ ذات مرّة بسوق عكاظ ، وعرض عليه أنْ يشير على عشيرته أنْ يغدروا ببني أسد ، وينقضوا حِلْفهم ، فرفض النابغة قائلاً له : لقد علمت بهذا أنَّ الحالة الصَّعبة بيننا قِسمةٌ ، فجعلتُ خُطَّتي في الوفاء (برَّةَ) ، أي

---

(٣٠٩) يُنْظر : المخصص ١٧ / ٦٤– ٦٦ .

(٣١٠) ما بنته العرب على فَعالِ ص ٢٧ حيث مقدّمة الدكتور عزّة حسن .

(٣١١) قبل هذا البيت قال :

نَبئتُ زُرعَةَ وَالسَفاهَةُ كَاسِمِها يُهدي إِلَيَّ غَرائِبَ الأَشعارِ
فَحَلَفتُ يا زُرعَ بنَ عَمروِ أَنَّني مِمّا يَشُقُّ عَلَى العَدُوِّ ضِراري
أَرَأَيتَ يَومَ عُكاظَ حينَ لَقيتَني تَحتَ العَجاجِ فَما شَقَقتَ غُباري

فحملتُ الخُطَّة التي هي المبرّة ؛ ونظرًا لكثرة غدرك لمَّا دعوتني إلى الغدر ونَقْض الحلْف جعلتَ خُطَّتك فجارِ أو فجورًا ، بلا أجْرٍ، أي ارتكاب كلِّ ما من شأنه أنْ يوصف بالقُبْح ؛ ولذلك عبّر عن البرِّ بالحمل وعن الفجرة بالاحتمال ؛ ومن ثَمّ عدل (فَجارِ) عن (الفَجَرة) و (بَرَّة) عن (البِرِّ) [٣١٢] .

فكلمة (فجارِ) على وزن (فعالِ) معدولةٌ عن مصدر مؤنَّث معرفة ، فهي اسمٌ للفجْرة أو الفجور أو علمٌ على الفجْرة [٣١٣] ، في إشارة منه إلى حَدَث الغدر، لكن لمَّا كان المصدر غير قادرٍ على المبالغة في الوصف وتوكيده وتثبيته في ذهن المُتلقي أو الدلالة على غلبة هذا الغدر والإشارة إلى كثرته عدل عنه إلى التعبير بصيغة (فعَالِ) ، وهي الصِّيغَة المبنية من الثلاثي الدَّالِّ في أصل وَضْعه على التكثير في الفعل ، من أجل توكيد الكلام [٣١٤] ؛ ومن ثَمَّ إظهار عظمة النَّصِّ، وهنا أشير إلى أنَّ عظمة النَّصِّ " مرهونةٌ بالبهجة الراشحة منه ، فالبهجة ليست بهجةً حسيّةً صمّاء ، وإنَّما هي بهجةٌ إبداعيةٌ جماليةٌ بمفردات كُبرى ، تستفزُّ الروح وتجلوها ، بحيث ينصرف الذِّهن إلى مهارة المُرسِل " [٣١٥] ، فهو، أي المرسِل " الذَّاتُ المحورية في إنتاج الخطاب ؛ لأنَّه هو الذي يتلفّظ به ؛ من أجْل التعبير عن مقاصدَ معيّنةٍ ، وبغرض تحقيق هدف فيه ، ويجسِّدُ ذاته من خلال بناء خطابه ، باعتماده استراتيجيةً خطابيةً ، تمتدُّ من مرحلة تحليل السياق ذهنيًّا والاستعداد له، بما في ذلك اختيار العلامة اللغوية الملائمة ، وبما يضمن تحقُّق

---

(٣١٢) يُنظر : الكتاب ٣ / ٢٨٠ ، والمقتضب ٣ / ٣٨١ ، والمخصص ١٧ / ٦٥ ، وشرح جمل الزجاجي لابن خروف ٢ / ٩٥٣ ، وما بنته العرب على فَعالِ ص ٢٨ حيث مقدّمة الدكتور عزّة حسن ، ونفح الطيب ٥ / ٣٢٩ .

(٣١٣) هذا على الرغم من أنَّ " الأصل أنْ يكون (فجار) معدولاً عن فجرة أو فاجرة علمًا ، كما أنَّ حذام وقطام معدولان عن حازمة وقاطمة علمين ، ويؤيّد ذلك أتْبه قرنها بقوله برّة ، فكما أنَّ برّة علمٌ بلا ريب ، فكذلك ما عدِل عنه فجار ، ومن الجدير بالذكر أيضًا أنَّ من الأسماء ما يُقال له (اسم مصدر) ، وأنه على ضربين : علمٌ ، وغير علَم ، والعلم مادل على معنى المصدر دلالةً مُغنيةً عن الألف واللام ؛ لتضمُّن الإشارة إلى حقيقة ، كبرّة وفجار في قول النابغة السابق ذكره . يُنظر : الكتاب ٣ / ٢٧٧ – ٢٧٨ ، و شرح المفصل ١ / ٣٨ ، والمخصص ١٧ / ٦٥ ، وشرح التسهيل ٣ / ١٢١ .

(٣١٤) يُنظر : الخصائص ٣ / ٢٦٥ – ٢٦٦ .

(٣١٥) الخطاب الإبداعي الجاهلي ص ٣٠٥ .

منفعته الذاتية ؛ بتوظيف كفاءته للنجاح في نقل أفكاره بتنوّعات مناسبة " [٣١٦] ، وهو الأمر الذي يتضح من خلاله أنَّ استخدام العدول في الصيغ الصرفية له علاقةٌ بالمعنى في السياق النَّصِّيِّ ؛ ومن ثَمَّ فإنَّ ثَمَّة علاقةً بين التَّشْكيل الصَّرفيِّ والمعنى ، من خلال تأويل الصِّيَغ الصَّرفيّة ، وعلينا تفسيرها ، باعتبارها أداة من أدوات الجمال اللُّغويّ ، تُعدُّ من لوازم تحليل النَّصِّ الأدبيِّ .

الخاتمة

هكذا نأتى إلى خاتمة البحث فى علاقة التَّشْكيل الصرفيِّ بالمعنى ، من خلا تأويل الصِّيَغ الصَّرْفيّة لدى ابن الشَّجريِّ في أماليه ، والذي كانت غايته الأساسية الكشف عن الطاقات التعبيرية لهذه الصِّغ في سياقها ، والإسهام بالرأي فيما يُعْرف بالتناوب الدلالي ، ومدى توافقه مع ما رُسِم لكُلِّ صيغةٍ من مسار في الدرس الصرفيّ ، فيمكن التأكيد – بجانب ما ورد فى ثنايا البحث – على النقاط التالية :

- تبيَّن أنَّ ثَمَّة علاقةً قويةً بين التَّشْكيل الصَّرفيِّ بأدواته المختلفة والمعنى ، ومن تلك الأدوات تأويل الصِّيَغ الصرفية ، وتبيّن أنَّ الصِّيغَة نالت اهتمام القدماء وعنايتهم ، ومنهم ابن الشَّجريِّ ، فيما يتَّصل بتحليلها وبيان أسرار معانيها ، لكنَّهم ظلُّوا يتصوّرون أنَّ هناك حدودًا بين الصِّيغَة وسياقها اللغويّ، فلم يستطيعوا أنْ يتذوقوا مدلولها البلاغيّ تمام التّذوق ، أو أنْ يصلوا إلى نتائج واضحةٍ عن جمالياتها وإيحاءاتها ونشاطها الأدبيّ ، وأثر ذلك في جماليات النثر والشعر داخل النصوص .
- بناء على ماسبق تبيّن أنَّ القدماء – ومنهم ابن الشَّجريِّ – قد ألحوا في تحليلهم على فكرة البُعْد الواحد والدلالة الموجّهة والموقف المعزول ، وتلك فكرةٌ أدّت إلى هَدْم نشاط السياق ، وأغفلت فاعليته ، فلم يكن ثَمَّة تحليلٌ منهجيٌّ واضحٌ ، يؤوّل الصِّيغَة الصَّرفية ، ويربطها بالمعنى النَّصِّيِّ .

---

(٣١٦) استراتيجيات الخطاب ص ٤٥ .

- خلُص البحث إلى أنَّ القول بالتناوب الدلاليّ بين الصِّيَغ الصَّرْفيّة قولٌ تنقصه الدِّقة ، ويؤدِّي إلى الإلباس ؛ لأنَّ كلَّ صيغة وُضعت لمعنًى خاصٍّ بها ثابت لها، لا يمكن أنْ تتجاوزه إلى غيرها ، وأنَّها لم ترد لتنوب عن غيرها في موضعها مُطابِقَةً إيّاها تطابُقًا تامًّا ، وأنَّ الصِّيغَة الموجودة في البنية الظاهرة أو المعدول إليها عندما تردُ تكون مقصودةً لذاتها ، وأنَّها لا تحمل هذا القَدْر من الدلالة التي تحملها الصِّيغَة المُرادة في المعنى الباطني للتركيب أو المؤوَّلة بها ؛ ومن ثَمَّ ينبغي الاستفادة من الظِّلال الدلالية للصِّيغة الموجودة في الشكل الظاهريِّ للكلام ؛ ولذلك كان الإقرار باستعمال التأويل ، ولا بأس من استعمال التحويل بين الصِّيَغ الصرفية ولا سيّما أنَّ ابن الشَّجريِّ قد ألمح إليه في أحد مواضعه بإشارته إلى الأصل ، أو استعمال العدول ، وإنْ كان التأويل أعمَّ منهما ، على نحو ما استقرَّ عليه البحث .
- تبيّن أنَّ تأويل صيغة (فعيل) بمعنى (فاعل) أو (مفعول) كان الهدف منه – في ضوء استقراء ودراسة ما وُجِد من مواضع بالأمالي – التركيز على إثبات المعنى المُراد من الكلمة التي على مثال فعيل ، بصيغة تفيد دوام الوصف وثبوته لصاحبها ، بجانب المبالغة فيه ، دون التركيز على إظهار الجانب العلاجيّ أو ما يُسمّى بالحَدَث .
- تبيّن من خلال إشارة ابن الشَّجريِّ المنقولة عن الخليل وسيبويه ، دون تعليق منه ، ممّا يدلُّ على موافقتهما أنَّ أفْعل التفضيل قد يخرج عن معناه إلى مُجرد إثبات وصفٍ لمحلِّه ، من غير نظرٍ إلى تفضيل ، فيصير وصفًا عاديًّا ، ومن ذلك دلالته على اسم الفاعل أو الصِّفة المُشبّهة ، لكنَّه لم يربطه بسياقه أو بالمعنى النَّصِّيِّ ، وهو ما ظهر في تحليل تأويل أفعل التفضيل بالصفة المُشبّهة (فَعْل) ، فكان إيثارها لأداء معنيين صرفيين ، لا يصل غيرها من الصِّيَغ لأدائهما ، يمكن ربطهما بالسياق ، وهما معنى التعجُّب ومعنى التفضيل .
- اتضح أنَّ تأويل اسم الفاعل بالمصدر كان الهدف منه التركيز على الذَّات المُتلبِّسة بالحدث والتأكيد عليها على وجه المبالغة ، وليس التركيز على الحدث ، وأنَّ تأويل اسم الفاعل المُحوَّل إلى معنى الصِّفة المُشبّهة بالفعل كان من أجْل الدلالة على الثبوت والدوام ، والدلالة على أنَّ الحدث لم يكن واقعًا

بسببٍ من المُتحدّث عنه ، وأنَّ تأويل اسم الفاعل بنظيره أيضًا كان لمعنًى يرتبطُ بالسياق ؛ ومن ثَمّ أُوثِر التعبيربه .

- خلُص البحث إلى أنَّ إيقاع صيغة المفرد موقع صيغة الجمع شائعٌ عن العرب، وأنَّه يُعدُّ من باب التَّوسُّع في اللغة ، وهذا ما ينطبق على تأويل الجمع بالمفرد أو بالمثنّى ، وأنَّ وراء ذلك أغراضًا دلاليةً ترتبط بسياقها ، وعلى المُتلقي أنْ يبحث عنها ، وقد يكون لهذا التأويل علاقةٌ بالنَّسْج الشِّعريّ ، فيؤدِّي إلى استقامة الوزن وصحّة القافية برَويِّها المُراد .
- لمَّا كان المصدر أحد عناصر التَّشْكيل الصَّرفيِّ ، فقد ورد في أمالي ابن الشَّجريِّ مؤوَّلاً باسم الفاعل واسم المفعول ، وهو ممّا اتسعت فيه العرب ، وما كان إيثاره على التعبير باسم الفاعل إلاّ للتركيز على الحدث المُستنبَط من السياق ، مُجرّدًا من الزّمن والتوكيد والنّوع والعدد ، مع عدم نسيان أنَّ ذلك الحدث كان بسببٍ من فاعله ، ولم يقتصر ابن الشَّجريِّ في أماليه على الإشارة إلى تأويل المصدر باسم الفاعل فقط ، بل ربط ذلك بغير الصَّحيح صرفيًّا ودلاليًّا . وتبيّن أنَّ تأويل المصدر باسم المفعول لم يكن المُراد منه الدلالة على مَنْ وقع عليه الفعل ، أي وصف المفعول على سبيل الاستمرار والانقطاع ، بقدْر ما يهمُّه التركيز على إبراز الحدث ، على سبيل المبالغة .
- على الرَّغم من أنَّ المصدر الميميّ كالمصدر الأصليّ في معناه واستعماله ، ولا يُخالفه إلاّ في صورته ، فإنَّه قد يُلْجأ إلى التعبير به مؤوَّلاً بصيغة المصدر الأصليّ ؛ لتوجيه نظر المُتلقي إلى المُشاركة في تشكيل معنًى ما يرتبط بالسياق ، يرمز إليه المصدر الميميّ ، بجانب الدلالة على الحدث والتركيز عليه ، وهو الأمر الذي ما كان ليتحقّق لو عُبِّر بالمصدر الأصليِّ .
- اتّضح أنَّ ما جاء مصدره على غير فِعله قد يكون مراعاةً لحقّ الفواصل في القرآن الكريم بجانب المبالغة في المعنى النَّصِّيِّ ، سواءٌ أكان ذلك في الشِّعر أم في النثر ، وأنَّ التعبير بصيغة المصدر مكان أخرى فيه تخطٍّ للدلالة الموجّهة إلى الانتفاع بالصِّيغَة المُعبّر بها في ملاءمتها للجو النفسيّ .
- فيما يتّصل بتأويل المصدر بنظيره ، سواءٌ اتّفق معه في الوزن الصرفيِّ أو اختلف ، فقد تبيّن أنَّ هذا الأمرَ لغايةٍ دلاليةٍ ، ترتبط بالمعنى والسياق أيضًا،

وأنَّ استخدام هذا النَّمط من التَّأويل أو التعبير في غير موضعه يُفضي إلى عدم الصِّحة الدلالية ، على نحو ما أوضحه ابن الشَّجريِّ ، بثنايا البحث ، أضف إلى ذلك أنَّ في كلِّ ما تقدّم من حديثٍ عن تأويل صيغة المصدر ما قد يُمكِّن التَّشكيل الصَّرفيّ من توافُقه مع النَّسَج الشعريّ ، فيما ذُكِر من نصوص شعرية .

- تبيّن أنَّ الفعل يأتي في نصوص كثيرة مؤوَّلاً بغيره من الصِّيَغ أو موضوعًا في مكانٍ كان من المُفترض أنْ يُعبّر فيه بصيغة ما ، لكن عُبِّر بفعلٍ ما ؛ لأنَّ به ظلالاً دلاليةً ، ترتبط بالسياق ، غير موجودةٍ في الصِّيغَة المُفترضة ، التي قد تكون مصدرًا أو فعلاً مُتّحدًا في الزَّمن مع الفعل المُعبّر به ، كما هو الحال في المطاوعة ، أو قد تكون هذه الصِّيغَة فعلاً آخر ، يخالفه في الزمن ، فقد يأتي الماضي مؤوّلاً بالمستقبل أو الحاضر ، وقد يأتي المستقبل مؤوّلاً بالماضي ، ولكلٍّ دلالته ، على نحو ما ورد بالبحث ، وذلك من باب التوسُّع في اللغة ، إذا أُمِن اللَّبسُ .
- اتضح أنَّ بعض الصِّيَغ ترد مؤوّلةً بأنَّها معدولةٌ عن أصلٍ ، وهو ما يعدُّ من عناصر الإبداع والجمال اللُّغويّ في النصوص ، ومن بين هذه الصِّيَغ ما يكون للمبالغة والتكثير ، وتلك المبالغة أو التكثير كانت محور حديث ابن الشَّجريِّ ، فأشار إلى أنَّ من العدول ما يُستعمل في الخبر ، ومنه ما يُستعمل في النداء ؛ لغرض المبالغة ، نحو تأويل صيغة فعيل بأنَّها معدولةٌ عن (فاعل) أو (مُفْعِل) ؛ لمَا تحتمله من ظلالٍ دلالية لا تحتملها كلٌّ من صيغة (فاعل) أو (مُفْعِل) ؛ أي أنَّها تنصُّ على المبالغة في وصف الموصوف بها ، مرتبطةً بسياقها ؛ من منطلق أنَّه هو الذي يكثر منه هذا الفعل أو ذاك ، وهو ما ينسحب على تأويل صيغة (فَعَال) المعدولة عن المصدر ، وهو الأمر الذي يدلِّل على أنَّ ثَمّة علاقةً بين التَّشكيل الصَّرفيِّ والمعنى من خلال تأويل الصِّيَغ الصرفية ، وأنَّه لا ينبغي إطلاق هذا التأويل هكذا ، دون رَبْطِه بسياقه أو المعنى النَّصِّيِّ .

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم ، برواية حفص عن عاصم .
- اتفاق المباني وافتراق المعاني ، لأبي الربيع سليمان بن عوض المصري ت ٦١٤ هـ ، تحقيق يحيى عبد الرؤوف جبر ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٥ م .
- ارتشاف الضرب ، لأبي حيّان الأندلسيّ "ت ٧٤٥ هـ " ، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد ، ومراجعة الدكتور رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٨٨.
- استراتيجيات الخطاب " مقاربة لغوية تداولية " ، عبد الهادي بن ظافر الشهري ، دار الكتاب الجديدة المتحدة ، بيروت ، دار أويا ، طرابلس ، ليبيا ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٤ م .
- إصلاح المنطق ، لابن السِّكيت ت ١٨٦ هـ ، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الرابعة ، ١٩٤٩ م .
- إعراب الحديث النبويّ ، للعكبري ، ت ٦١٦ هـ ، تحقيق عبد الإله نبهان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م .
- إعراب القرآن ، لأبي جعفر النحّاس ت ٣٣٨ هـ ، وضع حواشيه وعلّق عليه عبد المنعم خليل إبراهيم ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م .
- إملاء ما مَنّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن ، للعكبري ت ٦١٦ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، لابن الأنباري ت ٥٧٧ هـ ، تحقيق الدكتور جودة مبروك ، راجعه الدكتور رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ٢٠٠٢ م .
- الإيضاح في علوم البلاغة ، للقزويني ، دار إحياء العلوم ، بيروت ، الطبعة الرابعة ، ١٩٨٨ م .
- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ، لابن القطّاع الصقليّ ، ت ٥١٥ هـ ن تحقيق ودراسة الدكتور أحمد عبد الدايم ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٩٩ م .
- أدب الكاتب ، لابن قتيبة ت ٢٧٦ هـ ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية ، الطبعة الرابعة ، ١٩٦٣ م .
- أساس البلاغة ، للزَّمخشري " أبو القاسم محمود بن عمر ، ت ٥٣٨ هـ " ، طبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٢٣ .
- أسرار العربية ، لأبي البركات الأنباري ت ٥٧٧ هـ ، تحقيق محمد بهجة البيطار ، مطبوعات المجمع العلمي العربي ، دمشق ، د . ت .
- الاشتقاق ، لأبي بكر محمد بن دُريد ، ت ٣٢١ هـ ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، د . ت .
- الأصول في النحو، لابن السرَّاج ت ٣١٦ هـ ، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الرابعة ، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م .

- الأغاني ، للأصفهاني ت ٣٥٦ هـ ، تحقيق سمير جابر، دار الفكر ، بيروت، الطبعة الثانية ، د . ت .
- أمالي ابن الحاجب ، لأبي عمرو عثمان بن الحاجب ت ٦٤٦ هـ ، تحقيق الدكتور صالح سليم قداره ، دار الجيل ، بيروت ، دار عمار، عمّان ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م .
- أمالي ابن الشجريّ ، لأبي السعادات بن حمزة الحسني العلوي " ت ٥٤٢ هـ " ، تحقيق ودراسة الدكتور محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٩٢ م .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام ، قدّم له الدكتور إميل يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م .
- البحر المحيط ، لأبي حيان " أثير الدين أبو عبد الله بن حيان الأندلسي ت ٧٥٤هـ " ، مطبعة السعادة ، مصر ، ١٣٢٨ م .
- البداية والنهاية ، لابن كثير ت ٧٧٤ هـ ، مكتبة المعارف ، بيروت ، لبنان ، د . ت .
- البرهان في علوم القرآن ، للزركشي ت ٧٩٤ هـ ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، ١٣٩١ هـ .
- تاج العروس من جواهر القاموس ، للزَّبيديّ " مُحب الدين أبو الفيض ت ١٢٠٥ هـ " ، طبعة دار الكتب المصرية ، مصر ، د . ت .
- التبيان في إعراب القرآن ، للعكبري ، ت ٦١٦ هـ ، تحقيق علي محمد البجاوي ، دار الشام للتراث ، بيروت ، لبنان ، ١٩٧٦.
- التصريح بمضمون التوضيح على ألفية ابن مالك في النحو لابن هشام ، للشيخ خالد الأزهري ، دراسة وتحقيق الدكتور عبد الفتاح بحيري إبراهيم ، الزهراء للإعلام العربي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٧ .
- التضمين العروضيّ في الطويل وبناء شعر الأعشى " دراسة نصيّة في ضوء العلاقات النحوية الرأسية والأفقية " ، للدكتور فايز صبحي تركي ، مجلة الثقافة والتنمية ، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات ، القاهرة ، العدد السابع ، يوليو ٢٠٠٣ م .
- تفسيرالتحرير والتنوير ، لمحمد الطاهر بن عاشور ، دار سحنون للنشر والتوزيع ، تونس، د . ت .
- تفسير الطبريّ " محمد بن جرير الطبري ت ٣١٠ هـ " ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠٥هـ.
- تفسير القرطبي" الجامع لأحكام القرآن" ، لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي ، ت٦٧١هـ ، تحقيق أحمد عبد العليم البردوني ، دار الشعب ، القاهرة ، ١٣٧٢ هـ .
- تفسير ابن كثير " تفسير القرآن العظيم " ، لعماد الدين ، أبو الفداء بن إسماعيل القرشي الدمشقي ، ت٧٧٤ هـ " دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠١ هـ .
- التفسير النفسي للأدب ، للدكتور عزِ الدين إسماعيل ، مكتبة غريب ، القاهرة ، الطبعة الرابعة ، د . ت .
- التناوب الدلالي بين الصيغ الصرفية ، إعداد أحمد محمود درويش ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية دار العلوم ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٣ م .
- التناوب الدلاليّ بين صيغ الوصف العامل ، للدكتور طه محمد الجندي ، مطبعة محمد أحمد الجندي للدعاية والإعلان ، القاهرة ، ١٩٨٨ م .

- تنبيهات البطليوسي على غير الجائز صرفيًا ونحويًا من خلال كتابه شرح أبيات الجمل " دراسة وصفية تحليلية " ، للدكتور فايز صبحي تركي ، مجلة علوم اللغة دار غريب للطباعة والنشر ، القاهرة ، العدد الثالث والثلاثين ، مارس ٢٠٠٨ م .
- تهذيب اللغة ، للأزهري " أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي ت ٣٧٠ هـ " ، تحقيق عبد السلام هارون ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، وآخرين ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة ، د . ت .
- الجمل في النحو ، للخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، انتشارات الاستقلال ، طهران ، إيران ، ومؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ .
- الجملة في الشعر العربى ، للدكتور محمد حماسة ، الطبعة الأولى ، مكتبة الخانجي، القاهرة١٩٩٠ م.
- جمهرة اللغة ، لابن دُريد " أبو بكر محمد بن الحسن الأزديّ البصري ت ٣٢١ هـ " ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، د . ت .
- حاشية الصبّان على شرح الأشموني ، لمحمد بن علي الصبّان ت ١٢٠٦ هـ ، ضبطه وصحّحه إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م .
- الحجة للقراء السبعة ، لأبي علي الفارسي " ت٣٧٧هـ " ، تحقيق بدر الدين قهوجي وآخرين ، دار المأمون للتراث ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٩٨٤ .
- خزانة الأدب ، للبغدادي ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٤ .
- الخصائص ، لابن جنيّ ت ٣٩٢ هـ ، تحقيق محمد علي النجار ، عالم الكتب ، بيروت ، د. ت .
- الخطاب الإبداعي الجاهلي والصورة الفنية " القدامة وتحليل النّص " ، للدكتور عبد الإله الصائغ ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٧ م .
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، محمد عبد الخالق عضيمة ، دار الحديث ، القاهرة ، د.ت.
- دلائل الإعجاز ، للجرجاني ، تحقيق د . محمد التنجي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٥ م .
- ديوان الأعشى الكبير ، تحقيق د . محمد محمد حسين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٩٦٨ .
- ديوان أمية بن أبي الصّلت ، تحقيق بهجة عبد الغفور الحديثي ، مطبوعات وزارة الإعلام العراقية ، بغداد ١٩٧٥ م .
- ديوان بشر بن أبي خازم ، تحقيق الدكتورة عزّة حسن ، مطبوعات وزارة الثقافة ، دمشق، ١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠ م .
- ديوان أبي تمام ، بشرح الخطيب التبريزي ، تحقيق محمد عبده عزام ، دار المعارف ، مصر ، الطبعة الرابعة ، د . ت .

- ديوان جرير ، تحقيق الدكتور نعمان طه ، دار المعارف ، مصر ١٩٦٧ .
- ديوان الطرماح بن حكيم ، تحقيق الدكتورة عزّة حسن ، وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٦٨م.
- ديوان أبي الطَّيِّب المتنبي ، بشرح أبي البقاء العكبري ، المُسمى بالتبيان في شرح الديوان، ضبطه وصحّحه ووضع فهارسه مصطفى السقا ، وإبراهيم الإبياري ، وعبد الحفيظ شلبي، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .
- ديوان عديّ بن زيد العِبادي ، تحقيق محمد جبار المعيبد ، بغداد ، العراق ١٩٦٥ .
- ديوان عمر بن أبي ربيعة ، شرح محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، مصر ١٩٦٠ م .
- ديوان عنترة بن شدّاد ، تحقيق عبد المنعم عبد الرءوف شلبي ، المكتبة التجارية ، القاهرة، د . ت .
- ديوان الفرزدق ، بشرح عبد الله الصاوي ، القاهرة ، ١٣٥٤ هـ - ١٩٣٦ م .
- ديوان لقيط بن يعمَر الإياديّ ، تحقيق خليل إبراهيم العطية ، وزارة الإعلام ، بغداد ، ١٩٦٨ م .
- ديوان امرىء القيس ، حققه وشرحه حنّا الفاخوري ، دار الجيل ، بيروت ، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥ م .
- ديوان النابغة الذبياني ، لابن السِّكِّيت ، تحقيق الدكتور شكري فيصل ، بيروت ١٩٦٨ م .
- ديوان أبي نواس ، شرحه وضبطه وقدم له علي فاغور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثالثة ، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م .
- رسالة في اسم الفاعل ، لأحمد بن قاسم الصباغ المصري ت ٩٩٢ هـ ، تحقيق الدكتور محمد حسن عواد ، دار الفرقان ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٣ م .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، المالقي " الإمام أحمد بن عبد النور، ت ٧٠٢هـ، تحقيق أحمد محمد الخراط ، دمشق ، ١٩٧٥ .
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، للألوسي " أبو الفضل شهاب الدين محمود الألوسي البغدادي ت ١٢٧٠هـ " ، ضبط وتصحيح علي عبد الباري عطية ، مؤسسة التاريخ العربي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ .
- الزاهر في معرفة كلمات الناس ، لأبي بكر الأنباري ت ٣٢٨ هـ ، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م .
- سر صناعة الإعراب ، لابن جنيّ ت ٣٩٢ هـ ، تحقيق د . حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٥ م .
- سمط اللآلي في شرح أمالي القالي ، لأبي عبيد البكري (عبد الله بن عبد العزيز) ، تحقيق عبد العزيز الميمني ، دار الحدي ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٤ م .
- السيرة النبوية " سيرة ابن هشام " ، لابن إسحاق ، رواية وتهذيب ابن هشام ، حققها وضبطها وشرحها مصطفى السقا ، وإبراهيم الإبياري ، وعبد الحفيظ شلبي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثالثة ، ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م .

- شرح أبيات سيبويه ، للنحاس " أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس ت ٣٣٨ هـ" ، تحقيق د. زهير غازي زاهد ، مكتبة النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٦م.
- شرح اختيارات المفضّل ، للخطيب التبريزيّ ت ٥٠٢ ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، للأشموني " نور الدين علي بن محمد ، ت ٩٢٩هـ"، تحقيق د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، المكتبة الأزهرية للتراث ، القاهرة ، د . ت .
- شرح التسهيل ، لابن مالك " ت ٦٧٢ هـ" ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون ، دار هجر للطباعة والنشر ، القاهرة ، د . ت .
- شرح التصريف ، لعُمر بن ثابت الثمانيني ت ٤٤٢ هـ ، تحقيق الدكتور إبراهيم بن سليمان البعيمي ، مكتبة الرشيد ، الرياض ، السعودية ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م .
- شرح جمل الزجّاجي ، لابن عصفور ، ت ٦٦٩ هـ ، قدّم له فوّاز السعّار ، إشراف الدكتور إميل يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .
- شرح جمل الزجاجي ، لأبي الحسن بن خروف ت ٦٠٩ هـ ، تحقيق ودراسة د . سلوى محمد عرب ، جامعة أمّ القرى ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩ هـ .
- شرح شافية ابن الحاجب ، لأبي الفضائل الأستراباذي " ت ٧١٥ هـ " ، تحقيق الدكتور عبد المقصود محمد عبد المقصود ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، ط١ ، ٢٠٠٤ م .
- شرح شذور الذهب ، لابن هشام ت ٧٦١ هـ ، تحقيق عبد الغني الدقر ، الشركة المتحدة للتوزيع ، دمشق ، سوريا ، ١٩٨٤ م .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مكتبة دار التراث ، القاهرة ، ١٩٩٩ م .
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري ت ٣٢٨ هـ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار المعارف ، مصر ، الطبعة الخامسة ، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣م .
- شرح قطر الندى ، لابن هشام ت ٧٦١ هـ ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، القاهرة ، الطبعة الحادية عشرة ، ١٣٨٣ هـ .
- شرح الكافية ، لرضيّ الدين محمد الأستراباذي ت ٦٨٨ هـ ، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قار يونس ، بنغازي ، ليبيا ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٦ .
- شرح المفصل ، لابن يعيش ت٦٤٣هـ " مكتبة المتنبي ، القاهرة ، ١٩٩٠م.
- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير ، تأليف صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي ت ٦١٧ هـ ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٠ م .

- شرح النوويّ على صحيح مسلم ، لأبي زكريا يحيى بن شرف بن مري النوويّ ت ٦٧٦ هـ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٢ هـ .
- الشعر والشعراء ، لابن قتيبة ت ٣٧٦ هـ ، تحقيق أحمد شاكر ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٦٦ .
- شعر عمرو بن معد يكرب ، جمع وتحقيق مطاع طرابيشي ، مجمع اللغة العربية ، دمشق ، سوريا ١٩٧٤ .
- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ، لابن فارس ت ٣٩٥ هـ ، تحقيق السيد أحمد صقر ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ، د . ت .
- صبح الأعشى في صناعة الإنشا ، لأحمد بن علي القلقشندي ت ٨٢١ هـ ، تحقيق الدكتور يوسف علي طويل ، دار الفكر ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٧ م .
- صحيح مُسلم ، لمُسلِم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري ت ٢٦١ هـ ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، د . ت .
- الصِّحاح " تاج اللغة وصحاح العربية " ، للجوهريّ " إسماعيل بن حمّاد ، ت ٣٩٣ هـ " ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- الصِّيغَة الصَّرْفيَة ودلالتها على المستويين الصرفي والنحوي ، للدكتور صلاح روّاي ، رسالة دكتوراه ، بكلية دار العلوم ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٩ م .
- ظاهرة التحويل في الصِّيَغ الصَّرْفيَة ، للدكتور محمود سليمان ياقوت ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ٢٠٠٥ م .
- ظاهرة الزيادة في الدراسات النحوية ، فتحى ثابت علم الدين رسالة ماجستير بدار العلوم ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٨م .
- العدول " أسلوبٌ تراثيٌّ في نقد الشعر " ، للدكتور مصطفى السعدني ، منشأة المعارف ، الأسكندرية ، د . ت .
- العدول عن الأصل في بنية الكلم " حقيقته وبواعثه وأحكامه " ، للدكتور المتولي الأشرم ، مكتبة جزيرة الورد ، المنصورة ، مصر ، د . ت .
- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ، للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ، جامعة الكويت ، ١٩٨٣ م .
- علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق ، للدكتور صبحي الفقي ، دار قباء للنشر والتوزيع، القاهرة ، ٢٠٠٠م .
- العين ، للخليل بن أحمد الفراهيدي ت ١٧٥ هـ ، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي ، دار الرشيد ، العراق ، ١٩٨٠ م .
- فاعلية المعنى النحوي الدلاليّ لأسلوب المدح والذّمّ في القرآن الكريم ، للدكتور فايز صبحي تركي ، مجلة مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، العدد الأول بعد المئة ، ٢٠٠٣ م .
- فَتح الباري ، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢ هـ ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، ومُحب الدين الخطيب ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٣٧٩ هـ .

- الفروق في اللغة ، لأبي هلال العسكري ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٩٧٩ م .
- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال ، لأبي عبيد البكري ، تحقيق الدكتور إحسان عباس والدكتور عبد المجيد عابدين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٣ م .
- القافية تاج الإيقاع الشعريّ ، للدكتور أحمد كشك ، دار غريب ، القاهرة ، ٢٠٠٤ م .
- القضايا التركيبية في شعر الأعشى الكبير وعلاقتها بالدلالة في ضوء الدرس اللغويّ الحديث ، للدكتور فايز صبحي عبد السلام تركي ، رسالة دكتوراه غير منشورة بكلية دار العلوم ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٣ م .
- القياس النحويّ بين مدرستي البصرة والكوفة ، للدكتور محمد عاشور السويح ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع ، مصراتة ، ليبيا ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٦ م .
- الكامل في اللغة والأدب ، للمبرد ، عارض أصوله وعلق عليه محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م .
- الكتاب ، لسيبويه " أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، ت ١٨٠هـ " ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، ١٩٦٨ م.
- كتاب الحماسة البصرية ، للعلاّمة صدر الدين علي بن أبي الفرج بن الحسن البصريّ " المتوفى ٦٥٦ هـ " ، تحقيق وشرح ودراسة الدكتور عادل سليمان جمال ، مكتبة الخانجي، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م .
- الكشاف عن حقائق التنزيل ، للزمخشري " أبو القاسم جار الله محمود بن عمر ، ت٥٣٨هـ " دار الفكر للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٣٥٤هـ .
- لسان العرب ، لابن منظور " أبو الفضل جمال الدين محمد بن المكرم بن منظور ، ت ٧١١ هـ " ، طبعة جديدة محققة ومنقحة ، دار المعارف ، القاهرة ، د . ت .
- لغة الشعر " دراسة في الضرورة الشعرية " ، الطبعة الأولى ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٦ م .
- اللغة العربية معناها ومبناها ، للدكتور تمام حسّان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٣م .
- ما بنته العرب على فَعال ، للصاغاني ت ٦٥٠ هـ ، تحقيق الدكتور عزّة حسن ، مطبوعات المجمع العلمي العربي ، دمشق ، ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤ م .
- مجالس ثعلب ، لأبي العباس ثعلب ت ٢٩١ هـ ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار المعارف، القاهرة ، الطبعة الخامسة ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٠ م .
- مجمع الأمثال ، لأبي الفضل الميداني النيسابوري ت ٥١٨ هـ ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار المعرفة ، بيروت ، د . ت .
- مجموع أشعار العرب ، وهو مشتملٌ على ديوان رؤبة بن العجاج ، اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠ م .
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات ، لابن جني ، تحقيق محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .

- المُحكم والمحيط الأعظم ، لابن سِيدَه " أبو الحسن علي بن إسماعيل ت ٤٥٨ هـ " ، طبعة الحلبي ، القاهرة ، ١٩٥٨ م .
- المُخصّص ، لابن سيده ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، د . ت .
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، للسيوطي ت ٩١١ هـ ، حققه وفهرسه محمد عبد الرحيم ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م .
- المستوى اللغوي للفصحى واللهجات والنثر والشعر، للدكتور محمد عيد ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨١ م .
- مسند أحمد ، لأحمد بن حنبل ت ٢٤١ هـ ، مؤسسة قرطبة ، القاهرة ، د . ت .
- مشكل إعراب القرآن ، تأليف مكي بن أبي طالب القيسيّ ت ٤٣٧ هـ ، تحقيق ياسين محمد السوّاس ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .
- معاني الحروف ، الرماني " أبو الحسن على بن عيسى الرماني النحوي ت٣٨٤هـ" تحقيق الدكتور عبد الفتاح شلبي ، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، د . ت .
- معاني القرآن ، للأخفش " أبو الحسن سعيد بن مسعدة ت ٢١٥هـ" ، تحقيق د. فائز فارس ، الكويت ، الطبعة الثانية ، ١٩٨١ .
- معاني القرآن ، للفراء " أبو زكريا يحيى بن زياد ، ت٢٠٧هـ " ، تحقيق أحمد يوسف نجاتي وآخر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٠.
- معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج " أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج ، ت٣١١ هـ " ، تحقيق د . عبد الجليل عبده شلبي ، خرّج أحاديثه علي جمال الدين ، دار الحديث ، القاهرة ، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م .
- المعجم الكبير ، لسليمان بن أحمد الطبراني ت ٣٦٠ هـ ، تحقيق حمد بن عبد المجيد السلفي ، مكتبة العلوم والحِكم ، الموصل ، العراق ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٣ م .
- مغني اللبيب ، لابن هشام الأنصاري ت ٧٦١ هـ ، تحقيق د . مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة السادسة ، ١٩٨٥ م .
- مفردات ألفاظ القرآن ، للرّاغب الأصفهاني ت ٤٢٥ هـ ، تحقيق الدكتور صفوان عدنان داوودي ، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الثالثة ، ١٤٢ هـ - ٢٠٠٢ م .
- مقاييس اللغة ، لابن فارس " أبو الحسين أحمد بن فارس ت ٣٩٥ هـ " ، تحقيق عبد السّلام هارون ، دار الفكر ، القاهرة ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
- المقتضب ، للمبرد ، ت ٢٨٥ هـ ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، د . ت .
- المُمتع في التصريف ، لابن عصفور " ت ٦٦٩ هـ ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الرابعة، ١٩٧٩ م .
- المُنصف " شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني ت ٣٩٢ هـ على كتاب التصريف للمازني ت ٢٤٧ هـ ، تحقيق وتعليق محمد عبد القادر أحمد عطا ، منشورات دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م .

- موقف الشعر من الفن والحياة في العصر العباسي ، للدكتور محمد زكي العشماوي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، د . ت .
- نظرية اللغة في النقد العربي ، للدكتور عبد الحكيم راضي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٨٠ م .
- نظرية اللغة والجمال في النقد الأدبي ، للدكتور تامر سلوم ، دار الحوار للنشر والتوزيع ، اللاذقية ، سورية ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٣ م .
- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب ، لأحمد بن محمد المقري التلمساني ، تحقيق الدكتور إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٦٨ .
- النهاية في غريب الأثر ، لأبي السعادات الجزري ت ٦٠٦ هـ ، تحقيق طاهر أحمد الزاوي. ومحمود أحمد الطناحي ، المكتبة العلمية ، بيروت ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩ م .
- همع الهوامع ، للسيوطي " جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ، ت ٩١١ هـ " ، تحقيق أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٨ .